محضر الجلسة 418

التاريخ: الاثنين 30 شوال 1425 (2004/12/13)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين والسيد عبد الرحمن لبداك الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: خمس ساعات وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة وخمس بعد الزوال.
جدول الأعمال:
- مواصلة المناقشة العامة حول مشروع القانون المالي لسنة 2005.
- التصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2005.

المستشار السيد عبد الرحمان لبدك، رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.
السيد الوزير،
السيدة والسادة المستشارون،
نعلن عن افتتاح الجلسة من جديد لمواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2005. الكلمة الآن للسيد بلحاج الدرمومي، رئيس فريق الاتحاد الديموقراطي. تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.
السيد الرئيس،
السيد الوزير،
السيدة المستشارة، السادة المستشارون،
بهذه المناسبة، أتناول الكلمة باسم الاتحاد الديموقراطي تحت لواء اتحاد الحركات الشعبية لأدلي بوجهة نظرنا وإبداء تصوراتنا حول الخلاصات والاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لفصول مشروع القانون المالي لسنة 2005 أثناء الفترة التي عكف فيها مجلسنا الموقر على دارسة هذا المشروع في اللجنة المحترمة مع السيد الوزير ومعاونيه، واستخلاص أهم التوجهات التي أتى بها والمستجدات التي حفل بها والنقائص التي لم يستطع معالجتها، وكانت في الحقيقة مناسبة إيجابية هائلة للتدارس والتفسيرات العامة وحرية المناقشة التي عرفتها هذه الجلسات الطويلة، فشكرا للسيد الوزير والسادة المقربون العاملون معه على هذا الاهتمام، والتي نأمل في أن نتوفق بإذن الله في تذكير الحكومة بها.

قبل التطرق إلى مناقشة القانون المالي في كنهه ومضمونه نرى بأن من الواجب أن نعرج أولا على الظروف الدولية والوطنية التي يأتي في خضمها هذا المشروع. فعلى الصعيد الدولي، يأتي هذا المشروع في ظل تطورات عالمية ألقت بظلالها ولاشك على تحضيره، وستظهر نتائجها الإيجابية أو السلبية على الاقتصاد الوطني على المدى القريب أو الطويل، في ظل توجه عالمي نحو العولمة وهيمنة اقتصاد السوق، ولعل الاضطرابات التي مازالت تعرفها بعض مناطق العالم وتأثيراتها خاصة فيما يتعلق بتقلبات أسعار النفط، وكذا بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية خصوصا الأورو والدولار كان لها كبير الأثر على خزينة الدولة في السنة الفارطة، وأخذت بعين الاعتبار في تحضير مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، مما يجعلنا نطرح أكثر من تساؤل حول مدى مناعة اقتصادنا في مواجهة مثل هذه التقلبات التي تثقل كاهل الميزانية.

أما الظرفية الداخلية فتتميز بالخصوص بالتطورات الأخيرة لقضية وحدتنا الترابية خاصة بعد المناورات الأخيرة لأعدائنا والتي تهدف النيل من سيادتنا على صحرائنا، وكذا بعد تعيين ممثل جديد للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بقضية الصحراء، وفي هذا الصدد نؤكد نحن في فريق الاتحاد الديمقراطي موقفنا الرافض لأي مخطط أو تسوية لا تحفظ سيادتنا على كل شبر من تراب صحرائنا العزيزة مجندين في ذلك وراء أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومنوهين بالدور الريادي الذي يقوم به جلالته من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية، وما الزيارات الميمونة التي قام بها جلالته مؤخرا لعدد من دول أمريكا اللاتينية إلا دليل على اليقظة الدبلوماسية، والعناية المولوية بملف قضية وحدتنا التي كانت ومازالت وستبقى القضية الأولى في اهتمام جميع المغاربة ملكا وحكومة وشعبا، كما أن من شأن الاستمرار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجنوبية والشمالية في إطار سياسة الجهوية التي انطلق مسلسلها بكيفية معقلنة منذ الستينيات، مسايرة في ذلك الواقع التنموي والفكري والسياسي للبلاد مرحلة بعد مرحلة، والتي ما فتئ جلالته ينادي بها سواء في خطاباته في الداخل والخارج، أو بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء أن يعزز موقف المغرب السياسي إزاء هذه القضية في

مواجهة المجتمع الدولي، وفي هذا الإطار ندعو إلى تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية لخدمة القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

ولا تفوتنا الفرصة ونحن نتحدث عن قضية الصحراء دون أن نناشد من هذا المنبر بالإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين في معتقلات تندوف محملين الحكومة الجزائرية المسؤولية الكاملة التاريخية في اعتقالهم، ونجدد اعتزازنا بالمقابل بقواتنا المسلحة الملكية وبأفراد الدرك الملكي ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والمواطنون الصحراويون على تضحياتهم ضد المناورات، لما يقومون به من مجهودات جبارة في الدفاع عن وحدتنا الترابية وسيادتنا وفي نشر الأمن والطمأنينة داخل هذا الوطن العزيز.

ونحن نتحدث عن الظرفية الداخلية التي يأتي في إطارها هذا المشروع، لابد لنا أن نذكر بالنفقات الطارئة الضخمة على الميزانية والتي خصصت لمواجهة النفقات الواسعة المتنوعة التي تحملها صندوق المقاصة إثر الارتفاع المهول لأسعار النفط، وكذا النفقات التي خصصت لمساعدة المنكوبين جراء الزلزال الذي ضرب مدينة الحسيمة، والمجهودات التي بذلت لمحاربة الجراد، وإذ ننوه بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار، فإننا ننادي بضرورة مضاعفتها حتى نقضي وبصفة نهائية على هذه الآفة، كما نجدد مطالبتنا بإنشاء خلية حكومية مختصة في التدخل الطارئ لمعالجة أي كارثة تقع في أي منطقة من مناطق المملكة لا قدر الله.

السيد الرئيس،

لقد خطت بلادنا خطوات هامة في بناء صرح المؤسسات والإصلاح الإداري والقضائي، اللذان يعتبران المدخل الرئيسي للرفع من مستوى التنمية الاقتصادية وتحقيق التضامن والتآزر الاجتماعي، وإذا كان الحديث عن القضاء والعدل في بلادنا يجرنا إلى الحديث عن فضاء المحاكم بمختلف درجاتها عبر التراب الوطني فلا بد من التذكير بكون القضاء سلطة دستورية مستقلة ودعامة أساسية في استقرار المجتمع وفي تدعيم دولة المؤسسات، كما أنها حماية للحقوق الفردية والجماعية وعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومسألة القضاء ببلادنا تعد إشكالية مركبة تداخلت في تركيبها عدة عوامل منها الذاتي والموضوعي ومنها المالي والإداري ومنها القانوني والتنظيمي ومنها التكويني والأخلاقي، ومنها التاريخي والبشري، لذلك فقد حان الوقت لكي تؤخذ مسألة القضاء كقضية استراتيجية في بناء دولة حديثة، وفي بناء مؤسسات ديمقراطية تبنى على النزاهة والشفافية.

فإذا كان المغرب يبتغي فعلا بناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة ومبني على جلب الاستثمارات، فلا بد من التعامل الجاد والمسؤول مع هذه النقطة وبدون حساسيات لبناء نظام قضائي نزيه وشفاف وفعال وسريع وخال من الشوائب التي تعرقل سير العدل والقضاء ببلادنا، منها إصلاح القانون المنظم للمحاماة، والموثقين، والخبراء المحاسبين من أجل تدعيم ركائز دولة الحق والقانون. وكذا بإحاطة نظامنا القضائي بجميع الضمانات وتمكينه من كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، حيث يستدعي التطبيق السليم لجل القوانين التي أخرجت إلى حيز الوجود في إطار إعادة إصلاح المنظومة القانونية، وجود نظام قضائي مختص وقادر على تنفيذها وتطبيقها التطبيق السليم حتى يستطيع المغاربة أن يفتخروا بما أنجزوه من إصلاحات شمولية وجوهرية، وحتى يشعروا فعلا بثمرات ونتائج هذه القوانين وحتى لا تبقى مجرد حبر على ورق، خاصة مدونة الأسرة ومدونة الشغل ومدونة التجارة وكذا قانون المحاكم المالية الذي ينظم عمل واختصاصات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات والتي بدأت تظهر ثمرات نتائجها في تخليق الحياة العامة وإرساء دعائم الحكامة الديمقراطية، من خلال تدقيق ومراقبة الوضعية الحسابية للعديد من مؤسسات الدولة والجماعات المحلية، والتي تعتبر من أهم القوانين التي أخرجت لحيز الوجود.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن نهنئ السيد الوزير وأطر الوزارة الوصية على هذا القطاع، على المجهودات الجبارة والإجراءات الشجاعة التي تم القيام بها من أجل إصلاح منظومة العدل والقضاء في بلادنا.

السيد الرئيس،

لقد توجهت، والحقيقة تقال، الحكومة منذ زمان إلى نوع آخر، ألا وهو نوع آخر من الإصلاحات، وهو الإصلاح الإداري، حتى تكون منظومة الإصلاحات متكاملة ومنسجمة فيما بينها، تساهم فعلا في بناء صرح دولة الحق والقانون. فالإدارة المغربية لازالت تعاني بدورها من التعقيدات المسطرية والعقم في مردوديتها والاختلاس والتبديد في مواردها. فرغم كل المحاولات

والمجهودات التي تم القيام بها في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق برفع شعارات "تقريب الإدارة من المواطنين" و"الإدارة في خدمة المواطنين".. فإن الإدارة المغربية لازالت في أمس الحاجة إلى إصلاحات أكثر شمولية وإلى تغيير جذري يمس في العمق علاقة هذه الإدارة بالمواطن حتى تواكب حاجيات الوطن والمواطنين، لتأسيس علاقة الثقة المتبادلة بينها وبينهم، ولتصبح أداة تكرس الديمقراطية، ووسيلة تدفع بركب التنمية إلى أعلى الدرجات، وحتى تستطيع فعلا جعل اللامركزية واللاتركيز التي تعتمد عليها بلادنا في بناء المغرب الحديث واقعا ملموسا انسجاما مع التوجهات الملكية في هذا الباب.

ونحن في فريق الاتحاد الديمقراطي إذ ننوه بالمجهودات التي تقوم بها حكومة صاحب الجلالة في هذا الإطار، فإننا بالمقابل ندعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تصحيح الأوضاع ولبث الروح في الإدارة المغربية عبر إرساء ثقافة جديدة وهياكل جديدة لتتجاوب مع الاحتياجات الوطنية ولتساير الترسانة القانونية التي تم إخراجها إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

إن المغرب بإقدامه على توقيع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وكذا اتفاقيات التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، وكذلك اتفاقيات إطار مع دول الميركوسير وتعهده بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع مصر والأردن وتونس، يكون قد انتقل إلى السرعة القصوى في مسلسل الانفتاح على الخارج وتحرير المبادلات التجارية والاقتصادية. إلا أن هذا التوجه الإستراتيجي يفرض على المغرب إكراهات داخلية ليست بالهينة، فالمغرب مطالب بالتعجيل بتأهيل نسيجه الاقتصادي الوطني وهيكلة القطاع الخاص بغية إكسابه المناعة والقدرة التنافسية اللازمة في مواجهة المنتجات الأجنبية ذات التنافسية القوية. إلا أنه قبل التفكير في تأهيل وتمنيع النسيج الاقتصادي، يجب على الحكومة أن تنكب على تحديد القطاعات الإنتاجية ذات السبق التنافسي وذات القيمة المضافة العليا، وهيكلة القطاع الخاص وأن تركز الجهود على دعم وتأهيل هذه الأخيرة.

ولا داعي لأن نذكر بالإمكانيات الهامة التي يتوفر عليها بلدنا في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية والخدمات، والتي هي في أمس الحاجة إلى برنامج تأهيل وفق منظور استراتيجي مدروس يأخذ بعين الاعتبار مكامن القوة ومواطن الضعف على المستوى الداخلي لكل قطاع، وكذا الآفاق والإكراهات على المستوى الخارجي خاصة ونحن نسير في اتجاه الحذف التدريجي للحواجز الجمركية في إطار التزامات المغرب بتحرير مبادلاته التجارية مع مجموعة من الدول من مختلف القارات.

ولن تفوتنا الفرصة للإشادة بالمجهودات التي تبذل في قطاع السياحة والصناعة التقليدية إن على مستوى التأهيل أو على مستوى التكوين.

وفي هذا الإطار، على السلطات المالية أن تخلق وسائل تمويل بقيمة 50 مليار دولار بين المستثمرين وبين المنفذين أو المسؤولين على تنشيط السياحة.. هذه واحدة من الوضعيات التي يعرفها السيد وزير المالية كما ينبغي، وأظن أن لديه حلولا أو تدخلات، لا بد، إن شاء الله، أن تكون هذه التدخلات، إذا وصلت إليها الحكومة، مفتاح تحقيق عشرة ملايين سائح قادم إن شاء الله.

إلا أننا ندعو الحكومة إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية اليوم قبل الغد، والآن أكثر من أي وقت مضى والتعريف بالمنتوج المغربي من السياحة ومن الصناعة التقليدية على حد سواء، خاصة وأن الاتفاقيات المتعددة قد انتهى العمل بها وأن التحرير آت لا ريب فيه، وإذا كان المغرب قد خطى ولا زال يخطو خطوات جبارة في مجال تأهيل القطاع السياحي، فيبقى أمامه الكثير من العمل التأهيلي في قطاع الصناعة التقليدية والحرف التي يظهر من النتائج المعروفة فيما يخص عملية الإحصاء أن العدد الذي يعيش في هذا القطاع يفوق 2 مليون و350 ألف شخص، وأن له مقدرة هامة، وأن له دواليب مهمة. فعلى الحكومة أن تعطيه أهمية بالغة لتأطيره وهيكلته وتوجيهه في الجماعات المحلية ولاسيما في القرى.. الذي يعاني منذ سنوات من ضعف التنظيم والهيكلة وغياب نصوص قانونية خاصة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وحساسيات القطاع وتحمي الصانع التقليدي والحرفي من أخطار المكننة والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وإذ ننوه بدمج قطاعي الصناعة التقليدية والسياحة في وزارة واحدة، ندعو الحكومة إلى إضافة قطاع الثقافة لأنه أصبح من الميادين المنتجة التي تدر علينا.. صنع الأفلام وخلق تجارة صناعية، وتكوين يد عاملة.. ولهذا فهذا القطاع، أظن أن هناك مسؤولية، ويمكن للحكومة بعد الدراسة أن تجد حلا لها.

أما قطاع الفلاحة والتنمية القروية والذي يعنى بتسيير أهم الموارد الطبيعية للبلاد، فهو الآخر في أمس الحاجة إلى تأهيل ممنهج يكسبه المناعة اللازمة لمواجهة الانفتاح على الخارج، إلا أنه بالنظر إلى أهمية أوراش التأهيل في هذا القطاع: تطوير أساليب ووسائل السقي الصغير والمتوسط والكبير، المشاريع المندمجة في مناطق البور، تمليك أراضي الدولة لمستغليها بصفة منتظمة، كراء الأراضي الفلاحية التابعة "لصوديا وصوجيطا"، تحسين تدبير قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وتمويل آخر لأن هذا القرض الفلاحي اليوم يعيش مشاكل كبيرة، وطلبنا من الحكومة على أن القطاع البنكي أو قطاع آخر يهب لإعانة هذا القطاع، لتمويل هذا القطاع. تمويله هو الآن المشكل المطروح علينا واللي موقف لنا أي تقدم أو ازدهار أو تنمية، إلى غير ذلك، إلا أن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع لا ترقى إلى مستوى هذه التطلعات.

ونحن في فريق الاتحاد الديمقراطي، ندعو، بهذه المناسبة الحكومة:

- إلى التفكير في صيغة تحفز بها الأبناك الوطنية على إمداد الفلاحين بقروض ذات نسب فائدة تفضيلية قصد إرساء جو تنافسي يستفيد منه القطاع الفلاحي بصفة عامة والفلاح المغربي على الخصوص.
- العمل على الرفع من مردودية المنتوجات الفلاحية، ببذور جديدة ومنظور جديد، وسياسة التشجير.
- النقص من التفاوت المهول بين المدن والقرى.
- تطبيق سياسة مائية عصرية.
- تشجيع السياحة القروية.
- تعميم وإعادة تنظيم قطاع التكوين المهني ليستجيب لمتطلبات التنمية القروية.
- الاهتمام بقطاع تربية الماشية.
- إيجاد صيغة ملائمة لتمويل المشاريع الفلاحية على غرار ما هو معمول به في تطوير الأنشطة الصناعية.

والحديث عن تأهيل القطاع الفلاحي يدفعنا إلى التساؤل عن تأهيل العالم القروي كفضاء تنموي وكخزان لطاقات بشرية وكفاءات مهمة يتحتم تثمينها وتوظيفها في تحقيق الإقلاع الاقتصادي لبلدنا، وكذا لأدوار العالم القروي التاريخية والوطنية في محاربة الهجرة القروية التي تشكل عائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، وتفسد كثيرا من أوضاع مجتمعنا المعروف باعتباره الوسيلة الأنجع لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي، وباعتباره كذلك ضامنا لديمومة الطابع التراثي والثقافي والتاريخي للبلاد.

وارتباطا بالموضوع نرى نحن في فريق الاتحاد الديمقراطي أن برنامج الحد من آثار الجفاف يجب أن يحول إلى مؤسسة مستديمة وفق قوانين تتلاءم والإكراهات المفروضة على العالم القروي من جراء هذه الآفة التي باتت بنيوية، وتأهيل العالم القروي لن يتأتى في نظرنا إلا بتفعيل سياسة شمولية لإعداد التراب الوطني وفق مقاربة تشاركية تقحم جميع الفاعلين من جماعات محلية وسلطات عمومية وفاعلين اقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني ومواطنين مفكرين أو مختصين في هذا الميدان، بغية تحفيز الديناميات الاقتصادية لمختلف المجالات الترابية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن أية إستراتيجية تنموية ترابية يجب أن تبنى في إطار الاحترام التام لمبادئ التنمية المستدامة التي أرستها قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو عام 1992، وعززتها قمة جوهانسبورغ في سنة 2002، تلكم المبادئ التي تروم بالأساس عقلنة تدبير الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة وصيانة حقوق الطبقات الفقيرة والمساواة بين المجالات الترابية المختلفة وبين المدن والقرى وعدم المساس بحقوق الأجيال القادمة، وذلك من خلال نهج حكامة جيدة تقوم على إشراك المواطنين في تسيير الشأن العام، وهيئات منتخبة ذات تمثيلية واسعة وإلزام السلطات التنفيذية بتقديم حساباتها. الأمر الذي يتوقف في نظرنا على إرساء وتعزيز دولة الحق والقانون، وتخليق الحياة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وإذ نسجل بارتياح المجهودات التي بذلت في هذا الباب من خلال إخراج مجموعة لا يستهان بها من النصوص التشريعية والقانونية إلى حيز الوجود كمدونة الأسرة، والميثاق الجماعي، ومدونة الشغل، ومدونة الانتخابات، وقانون المسطرة الجنائية، وقانون الإرهاب، ومراجعة النصوص المنظمة لإعداد وإبرام ومراقبة الصفقات العمومية، واعتماد ميثاق لحسن التدبير كمرجع لممارسات الإدارة، وإنشاء ديوان المظالم إلى غير ذلك من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان.. إلى غير ذلك من المكتسبات المهمة، إلا أننا ندعو الحكومة إلى الإسراع بإعداد إطار قانوني لسياسة إعداد التراب الوطني، وإعطاء مثال عملي على جهة معينة، سواء في الشمال أو في الجنوب، ليكون نموذجا يحتذى به، يجب أيضا استشراف المصاعب التي قد

نواجهها.. يعني من ناحية كما عملوا في فرنسا، في هاديك موبيليي، وإعادة النظر في القوانين المنظمة لاختصاصات وممارسات الجماعات والسلطات المحلية، في اتجاه منح الأولى المزيد من الصلاحيات والثانية المزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرار، وذلك لدفع مسار اللامركزية واللاتركيز إلى المستوى المطلوب.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا بني على ترقبات وتوقعات، أظن نظرا للجو الدولي، غير مطمئنة، فمن جهة بني المشروع على فرضية معدل نمو 3٪ في حين أن متوسط النمو العالمي المتوقع حسب المشروع هو 4.3٪ ومتوسط نمو الدول الصاعدة هو 5.9٪ ومتوسط نمو دول المغرب العربي والذي نحن جزء لا يتجزأ منه هو 4.4٪ مع العلم أن نسبة نمو دولة كتونس والتي هي في نفس مستوى دولتنا يصل إلى 5٪ مما يطرح أكثر من تساؤل عن مدى استفادة المغرب من المحيط الإيجابي فيما يخص النمو العالمي، حيث أن جل هذه المؤشرات لم يكن لها أي أثر ملحوظ على الاقتصاد الوطني. ولا بد أن نسجل كذلك.. إذ هنا استثمارات مهمة ضخمة لم تعط لحد الآن إنتاجها، ولكن ستعطيه في المستقبل، وهذا شيء مطمئن حقيقة نعترف به.. عدم ارتياحنا لبنية الميزانيات المعروضة على أنظارنا والتي تتميز بارتفاع في نفقات التسيير حيث تراوح هذه الأخيرة نسبة63.5٪ مقابل 55٪ في متوسط السنوات الخمس الفارطة، وبالتالي انخفاض على مستوى نفقات الاستثمار التي لا تتعدى 12٪ في حين كانت تراوح 15٪ في متوسط السنوات الخمس الفارطة.

كما أن التوقعات التي بنيت عليها هذه الميزانية تبعث على التخوف، خاصة فيما يتعلق بالتوقعات المتعلقة بالمداخيل الجبائية التي تتوقع الحكومة أن تعرف ارتفاعا خلال السنة المقبلة بنسبة 12٪ لفائدة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ونسبة 4.5٪ لفائدة الضرائب غير المباشرة، في الوقت الذي تنذر فيه التزامات المغرب بتحرير مبادلاته مع عدد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر وتونس والأردن، بتقلص الرسوم الجمركية، وعلى أي، نتمنى أن لا تكون الزيادات الموعودة في الموارد الجبائية على حساب الطبقات المتوسطة والكادحة..

ولن تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بعزم الحكومة على اعتماد الشباك الوحيد في استخلاص الضرائب بهدف تخفيف المساطر الإدارية التي تثقل كاهل المقاول، وسياستها المتبعة في توسيع الوعاء الضريبي عبر عمليات البحث والمراقبة لمحاربة التملص الضريبي وضمان الاندماج التدريجي للاقتصاد غير المهيكل، وكذا بإصلاح وتحديث الضريبة على القيمة المضافة لإضفاء المزيد من الانسجام في مجال تطبيقها وتعزيز مردوديتها، وكذا عبر إعادة تنظيم الإدارة الجبائية واعتماد التصريح بالضريبة عن بعد بواسطة الأجهزة المعلوماتية وتطوير نظام المعلومات.

وندعو الحكومة بهذه المناسبة إلى إعادة النظر في سياستها الرامية إلى توحيد سقف الجبايات المحلية، ودليلنا في ذلك هو عدم تكافؤ الفرص والموارد بين مختلف الجماعات والجهات لذا نعتبر نحن في فريق الاتحاد الديمقراطي، أنه يجب ترك المجال لحرية الجماعات المحلية في تحديد نسب الجبايات التي تناسب أوضاعها وأوضاع الفاعلين بمجالها الترابي.

ونحن إذ نسجل ارتياحنا في السنة الفارطة خلال مناقشتنا لمشروع ميزانية 2004، للمقاربة الجديدة التي أعلنت عنها الحكومة آنذاك في تدبير الميزانيات والتي تقوم على مبدأ رصد الاعتمادات بناء على برامج واعتماد " مراقبة النتائج" إلا أننا نسجل، وبأسف شديد، استمرارية المقاربات التقليدية التي تقوم على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات ومبدأ استهلاك الميزانية.

السيد الرئيس،

لقد حان الوقت لكي تعطي الحكومة للميدان الاجتماعي المكانة التي يستحقها ضمن إستراتيجية مدروسة وسياسة محكمة تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية من أجل تطويق جل الأمراض الاجتماعية التي يعاني منها المغرب، فرغم الزيادة في الاعتمادات المالية الموجهة للقطاعات الاجتماعية بتخصيص نسبة 55٪ من الميزانية لأن مرد هذا الارتفاع في نظرنا راجع إلى إبراء ذمة الدولة من متأخرات ديون الصندوق المغربي للتقاعد.

فإذا كان المواطن المغربي يعاني الأمرين من جراء المشاكل غير المتناهية التي تخنق أنفاسه، فهو ينتظر من حكومة صاحب الجلالة القيام بكل الجهود من أجل تحسين وضعيته.

فالمغرب هو أحد بلدان العالم حيث فوارق الغنى الأكثر ارتفاعا، إذ أن نسبة 10٪ من الساكنة الأكثر فقرا تربح وتستهلك 2.6٪ من المجموع الوطني في حين أن 10٪ من الفئة الأكثر غنى تربح وتستهلك 31٪ كما أن الملايين من سكان المغرب تعيش تحت عتبة الفقر، ونعني بذلك أنها لا تتقاضى سوى أقل من 15 درهم في اليوم، كما أن نسبة البطالة وخاصة في أوساط حاملين الشواهد العليا في ارتفاع مستمر.

مما يدفعنا إلى الحديث عن كيفية معالجة معضلة التشغيل؟ والتي تتطلب في نظرنا إتباع سياسة مالية جريئة تمكن من رفع وتيرة معدل النمو بصفة مستديمة، والحصول على موارد جديدة وقارة تمكننا من الرفع من مستوى الاستثمار العمومي، وتشجيع الاستثمارات الخصوصية عبر آليات الشراكة، وإصلاح آليات تدبير سوق العمل وإصلاح منظومة التكوين الذاتي.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة خاصة فيما يتعلق بالرفع من الطاقة الاستيعابية ومراكز التكوين وفي تنويع مسالكه واعتماد مقاربات جديدة للرفع من مردودية الخريجين، إلا أن هذا القطاع لازال في حاجة ماسة إلى مزيد من العناية بحكم دور التكوين المهني في الربط بين المنظومة التعليمية وأهداف تنمية الجهاز الإنتاجي وحاجيات سوق الشغل وذلك عبر اتخاذ إجراءات جديدة لضمان برنامج تكويني مضبوط يساير التقدم التكنولوجي والعلمي ومتطلبات العصر حيث نعتقد في فريق الاتحاد الديمقراطي أن قطاع التكوين المهني بالمغرب يشكل إحدى الركائز التي يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الوطني عبر تكوين يد عاملة قادرة على الانسجام بسرعة مع متطلبات وحاجيات العصر وسوق الشغل، وذات مردودية عالية تمكن من تأهيل اقتصادنا.

بانتقالنا إلى ميدان الصحة بالمغرب نجده يعاني هو نفسه من المرض، فلا مدونة التغطية الصحية فعلت بنودها لحد الساعة ولا الحكومة استطاعت تحسين المستوى الصحي بالبلد، فرغم كل المجهودات التي بذلت لازال هذا القطاع يشكل نقطة سوداء في السياسة الحكومية، حيث يعاني من آلاف المشاكل انطلاقا من التوزيع غير المتوازن للمؤسسات الصحية، والفوارق الموجودة في خدماته بين الوسطين القروي والحضري ومرورا بقلة الأطر العاملة من أطباء وممرضين وتقادم...

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

السيد الرئيس، غادي نضطر نوقفكم لأنه تجاوزنا بـ 12 دقيقة، غادي نضطر الله يجازيكم بخير باش نعطن على اختتام كلمتكم. السيد الرئيس اختم الله يجازيكم بخير. اختم الله يخليك.. الكلمة الأخيرة.. دقيقة الله يخليك.

<u>المستشار السيد بلحاج الدرمومي</u>:

.. لا ننسى أن بجانبنا حكومة جزائرية.. والتضليل والتآمر على مصالحنا القومية والاقتصادية والروحية والدينية خارجيا وداخليا.. تقوم بالتشويش.. مما يؤثر على تنميتنا واستقرارنا، وعلى مستقبلنا ومستقبل أجيالنا.

- لا ننسى كذلك أن بلدنا دخل مسلسل إصلاح إداري وسياسي لبناء دولة مرتكزة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقوية الحريات العامة يتطلب الوعي بهذه المبادئ لكي لا تزعزع هذه الأطراف هذا البلد العزيز.

- يجب أن لا ننسى بأن الضغط السكاني يشكل عبئا أخر في وجه تنمية البلاد.

- لا ننسى بأن اقتصادنا يواجه معضلة التهريب في المناطق الشمالية والجنوبية ـ المدقق المدروس ـ والشرقية كذلك، مما يعرقل تنمية قدراتنا التنموية.

- يجب أن لا ننسى بأن الإرهاب أصبح ظاهرة دولية، يجب محاربتها بالحكمة والتبصر، وفي هذا الإطار ننوه بما شهدته بلادنا من مجهودات في إعادة هيكلة الحقل الديني.

- ولا ننسى أخيرا بأن القرن الذي نعيشه وما يتميز به من عولمة وتطور سريع يقتضي منا التحلي بالحكمة والتبصر في مواقفنا السياسية والثقافية والدينية من أجل مواجهته...

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

اضطررنا باش نقطع، السيد الرئيس، إذا سمحتم السيد الرئيس 35 دقيقة اللي عندكم، إذا سمحتم السيد الرئيس، انتهت الكلمة بالنسبة لكم.. السيد رئيس الفريق احترم نفسك.. احترم المجلس.. السيد رئيس الفريق أرجوك.. الأخلاق تقتضي أن نحترم الغير.. السيد الرئيس.. يعني مع كامل الأسف 35 دقيقة و26 ثانية، عوض 20 دقيقة، فالمرجو أن نحترم التوقيت المسجل من طرف المجلس احتراما للآخرين. السيد رئيس الفريق مع الأسف كان حضرا في ندوة الرؤساء. تفضل السيد رئيس فريق التحالف الاشتراكي، السيد رحو الهلع.

المستشار السيد رحو الهيلع:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أعرض أمامكم رأي فريق التحالف الاشتراكي في مشروع قانون المالية لسنة 2005 والذي نحن بصدد مناقشته العامة في هذه الجلسة، هذه المناقشة التي تتاح لنا سنويا، ليس فقط لمناقشة المشروع بالمعنى التشريعي، بل كذلك كنوع من الرقابة على العمل الحكومي، اعتبارا لما تتيحه هذه المناقشة من حوار بين الحكومة والبرلمان ولعدة أيام، سواء داخل اللجنة المختصة أو في إطار المناقشة العامة للقانون ككل وللميزانيات القطاعية، وهو حوار يمكننا من تسجيل إيجابيات العمل الحكومي والدعوة إلى توسيعها، وكذلك تسجيل ملاحظات وانتقادات، الهدف منها حث الحكومة على استدراك نقط الضعف، وتطوير أدائها لتكون في مستوى طموحات الشعب، ومستوى برامج الهيئات السياسية المكونة لها.

ونجد أنفسنا، السيد الوزير، ملزمين بتوضيح منطلقاتنا الأساسية في هذه المناقشة:

فنحن نستحضر، عند مناقشة أي مشروع قانون مالية، الخطوط العريضة للتصريح الحكومي والتزامها تجاه البرلمان وتجاه الشعب، لأن التصريح الحكومي نعتبره بمثابة تعاقد بيننا كممثلين للأغلبية وبين الحكومة. كما أن قانون المالية يشكل أداة أساسية لتطبيق السياسة العامة للحكومة، وأهمها مواصلة الإصلاحات الكبرى، والتغلب على العجز الاجتماعي، وتطوير الاقتصاد والمجتمع...

وعلى هذا المستوى، نلمس التزاما نسبيا للحكومة، وذلك من خلال إخراج قوانين إصلاحية كبرى إلى حيز الوجود، ومنها مدونة الشغل، ومدونة الأسرة، والتغطية الصحية الإجبارية، وتحرير القطاع السمعي البصري، وهي قوانين ضرورية لأي مجتمع ديمقراطي حداثي. غير أننا نسجل، في نفس الوقت، تباطؤ الحكومة في مجالات أخرى، ومنها الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية، والقضاء وتخليق الحياة العامة، وبهذا الصدد فإننا نحث الحكومة على الإسراع في إنجاز مشروع قانون الأحزاب السياسية وعرضه على البرلمان في أقرب وقت، كما ندعوها إلى تقييم القوانين الانتخابية ومدى قدرتها على إفراز النخب، والتفكير بجد في مراجعتها بما يرسخ اختيارنا الديمقراطي، وينسجم وإرادة تخليق الحياة السياسية، ورد الاعتبار للعمل السياسي وللأحزاب.

نستحضر كذلك التزامنا المزدوج، التزام تجاه الحكومة بصفتنا إحدى مكونات الأغلبية، والتزام تجاه ناخبينا واتجاه الشعب المغربي، بصفتنا ممثلين له، ومؤتمنين للتعبير عن قضاياه الأساسية، مما يحتم علينا، بجانب دعمنا للحكومة، تبني قضايا الشعب، والدفاع عنها.

لقد حققت بلادنا في السنوات الأخيرة مكاسب كبيرة لا نستهين بها، سواء في مجال الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، أو في مجال الإصلاحات الكبرى، التي تواصلها الحكومة الحالية رغم بعض النقائص التي أشرنا إليها، أو في مجال التجهيزات الأساسية ومحاولات التغلب على العجز الاجتماعي الكبير المتراكم عبر عقود... ونود أن نسجل أهمية الجهد الذي بذل مؤخرا في مجال القضاء على السكن غير اللائق الذي نعتبره من ضمن الأوراش الكبرى للحكومة في الميدان الاجتماعي. غير أن هذا البرنامج الوطني الكبير لم يشمل بعد، مع الأسف، العالم القروي رغم أن ظاهرة السكن الصفيحي تغزو المراكز القروية، ونحن ندعو إلى تسطير برنامج وطني لمحاربة السكن الصفيحي في العالم القروي الذي يعاني من ظاهرة السكن غير اللائق في شروط أسوأ من وضعية الصفيح في الهوامش الحضرية. ورغم كل المنجزات الكثيرة فإن الجميع يشعر أنها لا ترقى إلى مستوى طموحات الشعب، ومكونات الحكومة نفسها. ومشروع القانون المالي هذا، رغم الإيجابيات الكثيرة التي يحملها، والتي وضحتموها السيد الوزير بما فيه الكفاية، فإنه لم يأت بجديد يثير الانتباه، ولا يتميز بشكل ملموس عن سابقيه، مما يجعلنا نتحفظ من وصفكم هذه الميزانية بالطموحة والإرادية.. نعم نحن نسجل الروح الوطنية التي تتحلون بها، والغيرة على مستقبل البلاد، من خلال اختياركم لتصفية تركة الماضي عوض تركها للأجيال المقبلة، مثل المديونية الخارجية، وعدم اللجوء إلى إقتراضات ضخمة، ومثل تصفية متأخرات مساهمة الدولة في صناديق التقاعد... وعندما تقولون السيد الوزير أنه لا ينبغي أن نخلف لأجيال المستقبل العجز المالي والمديونية، فإننا نشاطركم الرأي، لكن ينبغي كذلك أن لا نخلف لهم الأمية، والفقر، والبطالة، وسوء التغذية، وغيرها من الأمراض التي تعاني منها أجيال

اليوم. وليس هناك ما يشير إلى انتفائها في المدى القريب أو المتوسط.

كما أننا نقدر حرصكم الشديد على ترسيخ التوازنات الماكرو ـ اقتصادية، وهي توازنات لابد منها كإطار للتنمية، لكن ما نلاحظه أن هناك تدبير مالي جيد، لكن دون نتائج بارزة على مستوى التنمية.

لقد أصبحت عبارة التوازنات الماكرو ـ اقتصادية بمثابة لازمة تتكرر خلال تقديم أي مشروع لقانون المالية، وسبق أن أكدنا، في السنة الماضية، على ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة، مرحلة بناء توازنات اجتماعية وجهوية، لأنه بدون تحقيق هذه التوازنات، تظل جدوى التوازنات الاقتصادية الكبرى محدودة، وتحافظ بالكاد على الوضع القائم، وإن كان ذلك في حد ذاته مكسبا لا يمكن التفريط فيه.

لقد أصبحنا أمام تعامل دوغمائي مع بعض المعايير الدولية بخصوص نسب العجز والمديونية والتضخم... وبهذا الخصوص فإننا نعتبر أن نسبة 3٪ في عجز الخزينة ليست قاعدة مقدسة، والعديد من البلدان لا تحترمها علانية أو سرا، وتتجاوزها عمليا إلى 4 وحتى5٪ دون أن يؤدي ذلك إلى أزمة اقتصادية أو مالية...

نحن نعتقد أن المشكل ليس في تجاوز هذه النسبة مؤقتا، بل في كيفية تدبير هذا العجز الذي لا يطرح مشكلا حقيقيا إذا ما تم من أجل الاستثمار المنتج، وسد العجز الاجتماعي الذي نعتبره بدوره استثمارا للمستقبل... فتنمية الاستثمار والقوى المنتجة، والتشغيل، يخلق إمكانية واسعة لتدارك العجز لاحقا.

إننا نرى أن ما ينبغي أن نطمح إليه بسياسة إرادية فعلا، هو الرفع من نسبة النمو إلى 6٪ على الأقل، للتأثير بشكل ملموس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبشكل خاص التخفيف من نسبة البطالة التي أصبحت مشكلة لا تخلو منها كل عائلة مغربية. فنسبة 3٪ تواكب، بالكاد، نسبة النمو الديموغرافي، وتحافظ على الوضع القائم، بكل ما فيه من إختلالات.

ولا يمكن تحقيق نسبة نمو مؤثرة فعلا بدون تنمية الإستثمار المنتج، الخالق للثروات ولمناصب الشغل. ونحن نتعامل بحذر مع بعض الأرقام بخصوص الإستثمار، والتي قد تكون مخادعة، خاصة عندما تكون ناتجة عن عمليات كبرى وعابرة، كالخوصصة. فمبالغ الإستثمار التي يتضمنها هذا المشروع والتي تصل إلى 71 مليار درهم، بإدراج المؤسسات العمومية والجماعات الحضرية والقروية وصندوق الحسن الثاني، تتضمن في الواقع مبالغ هامة في التدبير اليومي لهذه الإدارات، القريب من التسيير منه إلى الاستثمار بالمعنى الحقيقي.. كما نود التنبيه إلى نقطة لها أهميتها بهذا الخصوص، وهي نسبة إنجاز المشاريع الاستثمارية المبرمجة. وليست لدينا مع الأسف، أرقام دقيقة لتبيان مدى تأثير هذه النسبة، لتحديد المسؤوليات. وفي غياب ذلك نعتمد على الملاحظة المباشرة التي تفيد وجود عجز في التنفيذ، إما لأسباب مالية، أو لسوء التدبير الإداري. فالعديد من الأوراش متوقفة لشهور وحتى لسنوات: مستوصفات، مركبات رياضية، مسابح، قاعات للدراسة، إدارات، يتم إنجاز جزء من الأشغال فيها وتركها للضياع، أو عدم الاستغلال، مما يطرح التساؤل حول قدرة الحكومة على تنفيذ ما هو مسطر على أوراق الميزانية.

السيد الرئيس،

إننا نعتقد في فريق التحالف الاشتراكي يؤكد على أهمية تبني سياسة إرادية بخصوص الأشغال الكبرى، التي ندعو إليها بدون كلل، فمن شأن هذه الأشغال المساهمة الفعلية في التنمية المباشرة، خاصة على مستوى التشغيل، وإعداد التراب الوطني، بإيجاد التجهيزات الضرورية لكل استثمار، مع توزيع متوازن بين جهات المملكة، وداخل الجهة الواحدة... فما زلنا بحاجة إلى برنامج وطني طموح في مجال الطرق الرئيسة والثانوية والقروية بالخصوص، وبرنامج لاستصلاح الأراضي، وبناء المزيد من السدود، وشق قنوات الري، والتشجير.

ونحن بحاجة إلى برنامج أكثر إرادية وطموحا لمحو الأمية بصفة نهائية، والتي نعتبرها استثمارا في مجال الموارد البشرية، وعامل من عوامل التنمية، ليس فقط الاجتماعية بل الاقتصادية أيضا...

السيد الوزير،

ننشغل كثيرا في مجلس المستشارين بالوضعية الفلاحية ببلادنا، مما يجعلنا نوليها بعض الاهتمام خلال مناقشتنا لمشاريع قوانين المالية.

لقد سجلنا، تفكير الحكومة في سن سياسة فلاحية جديدة، دون أن يتضمن المشروع تدابير خاصة تجسد هذه السياسة الموعودة.

فنحن مقبلون على رفع تحديات كبرى تفرضها أفاق تحرير التجارة العالمية، واتفاقيات التبادل الحر، وغير

ذلك من التطورات التي نحن ملزمون بمواكبتها وتأهيل فلاحتنا الوطنية، لتكون قادرة على مواجهة التطورات.

فسنكون أمام تنافسية شرسة لمنتوجات دول تدعم فلاحتها، وتستعمل وسائل إنتاج جد متقدمة، ولا تعاني من تقلبات المناخ.

فكيف ستواجه فلاحتنا هذه الوضعية وهي تعاني من الجفاف، ومن قلة الدعم، وضعف المكننة، وإرتفاع تكاليف الإنتاج، ومشاكل التسويق، وضعف التأمين، وغيرها من المشاكل التي نعرضها أمام الحكومة في كل المناسبات المتاحة؟

إننا نعتبر أن الفلاحة عندنا ليست مجرد قطاع من القطاعات، بل هي من أسس الاقتصاد الوطني، ومصدر عيش غالبية الساكنة القروية وقرابة نصف سكان المغرب، ولا نتصور تقدما اقتصاديا واجتماعيا للبلاد دون تقدم ملموس لفلاحتنا، مما يتطلب اعتبارها كمسألة وطنية، وبذل مجهود ضخم لتأهيلها على مختلف المستويات. وندعو الحكومة أن تفكر بجدية في وضع برنامج وطني كبير لإصلاح الأراضي وجلب المياه إما السطحية عبر مد قنوات الري، أو الجوفية من خلال عمليات تنقيب واسعة، مما سيضمن، من جهة، توسيع المساحات المزروعة والمسقية، ومن جهة أخرى، توفير عشرات الآلاف من مناصب الشغل في العالم القروي، الذي يعاني من ضعف التشغيل والفقر وتدني مستوى الحياة بشكل عام.

السيد الرئيس،

تحتاج الفلاحة إلى إرشاد فلاحي حقيقي وواسع، للاختيار السليم للمزروعات المناسبة لكل منطقة، وإلى تعميم البذور المنتقاة، ودعم أكثر لها وللأسمدة والمحروقات، وتوسيع مجال استعمال الآلات العصرية، وتشجيع الفلاحين للولوج للتأمين الفلاحي مع مراجعة مضامينه ومساطره ليستفيد منه الجميع، ولابد من خلق آليات للتأمين الصحي والاجتماعي للعاملين في المجال القروي ملاكين وعمال، بما يناسب طبيعة العالم القروي ووضعية ساكنيه.

السيد الوزير،

ننشغل كذلك كثيرا، السيد الوزير، بالجهوية ووضعية الجماعات المحلية، الممثلة بأهم حصة في مجلسنا..

لقد سجلنا اهتمام الحكومة بتطوير أداء الجماعات المحلية، وهو ما عكسه وضعها لميثاق جماعي جديد، وتدابير جديدة أعلن عنها وزير الداخلية، إضافة إلى ما تحدثتم عنه من إصلاح للجبايات المحلية.

لكن اسمحوا لنا السيد الوزير، أن نؤكد لكم، من موقع الممارسة اليومية، أننا نواجه صعوبات حقيقية في تدبير الشؤون الجارية للجماعة، وبالأحرى تقديم منجزات ملموسة لمواطني جماعاتنا، خاصة في العالم القروي، حيث العجز شامل، وحيث ضعف المداخيل، خاصة وأن مقتضيات هامة للميثاق الجماعي الجديد لم يتم تفعيلها بعد، ونذكر بشكل خاص، إمكانية تفويت بعض صلاحيات الدولة للجماعات، ومنها بناء المدارس، والمستوصفات، ودور الشباب، وشق الطرق القروية، وغيرها مما يرتبط بالحياة اليومية للمواطنين، والتي يعتبر المنتخبون أدرى بها من أي إدارة مركزية.

ونسجل باهتمام عزم الحكومة على مراجعة بعض مقتضيات الميثاق الجماعي، والتقسيم الإداري والجهوي، وأملنا أن تنصب هذه المراجعة على تفويت مزيد من الاختصاصات للمجالس الجماعية، ورفع الوصاية من طرف السلطات الإدارية، لكن أيضا من طرف السلطات المالية، فالوصاية الحالية تحد من المبادرة التي يتطلبها التعامل اليومي مع قضايا الجماعة وقضايا المواطنين.. ينبغي أن يكون للجماعات المحلية نظام شبيه بنظام المؤسسات العمومية، دون حرية مطلقة. فلابد من المراقبة، لكن المراقبة البعدية سواء كانت إدارية أو قضائية، بكل الصرامة اللازمة عند حدوث تجاوزات أو اختلاسات. كما نأمل أن ينبني التقسيم الجهوي والإداري على أسس موضوعية، ومراعاة المعطيات الديموغرافية والاقتصادية، لإحداث تكامل، وضمان موارد متوازنة للجهات وللجماعات المحلية.. فاستقلالية الجماعات المحلية تعد من صميم ترسيخ الجهوية، التي ما زالت مجرد خطاب، ولم يُمكّن الميثاق الجماعي الجديد من الانتقال بالفكرة إلى واقع قائم، رغم أهمية الاختيار الجهوي سواء من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، أو من الجانب السياسي، إذا ما استحضرنا آفاق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، والذي يعتبر الإطار الجهوي الحقيقي والمتقدم، الإطار الممكن والمقبول من طرف بلادنا لحماية وحدتنا الترابية من جهة، والممكن اقناع المجتمع الدولي بها من جهة اخرى..

السيد الرئيس،

إن العجز كبير في كل المجالات، رغم الجهود المحمودة للحكومة للتخفيف من حدته، غير أن الموارد المالية للدولة، كما هي حاليا، وكما يتوقعها مشروع القانون المالي، لا تمكن من إبراز نتائج ملموسة،

خاصة وأن الحكومة تجد نفسها، ليس فقط أمام مواجهة الحاجيات الجديدة، بل أيضا أمام ضرورة تصفية مخلفات الماضي، والعجز المتراكم بمر السنين، وكمثال على ذلك تصفية متأخرات حصة الدولة لصناديق التقاعد التي تبلغ 11 مليار درهم.

وستكون هناك مخصصات جديدة للمغادرة الطوعية. إنه إجراء نتفهم دواعيه، لكن اسمحوا لنا السيد الوزير، أن نثير تساؤلات بشأنه: ألن يؤدي هذا الإجراء إلى إفراغ الإدارة من الكفاءات؟ وكيف سيتم تعويضها؟ فهل لدينا ما يكفي من المهندسين، والأطباء، والممرضين، والمتصرفين، والقضاة، وغيرهم من الأطر الضرورية للدولة؟ الواقع أن العجز في الكفاءات تعاني منه مختلف الإدارات والمصالح العمومية، ورقم عدد الموظفين رقم خادع، لأن غالبيتهم من الموظفين الصغار، والذين لا نعتقد أن التدابير الجديدة ستحفز أعدادا هامة منهم على المغادرة الطوعية، بالشكل الذي يحقق الأهداف المتوقعة من هذا الإجراء..

ولسنا من أولئك الذين يدعون إلى التخفيف من كتلة الأجور وفي نفس الوقت المطالبة برفع عدد المناصب المالية وتلبية مطالب الموظفين، فالمشكل، في تصورنا، يتمثل في الإنتاجية المترتبة عن صرف هذه الكتلة على مستوى الاقتصاد والمجتمع..

إننا بالفعل، أمام إكراهات تحد من تحقيق طموحات الحكومة وطموحات الشعب وقواه الحية.. ونحن لا نستهين بهذه الإكراهات، لكن لاحظوا معنا، السيد الوزير، أننا نعيش سنة بعد أخرى على إيقاع هذه اللازمة، حتى أصبحنا أمام ما يمكن تسميته بثقافة الإكراهات... أكيد أن المالية العمومية تواجه صعوبات من حيث الموارد، وستواجه صعوبات أكبر عند نضوب موارد الخوصصة التي أصبحت المنقذ للخزينة، لكن إلى متى سيستمر هذا الوضع ونحن لا نلمس اتجاها جديدا لتقوية الموارد؟

إن المالية العمومية تعاني اليوم، وستعاني في المستقبل أكثر، من تقلص للوعاء الضريبي، إذا لم يتم إصلاح النظام الجبائي بشكل شامل.

فنحن نعتبر أن أداء الضرائب هي إحدى أسس المواطنة، وشكل من التعاون والتضامن الوطني الإجباري، الأداء هو القاعدة، والإعفاء هو الاستثناء عند الضرورة القصوى، وما نلاحظه هو التخفيف على الميسورين من خلال الإعفاءات، وإثقال كاهل الصغار من موظفين وأجراء...

فهل يعقل أن يؤدي أجير عن مدخول سنوي لا يتجاوز 12.000 درهم ويُعفى صاحب ضيعة تقدر مداخيله بمئات الملايين؟

وهل يعقل أن يؤدي صاحب مقاولة صغيرة نسبة تقارب ما تؤديه شركات ومقاولات ضخمة؟

وهل يعقل أن تشمل نسبة 20٪ من الضريبة مواد واسعة الاستهلاك ومساواتها مع مواد الرفاهية؟

إن نظامنا الجبائي بحاجة إلى مراجعة شاملة، تفرض مساهمة الجميع في تمويل الخزينة، حسب إمكانياته الحقيقية، على أساس مبدأ من يربح يؤدي الضرائب، وعلى أساس توزيع عادل للتحملات الضريبية..

كما ندعوكم إلى مواجهة صارمة للفساد والتبذير الذي مازال منتشرا في العديد من المؤسسات العمومية، وإلى مواجهة صارمة للفساد الذي تعرفه بعض المصالح المالية، والذي يؤدي إلى ضياع خزينة الدولة في مبالغ هامة..

وندعوكم السيد الوزير إلى التعامل الصارم مع الغش الضريبي والتملص من أداء الضرائب، وتطبيق القانون على الكبار وليس فقط على الصغار..

لقد فتح ملف الفساد في السنوات الأخيرة، لكننا لم نسمع بإحالة ملفات كبرى بخصوص الغش أو التملص الضريبي أمام المحاكم، وحتى الملفات التي فتحها البرلمان والمتعلقة بالقرض العقاري والسياحي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لم ينل بعد المتورطون فيها الجزاء الذي يستحقونه.

كما ندعو الحكومة، برمتها، إلى مراجعة بعض القرارات التي تم اتخاذها في ظروف خاصة في الماضي، والتي أرست نظام الإمتيازات، واقتصاد الريع، عوض الاقتصاد المنتج، وهو ما يتطلب منها جرأة سياسية، ومبادرات قد تكون صادمة. جرأة دعا إليها جلالة الملك خلال خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجارية.

نحن لا نفهم معنى استمرار نظام الرخص كامتياز يحظى به مواطنون دون غيرهم، لأن لهم نفوذ، أو علاقات خاصة عن طريق الزبونية أو الرشوة.

كما ندعوكم، السيد الوزير، إلى مراجعة وضعية الحسابات الخصوصية. فإن كان لهذه الحسابات ميزة السهولة في التدبير، فإنها في نفس الوقت فضاء للشفافية، وصعوبة المراقبة.. نحن لا نشك، في ذمة أي كان، لكن نريد أن يكون صرف المال العام تحت

المراقبة، مراقبة إدارية، ومراقبة برلمانية لضمان الشفافية، وحسن التدبير.

السيد الرئيس،

لقد اخترنا أسلوب الحوار مع الحكومة، والمناقشة النقدية للمضامين العامة لمشروع القانون المالي، عوض الاكتفاء بسرد الإيجابيات التي أتى بها المشروع، والتي لا ننكرها ونساندها عبر تصويتنا الإيجابي لصالحها، وذلك اقتناعا منا أن السيد وزير المالية، والحكومة عامة، متجاوبة، ومحبذة للحوار البناء، الذي يساعد على تطوير الأداء، وتحسين إدارة الشأن العام. ونحن مقتنعون كذلك بأن الحكومة ستأخذ كل الملاحظات البناءة بعين الاعتبار خلال تهيئ برامجها المستقبلية، حتى تكون في مستوى توجيهات جلالة الملك، والقوى السياسية المساندة لها، وطموحات الشعب المغربي. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم، السيد محمد بلحسن، رئيس فريق العهد.

المستشار السيد محمد بلحسن:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2005، وهي مناسبة مهمة للإطلاع على مضامين مداخيل ونفقات الدولة، والوقوف على أولويات البلاد، والظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية التي جاء فيها هذا المشروع.

فعلى المستوى الدولي، يأتي المشروع في ظل استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي إلى حدود نهاية 2004، وبالتالي يبقى المحيط الدولي ملائما للاقتصاد الوطني، إلا أن هناك بعض التحديات التي ينبغي التفكير في السبل الكفيلة بمواجهتها والتقليص من تأثيراتها السلبية، ويتعلق الأمر بـ:

1- استمرار ارتفاع أسعار النفط نتيجة سيادة مناخ دولي يطبعه عدم الاستقرار الجيو- سياسي خاصة بعد الحرب على العراق، إضافة إلى تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية في الأسواق الدولية.

2- طبيعة المحيط الجهوي الذي يحد من إمكانيات الانتعاش الاقتصادي وبلوغ مستوى أعلى من النمو والتطور، فبذل الانتفاع من مكاسب التكتل الجهوي لازال مشروع اتحاد المغرب العربي يراوح مكانه.

أما على المستوى الداخلي، فقد جاء مشروع القانون المالي في ظرفية حافلة بمنجزات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، حيث قامت بلادنا خلال هذه السنة بمجهودات جبارة في سبيل تدعيم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي وتقوية أواصر الانسجام والتلاحم بين مختلف مكونات الشعب المغربي، من خلال إعادة هيكلة الحقل الديني وتفعيل دوره في الحياة العامة ضمن مقاربة شمولية تتوخى تطهيره من الشوائب التي علقت به، والمتجلية في التطرف والإرهاب والتعصب للرأي الواحد، والتي كان من نتائجها الأحداث الإرهابية، وهو الأمر الذي فرض التعجيل بهذا الإصلاح الذي ينبغي تفعيله ومواكبته بإصلاحات شمولية تهم مختلف القطاعات الحكومية، وخاصة تلك التي لها علاقة بالتنشئة الاجتماعية كالتعليم والإعلام والأسرة والتضامن الاجتماعي ومكافحة البطالة والفقر، وذلك من أجل تحصين ثوابت الهوية والمقومات الروحية للشعب المغربي.

السيد الرئيس،

إن التطورات الأخيرة التي عرفها ملف وحدتنا الترابية تدفعنا للتأكيد من جديد على موقفنا الرافض لأي مخطط يمس بوحدتنا الترابية وسيادتنا على صحرائنا، وتجديد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف، والتعبير عن رفضنا القاطع لفرض أي مشروع تسوية مناهض لحقنا التاريخي في السيادة على صحرائنا والتأكيد على أننا ملتزمون بمواصلة الجهود من أجل حماية وصيانة وحدتنا الترابية اعتمادا على الشرعية الدولية، وبهذه المناسبة نوجه تحية إكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني الساهرين على حماية الوطن بكل تفان ووفاء تحت القيادة العليا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

لقد خطت بلادنا خلال هذه السنة خطوات تبعث على التفاؤل تتجلى أساسا في النهوض بالحريات العامة ومعالجة رواسب ملف التجاوزات والخروقات التي مست حقوق الإنسان بنوع من الرصانة والهدوء عبر تطوير عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة

الإنصاف والمصالحة، كما تم العمل في اتجاه تأهيل القضاء وتحديثه من أجل ترسيخ مقومات دولة الحق والقانون وخلق مناخ محفز على الاستثمار من خلال تحسين الإطار القانوني وتقوية المحاكم التجارية.

ولا ينبغي أن تفوتنا الفرصة دون التعبير عن اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية الحالية، الذي ركز على ضرورة تأهيل الحياة السياسية وإصلاح قانون الأحزاب، في أفق الاستعداد للاستحقاقات الانتخابية القادمة، وهو ما يجعلنا نطالب بالإسراع في إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود من أجل تدعيم الالتزام بالديمقراطية الداخلية للأحزاب والشفافية في التدبير المالي، وبالتالي تقوية مصداقية المؤسسات المنتخبة وفعاليتها.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي، فقد عرفت سنة 2004 تحسنا ملحوظا للإنتاج الفلاحي نتيجة الظروف المناخية الملائمة التي تميزت بتساقطات مطرية مهمة ومنتظمة شملت جل المناطق الفلاحية، وهو ما مكن من تحقيق نتائج جيدة كان لها انعكاسات إيجابية على الناتج الداخلي الخام الفلاحي.

كما عرفت هذه السنة كذلك توقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر والتي ستمنح للقطاعات المنتجة المحلية فرصة استقطاب استثمارات جديدة، وكذا إمكانية الولوج إلى أسواق جديدة، لكنها في المقابل ستترتب عنها منافسة غير مسبوقة تفرض العمل على تأهيل الاقتصاد الوطني وبذل مجهودات مضاعفة لتدليل الصعاب وتحقيق تنمية اقتصادية قوية ومستدامة.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار، بعض الصعوبات التي واجهتها بلادنا خلال هذه السنة، والتي كانت ولا تزال لها انعكاسات مكلفة بالنسبة للاقتصاد الوطني كالتحملات الناتجة عن آفة الجراد التي كلفت غلافا ماليا قدر بـ 380 مليون درهم، وفاجعة زلزل الحسيمة الذي كلف غلافا ماليا قدره 2,7 مليار درهم، وارتفاع الكتلة الأجرية نتيجة الاستجابة لمقتضيات الحوار الاجتماعي المتعلق بالرفع من أجور الموظفين، وكذا ارتفاع تحملات صندوق المقاصة، إذا أخذنا كل هذه الصعوبات بعين الاعتبار، فإننا نعتقد أن حصيلة سنة 2004 على المستوى الاقتصادي كانت لا بأس بها.

أما في المجال الاجتماعي فيمكننا أن نقول صراحة بأن بلادنا سجلت تراجعا في مؤشرات التنمية البشرية، سواء فيما يتعلق بنسبة الأمية أو البطالة المتفشية أو اتساع دائرة الفقر، وكذا مدونة التغطية الصحية التي لازالت تنتظر التفعيل، فالحكومة في هذا الجانب لم تفي بما وعدت به في السابق.

أما العالم القروي فيبقى هو الأكثر معاناة من مظاهر العجز الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية، وهو ما يفرض نهج استراتيجية شمولية متوازنة وناجعة للتنمية القروية تمكن من تأهيل المناطق القروية وفك العزلة عنها.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لمضامين مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، فأولى الملاحظات التي يمكن إثارتها في هذا المجال تتعلق بالافتراضات والتوقعات التي بني على أساسها مشروع القانون المالي والتي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تساهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار وتأهيل القطاعين العام والخاص، فمعدل النمو الذي يتطلع إليه المشروع 3٪ لا يمكن أن يستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني، ولا يمكن أن يعمل على الدفع بآليات تحريك الاقتصاد، كما أنه يبقى رهينا بمجموعة من العوامل الداخلية كافتراض سنة فلاحية فوق المتوسط، وعوامل خارجية كتحسن الوضع الاقتصادي العالمي، وهي عوامل غير ثابتة وغير مضمونة، بل إن بعضها غير واقعي كفرضية استقرار سعر النفط في 35 دولارا للبرميل.

السيد الرئيس،

إن القراءة الأولية لمشروع القانون المالي، تبين أنه ينخرط في سياق الاستمرارية الخاصة لقوانين المالية السابقة بحيث يشكل هاجس ضبط التوازنات الكبرى، فلم تستطع الحكومة حتى الآن أن تخلق نوعا من الابتكار بحيث لازالت تركز على هذا المنطلق الضيق لتدبير الميزانية، والذي أملته توجيهات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

كما أننا نعتقد أن أكبر إشكالية تعاني منها ميزانية الدولة هي بنيتها التي تطغى عليها نفقات التسيير والدين العمومي، في حين لا تشكل النفقات الاستثمارية إلا نسبة ضئيلة، فلقد بلغت ميزانية التسيير بمقتضى هذا المشروع 63,5٪ من الميزانية العامة مقابل 12٪ لميزانية الاستثمار، وهكذا فإن ميزانية من هذا النوع لا يمكن لها أن تخلق نوعا من الرواج الاقتصادي أو دينامية على مستوى النمو الاقتصادي الذي يتطلب استثمارات ضخمة ومنتجة.

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، يشكل الاستثمار بشقيه العمومي والخاص المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يشكل ركيزة أساسية لإنتاج الثروات وفرص الشغل، ولذلك وجب دعم المجهود الذاتي للمقاولات من أجل تكييفها مع التغيرات التي يعرفها المناخ الوطني والدولي، لأن الاندماج المتزايد للاقتصاد المغربي في المحيط الدولي نتيجة لاتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التبادل الحر والانفتاح المتزايد على الأسواق يفرض تأهيلا مستمرا للمقاولة دعما لقدرتها التنافسية، كما يفرض القضاء على العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تعترض الاستثمار عبر النهوض بالمراكز الجهوية للاستثمار حتى تلعب الدور المنوط بها على أحسن وجه، وذلك من خلال مدها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، وتبسيط المساطر والإجراءات المتبعة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق العهد نثمن بعض المكتسبات المالية التي تحققت خلال السنة الماضية كتقليص المديونية الخارجية إلى حوالي 11 مليار أورو، لكننا في المقابل نلاحظ ارتفاع حجم المديونية الداخلية بشكل كبير، وهو ما سيشكل ضغطا كبيرا على ميزانية الدولة خصوصا بالنسبة للتجهيزات والاستثمار، كما نثير بهذا الخصوص ملاحظة نعتبرها جوهرية، ويتعلق الأمر بتراجع نسبة تسديد الديون بـ5,37٪، وبالمقابل عرفت نسبة الاقتراض ارتفاعا كبيرا قدر بـ31٪، فإذا قمنا بمقارنة بسيطة بين هاتين النسبتين نلاحظ أن المديونية في زيادة وتفاقم لا يمكن أن يؤديان إلى مزيد من الضغط على ميزانية الدولة.

أما فيما يتعلق بالخوصصة، فقد أصبح واضحا مدى ارتهان الميزانية العامة لمداخيل الخوصصة من أجل التخفيف من نسبة العجز التي حددها مشروع القانون المالي في 3,2٪ مع أن هذه النسبة تصل إلى 5,7٪ دون احتساب مداخيل الخوصصة.

فبالنظر إلى تراجع كل من مداخيل الخوصصة بعد استنفاذ شبه كلي للمؤسسات المفترض خوصصتها، ومداخيل الجمارك نظرا لالتزامات المغرب الدولية، يبدو من الصعب إيجاد حلول شاملة على المدى القريب، والتخوف الكبير هو أن تلجأ الحكومة إلى الرفع من معدل الضريبة على القيمة المضافة في وقت تتراجع فيه المداخيل الجمركية سنة بعد أخرى، وكذا المداخيل الضريبية بالنظر إلى ضيق الوعاء الضريبي نتيجة العديد من العوامل، وفي مقدمتها التهرب الضريبي واتساع القطاع غير المنظم، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى ضرورة العمل على إرساء مبادئ المساواة والإنصاف وتحقيق العدالة الضريبية عبر محاربة التملص الضريبي، وضمان الاندماج التدريجي للاقتصاد غير المهيكل.

السيد الرئيس،

لقد كان الجميع ينتظر أن تأتي الحكومة من خلال هذا المشروع باستراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية تستهدف الاستجابة للحاجيات الاجتماعية في ميادين السكن والتعليم والصحة والخدمات العمومية من أجل تحسين أوضاع عيش الساكنة المعوزة، والقضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش التي تطال ساكنة الوسط القروي.

فإذا كنا نثمن مسألة دخول مدونة التغطية الصحية الإجبارية حيز التطبيق خلال سنة 2005 التي ستساهم لا محالة في توطيد أسس التلاحم والتعاضد داخل المجتمع المغربي، فإننا نعتقد أن ذلك يتطلب مجهودات جبارة على المستوى المالي. كما نطالب في هذا السياق، بضرورة إدخال إصلاحات تنظيمية على نظام الصحة العمومية وعلى نمط تدبير التعاضديات وعلى صندوق الضمان الاجتماعي.

السيد الرئيس،

لا يمكن أن تفوتنا الفرصة دون الحديث عن القطاع الفلاحي الذي يبقى كقطاع منتج يوفر سبل العيش لقاعدة عريضة من سكان المغرب، ويعتبر قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي، ولذلك يجب العمل على تحويل القطاع الفلاحي من قطاع تقليدي إلى قطاع عصري يرتكز على توطيد المكتسبات واستغلال الإمكانيات.

وبصفة عامة، فقد أصبح تأهيل هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة ويشكل أولوية قصوى، من أجل مواجهة تحديات الانفتاح وبصفة خاصة اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا مخاطر انضمام تركيا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للقطاع السياحي فإننا ندعو إلى ضرورة تشخيص المشاكل الحقيقية التي تعرفها السياحة ببلادنا من أجل الارتقاء بهذا القطاع وجعله قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر لن يتأتى إلا من خلال وضع رؤية واضحة مرتكزة على العديد من الأوراش العامة التي تكفل إيجاد التدابير الضرورية لمعالجة كل المشاكل التي تعوق تنمية السياحة الوطنية

وخلق منتوج سياحي تنافسي على غرار ما قامت به مختلف الدول الرائدة في هذا المجال.

وفي اعتقادنا لا يمكن تأهيل القطاع السياحي ببلادنا إلا من خلال تحفيز الاستثمار، والاهتمام بالبنية التحتية بمضاعفة الطاقة الإيوائية وتحرير النقل الجوي لملاءمة المقاعد الجوية مع الطاقة الإيوائية واتباع طريقة جديدة للتسويق وتحسين الاستقبال وتوفير الخدمات وجودتها، وكذا الاهتمام بالبعد الجهوي للسياحة من أجل إعادة التوازن للخريطة السياحية ببلادنا، وتشجيع المناطق الداخلية الواعدة في المجال السياحي. كما ينبغي أيضا الاهتمام بالسياحة الثقافية خاصة وأن المغرب ولله الحمد معروف بتنوعه الثقافي والحضاري.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الدور الذي تلعبه الصناعة التقليدية في التعريف بالمنتوج السياحي المغربي، والعلاقة التكاملية التي تربط الصناعة التقليدية بالسياحة. وعليه، تبرز ضرورة إيلاء العناية للصناع التقليديين وحمايتهم من المنافسة الأجنبية، واعتماد سياسة تحفيزية في مجال الاستثمار بهذا القطاع.

السيد الرئيس،

إذا كنا نثمن البعد الجهوي لميزانية الاستثمارات العمومية، بحيث تم اعتماد سياسة جديدة لتحضير وتنفيذ الميزانية في أفق تحديث التدبير العمومي والسعي نحو إضفاء نوع من الشفافية والفعالية على النفقات العمومية، إذا كنا نثمن كذلك سياسة توطين المشاريع بما يضمن انعكاساتها المجالية على التنمية المحلية، فإننا مع ذلك نلاحظ بعض النقائص التي عرفها التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، ويتعلق الأمر بالتباين الكبير في مجموع الاستثمارات العمومية المخصصة لكل جهة، وهو ما من شأنه تكريس مقولة "المغرب النافع والمغرب غير النافع"، ولذلك فإننا نطالب بتوزيع الاستثمارات العمومية بشكل عادل ومنصف لكل جهات المملكة حسب إمكانياتها واحتياجاتها.

السيد الرئيس،

إننا في فريق العهد نعي تمام الوعي حجم الإكراهات والتحديات التي تواجهها بلادنا سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، ونعتبر أن مشروع هذا القانون المالي رغم بعض النقائص التي تعتريه ورغم الصعوبات التي تواجهه خصوصا على مستوى موارد ميزانية الدولة التي أصبحت تطرح إشكالية كبيرة نتيجة تراجع عائدات الجمارك بحكم سياسة الانفتاح التي ينهجها المغرب، وكذا ضيق الوعاء الضريبي واتساع القطاع غير المهيكل، والصعوبات المتزايدة في تعبئة عائدات الخوصصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الصعوبات المرتبطة بمواجهة نفقات مستعصية على الضغط ومستمرة في الارتفاع، أقول رغم كل هذه الصعوبات، فإننا في فريق العهد نعتبر مشروع هذا القانون المالي مشروعا يواكب ما تعرفه بلادنا من تطورات في سبيل تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يرتكز على الرؤية الملكية السامية للنهوض بمجتمعنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

ولذلك، فنحن نساند هذا المشروع ونصوت عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، وشكرا كذلك على احترامه للوقت المحدد. الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم، محمد الخضوري، رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005 بعد أن صوت عليه زملاءنا في مجلس النواب وذلك وفق الضوابط الدستورية وتماشيا مع المقتضيات التنظيمية لقانون المالية.

وأود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية والخوصصة وإلى كل مساعديه على الوضوح والشفافية في التعامل مع المؤسسة التشريعية، حيث زودونا بمجموعة من الوثائق والتقارير بعضها لم يكن الولوج إليها بالأمر الهين قبل مجيئكم السيد الوزير.

وبعيدا عن لغة الأرقام وخلفياتها وأبعادها، ومن موقع الأغلبية الحكومية بحكم مشاركة حزبنا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في تدبير الشأن العام أن نشدد على مرجعياتنا ومنطلقاتنا التي تحدد موقفنا من هذا المشروع وأهدافه ومراميه. وتأتي في مقدمتها التوجيهات الملكية السامية والتي ترسم الآفاق وتحدد الرؤية الاستراتيجية كما جاء في خطاب العرش لهذه السنة.

وتأتي في المقام الثاني اختيارات وتوجهات حزبنا الاتحاد الاشتراكي التي ما فتئت تبلور وتترجم آمال وتطلعات الفئات العريضة من المواطنين التواقة إلى العيش الكريم والأمن والاستقرار في ظل مجتمع متماسك ومتضامن ينعم بالحريات الفردية والجماعية والعدالة الاجتماعية وبالديمقراطية الحقة لتعزيز مصداقية المؤسسات واستكمال بناء دولة الحق والقانون.

كما أن استحضار التصريح الحكومي أمر لا محيد عنه لقياس مدى انخراط مشروع القانون المالي هذا ضمن توجيهاته ومضامينه، إذ يعتبر بمثابة عقد يربطنا مع حلفاءنا، فهو أحد الأسس والدوافع لمشاركتنا في هذه الحكومة، بالإضافة إلى التشبث بمواصلة الأوراش التي فتحتها حكومة التناوب التوافقي وحرصا منا على تثبيت الانتقال الديمقراطي وترسيخ مكاسبه ومقوماته ومستلزماته.

إنه من هذه المنطلقات والزوايا الثلاث يناقش فريقنا مشروع قانون المالية المعروض علينا في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية لا يستقيم تدخلنا هذا دون الوقوف عندها ولو بإيجاز.

إن أولوية الأولويات ستظل هي قضية وحدتنا الترابية إلى حين إيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حولها من طرف خصوم وحدتنا الترابية، وما تصريحاتهم ومواقفهم الأخيرة في المنتظم الدولي إلا إصرار منهم على معاكسة حقوقنا الثابتة وضدا على إرادتنا الراسخة في تشييد أسس ومتطلبات المغرب العربي كقطب جهوي سياسي واقتصادي يتماشى مع التحولات العالمية وخدمة لمصلحة شعوب المنطقة.

ولتمكين مؤسساتنا الدستورية من الانخراط في التغيرات والإصلاحات التي تشهدها بلادنا تعرف الساحة السياسية المغربية نقاشا واسعا حول مسودة مشروع قانون الأحزاب الذي نتطلع إلى أن تحد مقتضياته من تفريخ الكيانات القزمية التي لا برامج ولا مشاريع ولا تمثيلية حقيقية لها سوى التشويش على المشهد السياسي وبلقنته، إنه مشروع سيساهم ولا شك في إعادة الاعتبار للفعل السياسي وللأحزاب ذات المصداقية والامتداد المجتمعي. فلا ديمقراطية حقيقية دون أحزاب قوية ديمقراطية تتوفر على رؤى وتصورات واضحة لتقديم الحلول الممكنة للإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة لإقلاع بلادنا ونموها.

استعدادا للاستحقاقات والمواعيد القادمة، تم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير ترمي إلى تعزيز المؤسسات المغربية لتحسين قدراتها وتكييف الاقتصاد المغربي مع مقتضيات اتفاقية الشراكة التي تؤسس لعلاقات جديدة اقتصادية وتجارية ومالية بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وفي نفس السياق، وعلى خلفية انفتاح وإدماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي تم التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا كما أن إعلان أكادير يعد النواة الأولى لسوق عربية مشتركة بضمه، علاوة على المغرب، كل من مصر وتونس والأردن.

وفي هذا المضمار، لا بد أن نسجل الوضوح والشفافية التي أصبحت تطبع عمليات الانفتاح على القطاع الخاص خلافا لما كان سائدا، ونذكر في هذا السياق، العملية الأخيرة لاتصالات المغرب وما ستحققه من مردودية مالية ستعزز لا محالة موارد الميزانية العامة، وكذا صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إذا كانت البنية الهيكلية لقوانين المالية في العقود الأخيرة قد شكلت إحدى المعيقات الأساسية نتيجة للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية على امتداد عدة عقود حالت دون خلق شروط التنمية الحقيقية والاستثمارات المنتجة للثروات وتراكمها، فإن التحولات التي شهدها المغرب منذ حكومة التناوب التوافقي أدت إلى التخفيف من تلك الصعوبات والاختلالات، مع الوفاء التام بالتزامات المغرب المالية لكي لا يتم إثقال كاهل الأجيال القادمة ورهن مستقبلها بالديون العمومية الخارجية المترتبة عن سياسات الحكومات السابقة، وبالفعل ونتيجة للتدبير النشط انخفضت المديونية الخارجية إلى 11 مليار أورو أي نصف ما كانت عليه سنة 1997. ونفس التحسن عرفه مؤشر المديونية الإجمالية للخزينة العمومية الداخلية والخارجية حيث انخفض من 83.2٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 67.6٪ سنة 2004.

إن السياسة النقدية الرامية إلى الحفاظ على التوازنات الماكرو - اقتصادية أدى إلى التحكم في مستوى التضخم إذ بقي في حدود 1.6٪ في المتوسط خلال الفترة 2004/2001 وخلال نفس الفترة سجل معدل النمو في المتوسط 4.5٪ مع الإشارة إلى الاستقلال التدريجي لهذا الأخير عن التساقطات المطرية والتحولات المناخية. كما سجل ميزان الأداءات نتائج

جيدة بفضل عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج الأمر الذي ينم عن التحسن المتزايد لصورة المغرب ومكانته والثقة التي يحظى بها في الأوساط الدولية كما تبين ذلك مستوى الموجودات الخارجية التي بلغت 133 مليار درهم.

سيكون من الجحود أو من باب القفز على الواقع عدم التطرق للإكراهات والمعيقات التي تعترض جهود بلادنا الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار وخلق فرص الشغل ومراكمة الثروات، إن الارتفاع المهول والمنفلت لسعر النفط أثر سلبا على الميزان التجاري، ولا يمكن التكهن بما سيعرفه سوق النفط الدولي في الشهور القادمة، كما أن إعادة بناء ما خلفه زلزال الحسيمة وما يتطلبه ذلك من برامج ومشاريع تقدر تكلفتها بما يناهز 2.7 مليار درهم ناهيك عن المساعدات الداخلية والخارجية، وينضاف إلى ما سبق ذكره آفة أخرى، تتمثل في الجراد الجوال، وما تستلزمه مكافحته من وسائل وإمكانيات.

والتزاما منها بمقتضيات الحوار الاجتماعي استجابت الحكومة لعدة مطالب اجتماعية مما جعل التحمل الإضافي للخزينة العمومية يرتفع في السنوات الأخيرة ليصل إلى ما مجموعه 23.5 مليار درهم ما بين 1996 و2005 لتسد بذلك الهوة التي خلفتها سياسة تجميد الأوضاع الاجتماعية والمادية لفئات واسعة من الموظفين.

وبالفعل فإن نجاعة السياسة الاقتصادية والمالية تقاس بالقدرة على مواجهة المصاعب والمشاكل الطارئة وبالقدرة على التعامل مع الإكراهات بالشكل الذي يمكن من إنجاز النمو المنشود والذي يخدم متطلبات التنمية الاجتماعية.

إننا لا نجادل في الفرضيات والمرتكزات التي يستند عليها مشروع قانون المالية هذا، أما شعار الإرادية فهو يترجم إرادة قوية لبلوغ أهداف هي بمثابة تحديات قياسا مع الإكراهات والمصاعب السابقة الذكر. فالمشروع يرمي إلى تحصين الهوية المغربية وتأكيد مقاربة التضامن الاجتماعي ومحاربة الفقر والأمية والرفع من مستوى الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد وتأهيل المقاولات والرفع من وثيرة الإصلاحات. إنها قضايا تندرج ضمن الأهداف العامة للبرنامج الحكومي الذي نال ثقتنا ومساندتنا.

وإذا كنا نسجل بشكل إيجابي التوفيق الحاصل في التدبير المالي والاقتصادي، فإننا نراهن على الانتقال إلى تحقيق نسب نمو كفيلة برفع إنتاجنا وتقوية قدراتنا التنافسية لتعزيز مكانتنا في الأوساط الجهوية والدولية وتمتين جبهتنا الداخلية بمعالجة الاختلالات المالية والاجتماعية والتغلب على مظاهر العجز والقصور.

ونظرا لما للاستثمارات من أهمية بالغة في توفير البنيات التحتية وتعزيز التوازن المجالي وخلق فرص الشغل وإنتاج الثروات فإنه يحدونا أمل كبير في الحجم الإجمالي للاستثمارات والذي يبلغ في مجموعه حوالي 71 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 11٪ مقارنة مع سنة 2004.

إلى أننا نشدد بهذه المناسبة على المشاريع والبرامج المنتجة وذات المردودية وعلى الرفع من وتيرة إنجازها. ومواصلة الإصلاحات السياسية والتشريعية التي يشهدها المغرب ومهما يكن من أمر فإن الاستثمارات الأجنبية وجلب رؤوس الأموال الدولية رهينة بإصلاح الإدارة والقضاء فلازلنا نعاين البطء في المعالجة والتعقيد في المساطر وعدم الانخراط في دينامية تعزز ثقة المواطنين والمتقاضين والمستثمرين على حد سواء. فلازالت ملفات الفساد التي وقفت عليها لجن تقصي الحقائق البرلمانية وملفات الاختلاس والتلاعب بالأموال العمومية والممتلكات التي عرفتها بعض الجماعات المحلية تعرف الأخذ والرد في الوقت الذي ينتظر فيه الرأي العام محاسبة ومعاقبة كل المتلاعبين بالمال العام والضرب على أيدي المفسدين بكل قوة ليكونوا عبرة لمن سولت له نفسه استغلال المواقع والتلاعب بمصالح المواطنين وممتلكات الشعب المغربي.

إن الإمكانيات المتواضعة لبلادنا لا تسمح بالهدر والتبذير، وأن تخليق الحياة العامة من شأنه تكريس دولة الحق والقانون وإرساء مبادئ المواطنة وتدعيم مسلسل الإصلاحات لخلق مناخ الثقة والتعبئة لدى كل الفاعلين للانصهار في الجهود الرامية إلى تحقيق الإقلاع المنشود.

إننا في الفريق الاشتراكي نشيد بالبعد الاجتماعي لهذا المشروع، حيث خصص 55٪ من ميزانيتي التسيير والاستثمار للقطاعات ذات الصلة بالموضوع بما في ذلك من تسديد لمتأخرات مساهمة الدولة إزاء الصندوق المغربي للتقاعد والممتدة من سنة 1957 إلى 1996 لتبلغ كلفتها الإجمالية ما يفوق 11 مليار درهم كان لا بد من ضخها للحيلولة دون المزيد من تفاقم أوضاع نظام تقاعد الموظفين. إنها فاتورة اختيارات وتوجهات

الحكومات المتعاقبة على امتداد هذه الفترة تؤديها الحكومة الحالية كما تؤدي كلفة الحوار الاجتماعي وما يترتب عنه من التزامات مادية ترفع ولا شك من نفقات التسيير غير أنها من زاوية أخرى تدعم القدرة الشرائية لعموم الموظفين وترفع من مستوى الاستهلاك العام لتساهم في الرواج التجاري والاقتصادي، كما تمكن من رفع المردودية وتحسين الأداء الإداري. وإذا كانت المعايير الدولية تشير إلى الحجم المرتفع لكلفة الأجور قياسا مع البلدان المماثلة لاقتصادنا فإن نفس المعايير تسجل خصاصا في الأطر والموارد البشرية في بعض القطاعات مثل التعليم والصحة. إن تصحيح هذه الاختلالات بات ضروريا ومستعجلا لاسيما ونحن قد قطعنا نصف العشرية لتفعيل ميثاق التربية والتكوين. وللتذكير فقد جعلنا من إصلاح التعليم قضيتنا الأولى بعد قضية وحدتنا الترابية لكن ما تم تحقيقه في هذه المدة لازال دون طموحنا وآمالنا ويبقى الكثير مما ينبغي القيام به لتأهيل بلادنا وأجيالنا لمواجهة تحديات ومستلزمات الحاضر والمستقبل.

ولقد شكلت التغطية الصحية إحدى أهم منجزات حكومة التناوب اهتماما منها بالأوضاع الصحية لعموم المواطنين ولتسهيل ولوجهم للخدمات الطبية، وتجسيدا لمبادئ التآزر والتكافل وتوطيد مجتمع مغربي متضامن، وحرصا منا في الفريق الاشتراكي على إخراجها لحيز التنفيذ نذكر أن سنة 2005 موعدا لا يقبل التأجيل أو التجزيء لتفعيل مضامينها سواء تعلق الأمر بالتـأمين الإجباري عن المرض أو المساعدة الطبية لفائدة المعوزين والفئات ذات الدخل المحدود. كما نلح على رصد الإمكانيات والوسائل الكفيلة بالحفاظ على جوهرها وضمان أبعادها الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أما فيما يتعلق بارتفاع تحملات صندوق المقاصة فإن الأمر يتطلب نهج مقاربة مغايرة لما هو عليه الأمر إذ لم يعد مقبولا ولا مستصاغا أن يستمر في تقديم خدماته لكل شرائح الشعب المغربي مهما كانت انتماءاتهم الاجتماعية بدل الاقتصار على الفئات الفقيرة والمعوزة ودعم عملية الإنتاج في القطاعات الحيوية ذات الصلة المباشرة بالأوضاع المتدنية للمحتاجين والضعفاء، فلازالت شرائح واسعة من المواطنين تعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية هشة وصعبة.

وبخصوص إعداد التراب الوطني، فإننا وإن كنا نسجل المجهودات التي بذلت لوضع تصور شمولي مكن من التوفر على مخطط وطني وبرامج جهوية لتدبير المجال وتوظيف الأرصدة العقارية بما يأهل مدننا وقرانا بتصحيح الاختلالات التي تعانيها. فإننا نتساءل عن مدى اعتماد وإدماج ما تم إعداده من وثائق لإعداد التراب الوطني لكونها المؤطر والمرجع لكل سياسة سكنية.

وعلاقة بالسكن الاجتماعي، فإننا في الفريق الاشتراكي نثمن المجهودات الرامية إلى تعبئة الأرصدة العقارية العمومية وصيغ الشراكة مع القطاع الخاص ومختلف المنعشين العقاريين لإنجاز برامج تهدف إلى محاربة السكن العشوائي ومدن الصفيح، لكننا نعاين مشاريع عبارة عن صناديق إسمنتية تفتقر لأغلب المرافق الإدارية والصحية والتربوية فإنتاج تجمعات من هذا القبيل وإن كانت تبدو بمثابة حلول آنية فإنها قد تشكل على المدى المتوسط والبعيد بؤرا وأوكارا تنبت فيها الأفكار الظلامية والسلوكات المنحرفة المتنافية مع هويتنا الثقافية وتقاليد مجتمعنا المنفتح على القيم الكونية ومختلف الثقافات.

وفي إطار التضامن الاجتماعي ومحاربة الفقر والعناية بأوضاع المرأة والطفولة، فإننا نشدد على ضرورة مواصلة ودعم سياسة القرب بتطوير أساليب وآليات العمل الاجتماعي لما لها من آثار إيجابية في رفع الحيف والتهميش اللذان طالا هذه الفئات العريضة من المواطنين خلال العقود الماضية الشيء الذي كان وراء تفشي عدة ظواهر تنخر مجتمعنا ولازالت تعوق جهودنا التواقة إلى الإنعتاق وإلى التطلع لتحقيق العيش الكريم في أبسط شروطه ومواصفاته.

رغم المقتضيات الدستورية التي توكل للبرلمان مراقبة ومساءلة الحكومة، فإن المؤسسة التشريعية لا تتوفر على الإمكانيات والوسائل الكافية ولا على السلطة الفعلية لممارسة مهامها بما يتماشى مع ما نتطلع إليه من تعزيز لدور المؤسسات وتوطيد للديمقراطية الحقة فأغلب المقاولات والمؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة تبقى في منأى عن أية مراقبة حقيقية للوقوف على طرق تسييرها وتدبيرها ووسائل عملها وأوجه صرف مواردها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في الفريق الاشتراكي بحكم انتماءنا إلى الأغلبية الحكومية ورغم الملاحظات والمؤاخذات التي نكون قد أبديناها خلال تدخلنا هذا، فإن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع يندرج ضمن قناعة حزبنا الراسخة إلى جانب القوى الوطنية الديمقراطية بضرورة إنجاح الانتقال الديمقراطي واستكمال بناء دولة الحق والقانون وتكريس دور المؤسسات وكسب رهان التنمية وحماية حقوق الإنسان ومواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما الإصلاحات المتعددة الأبعاد التي باشرها المغرب من قبيل قانون المسطرة الجنائية وإلغاء محكمة العدل الخاصة وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الماضي بعد التعرف على ما جرى وحتى لا يتكرر ما جرى، وتعديل قانون الحريات العامة، وقانون الصحافة، وإصلاح المشهد السمعي البصري، ومدونة الشغل، ونظام التغطية الصحية، ومدونة الأسرة، ما هي إلى عناوين لمشاريع كبرى تنخرط في دينامية دشنها المغرب لإرساء دعائم مجتمع مغربي ديمقراطي حداثي. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد المستشار العلمي هوير، رئيس الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خليد هوير العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخت، والإخوة السادة المستشارون المحترمون،

قبل أن أبدأ المداخلة باسم الفريق الكونفدرالي، أود أن أقدم نقطة نظام حول كون قانون المالية هو لحظة تاريخية بالنسبة للبرلمان سنويا. وجرت العادة على أن مثل هذه اللحظة تنقل إلى المجتمع المغربي. الإعلام العمومي ينقل تدخلات الفرق لأن هذه المسألة تهم المجتمع المغربي، وهو المعني بها، مجتمع اليوم والغد. للأسف هذا الإجراء.. نحن طالبنا كفريق على أنها تنقل في وسائل الإعلام، وانطلاقا من أنها تدخل في إطار المساءلة العمومية..

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة، وبهذه المناسبة نستحضر خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان، والذي دعا من خلاله البرلمان إلى تأهيل العمل النيابي بترسيخ ممارسة برلمانية مواطنة، كما حث الحكومة على إزاحة كل العوائق أمام حاجة البلاد الملحة لتحفيز الاستثمار المنتج واتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة، التي تتطلبها المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد، واتخاذ القرارات الحكيمة والجريئة من خلال ابتكار حلول مسؤولة للمعادلات الوطنية الصعبة ومحاولة التوفيق بين الحفاظ على التوازنات المالية والاجتماعية وبين إكراهات التسيير الاستهلاكية ومستلزمات تمويل الاستثمار المنتج.

إن الفريق الكونفدرالي الذي يجسد "مفهوم الإنابة الديمقراطية" نيابة عن العمال والأجراء المغاربة، بمجلس المستشارين، كجزء من مكونات الفضاء التشريعي بالبلاد، أتقدم بداية، بملاحظة مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول هذا الفضاء التشريعي، الذي تتربص به "العطالة والتعطيل" من كل حدب وصوب وبشتى الآليات والوسائل، والتي يمكن حصرها في نمطين: نمط "العطالة الذاتية" من خلال إهمال المسؤولية التشريعية من طرف بعض ممثلي الأمة، والمتجلية في الغياب الذي صار ظاهرة منتظمة داخل لجن المجلس وجلساته العامة، إضافة إلى ظاهرة الضعف في المبادرات التشريعية الجادة والمبادرات السياسية والدبلوماسية الفاعلة دفاعا عن المصالح العليا للبلاد، ونمط "التعطيل الموضوعي" الذي له أسباب بنيوية ترتبط باختيارات وإرادة، تنالان من "مفهوم الإنابة الديمقراطية والمواطنة" في مضامينها ومعانيها والأدوار المنوطة بها وهو نمط يحيل إلى إشكالية الإصلاح السياسي بالبلاد، فالسبب هنا يتحكم في النتيجة لذلك اللهم أشهد أننا نجدد، مرة أخرى، وبمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2005، طرح هذه الملاحظة بمثابة نقطة نظام. إننا باسم الطبقة العاملة المغربية نرفض اللامبالاة في تحمل المسؤولية، والبلاد تواجه تحديات تاريخية كبرى تتطلب التعبئة القصوى والحضور الدائم والمبادرة والاجتهاد.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، الإخوة المستشارون،

باعتبار القانون المالي أداة من أدوات الفعل الحكومي، التي بها تتم الترجمة الفعلية للتوجهات السياسية، فإننا نعتبر المناقشة المرتبطة به "لحظة عمومية مركبة" يتداخل فيها الزمن السياسي الوطني مع الإكراهات والتحديات الكونية، ويتداخل فيها الحاضر بالمستقبل، كما يتداخل فيها التوجه بالأدوات،

فالقانون المالي أداة لرسم المصير الأدائي على مستوى تدبير الشأن العام بالنسبة للمغاربة جميعا، بمن فيهم أولئك الذين هم أجنة ينتظرون لحظة الخروج إلى وطنهم المغرب، لذلك فإن أي شكل من أشكال التعاطي الذي يختزل مالية البلاد، خلال سنة في أرقام وإكراهات وتوازنات حسابية، هو تعاط مجانب للصواب في نظرنا وهو ما يملي علينا، انطلاقا من مسؤولياتنا الوطنية، أن نعمل على طرح وجهة نظرنا وتحليلنا بما يستجيب لهذه "اللحظة العمومية المركبة" والتي تقتضي المواكبة الإعلامية المكثفة والمهنية، عبر موائد مستديرة موضوعاتية، إضافة إلى إبراز المواقف والتحاليل الخاصة بالفاعلين.

وبالمناسبة ـ والمناسبة شرط سياقها ولحظتها- نترحم، كطبقة عاملة على أرواح شهداء بلدنا ـ شهداء التحرير والنضال الديمقراطي وشهداء الوحدة الترابية، كما نتوجه بالتحية الوطنية لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة، المرابطة بأقاليمنا الجنوبية، حماية لأمن وطمأنينة أهالينا، وعلى رأس هذه القوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، كما نترحم على أرواح شهداء فلسطين وفي مقدمتهم الراحل المجاهد ياسر عرفات، وعلى أرواح شهداء أرض الرافدين بالعراق الشقيق.

السيد الرئيس،

تحضر في تقديرنا الكونفدرالي اللحظة التاريخية التي حضر فيها مشروع قانون المالية، كما تحضر المرجعيات التي تشكل إطارا له، كما تحضر بنيته قبل وعوده الرقمية بما لها وما عليها، وبهذه الاستحضارات سنناقشكم من موقع "الرقابة الدستورية" التي ينيط بها دستور البلاد هذه المؤسسة، والتي نوجد بها لنجسد كمكون "مفهوم الإنابة الديمقراطية" كما نفهمها وكما هي متعارف عليها عالميا، سنستحضر التوجيهات الملكية والمخطط الخماسي ومضامين التصريح الحكومي، إضافة إلى مشروع القانون المالي أمام التحديات الخارجية التي تواجه البلاد، واختلالات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وما يلزمهما من بدائل. ولترجمة كل هذا في أسئلة واضحة نسوق ما يلي:

1ـ ما هي الطبيعة الجوهرية للتحولات التي ترتسم على ضوئها الخريطة الكونية، والتي تحمل لبلادنا مخاطر كبرى، وتفرض على المغرب والمغاربة رفع تحديات كبرى؟ كذلك، بناء على السؤال: إلى أين يسير المغرب؟

2ـ ما علاقة مشروع القانون المالي بذلك، وبتوجيهات جلالة الملك في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الجارية، خلال هذه السنة؟

3ـ أين هو مشروع القانون المالي لسنة 2005 من الطموحات الرقمية المعبر عنها في المخطط الخماسي 2000-2004، مع العلم أن السنة المالية التي نودعها هي سنة نهاية احتمالات المخطط؟ فماذا تحقق؟ وماذا لم يتحقق؟ وما هي أسباب ذلك؟

4ـ ما هي الوعود "الواعدة" بالنسبة لمشروع القانون المالي لهذه السنة في علاقتها بتنامي "سياسة القرب" المعبر عنها في التصريح الحكومي، وهي "سياسة ـ أساس" لتحقيق الوعد بـ "المجتمع الديمقراطي والحداثي"؟

5ـ أين هو مشروع القانون المالي بوعوده الرقمية الجديدة أمام أهوال "الواقع الاقتصادي والاجتماعي" التي دعا بشأنها جلالة الملك إلى "اتخاذ القرارات الحكيمة والجريئة من خلال ابتكار حلول مسؤولة للمعادلات الوطنية الصعبة"؟

السيد الرئيس،

نعيش اليوم في عالم يطاله إعصار وزلزال شامل آخذ في الانتشار، ولم تكتمل بعد "الصورة الجديدة" التي سيستقر عليها.. وهو ما يطرح "سؤال اللا حدود" على جميع أقطار العالم بمضامين وحمولات مختلفة، وعلى الأخص الدول والشعوب المستضعفة، فسؤال الوجود كما هو مطروح في واشنطن وطوكيو وبون وباريس، يختلف جوهريا في مضمونه وحمولته عن نفس السؤال المطروح في فلسطين والعراق، وفي إيران وسوريا ولبنان والسودان وأفغانستان وليبيا، وباقي الأقطار العربية الإسلامية، والجنوب أمريكية والإفريقية والمغرب من ضمنها، وهذا هو عمق سؤالنا "إلى أين يسير المغرب؟" الذي طرحناه داخل مشهدنا السياسي الوطني عشية مناقشة التصريح الحكومي لحكومة "التناوب التوافقي".

إن واقع عالم اليوم يتحرك بدينامية سريعة ومتواترة، ويفرز كل يوم كماً هائلا من الأحداث والوقائع، أمام هولها يصاب الوعي البشري عموماً، ووعي الفاعلين على الخصوص، بالذهول والتشتت.

فكيف السيد الوزير أنكم فوجئتم بأحداث وفوجئتم بحجم الفساد المالي؟ لقد استحضرته الكونفدرالية

الديموقراطية للشغل منذ عقد من الزمن، وقالت عن الفساد وقالت عن التحولات التي ستقع ... وقد أنصفنا التاريخ في عدة مناسبات..

ويوما بعد يوم، يزداد حضور سؤال الوجود ملحاحاً، ويكتسب قوة تفرض نفسها على الوعي الوطني القطري بكل مكوناته وحيثما وجد. فالتحولات الجوهرية التي تتحكم في الأحداث والوقائع وتداعياتها، تطال عمق النظام الرأسمالي العالمي هياكله وبنياته وأدوار دوله المشكلة للمركز لتدبير علاقات جديدة في العالم، قائمة على إخضاع دول وشعوب المحيط لاعتباراته، ذلك أن نمط إنتاج الثروة انخرط في التحول من العصر الصناعي إلى ما بعد الصناعي الجديد ليعتمد على دعامة العلم والمعرفة والرموز لتحقيق المردودية المالية العالية والسريعة. وهذا ما يفسر هيجان الشركات وانخراطها في إعادة هيكلة قواها الإنتاجية والتحكم في سلطة المعرفة والمعلومات، وهو ما يفسر في الآن نفسه طبيعة التماهي الجديد للدول المشكلة للمركز مع رأس المال لإحكام السيطرة على أبعد مدى في الأرض حيثما وجدت منابع الثروة والأسواق.

السيد الرئيس،

نتابع بقلق كبير تداعيات هذه التحولات ومخاطرها التي تتأكد يوما بعد يوم، وهي مخاطر باتت في قناعة الجميع، محكومة بمخطط كوني شامل ورهيب ليزج بالبشرية في إعصار قوي. في هذا السياق، نفهم حرب الإبادة التي تستهدف شعبنا العربي في فلسطين من طرف الآلة الصهيونية، والاحتلال الاستيطاني للعراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بغاية السيطرة على الأمن الاستراتيجي النفطي، كما نفهم التهديدات الموجهة لإيران والسودان وسوريا ولبنان، وما حدث في أفغانستان. وفي نفس السياق، نفهم استمرار قضيتنا الوطنية كورقة توثر مفتعلة وما يطبع المنتظم الدولي من ارتباك في التعاطي معها ضدا على حقنا الشرعي والتاريخي، هذا الارتباك يحكمه منطق إبقاء المنطقة المغاربية في وضع رهينة إلى إشعار جديد لتوظيفها خدمة لأهداف ومرامي هذا المخطط الكوني.

إننا إذ نستحضر تحولات عالم اليوم ومخاطرها الشاخصة أمام العيان، والتحديات التي تطرحها على بلادنا ـ دولة ومؤسسات وأحزابا ونقابات وجمعيات ومجتمعا، فلأجل التأكيد على أن الزمن ليس هو الزمن، وأن العصر الذي نستقبله مع بداية الألفية الثالثة ليس هو العصر الذي ودعناه، ولنؤكد بناء على ضوء ذلك، أن ضرورة القطيعة مع أسلوب الارتجال في إدارة الشأن العام خيارٌ لابد منه لبلادنا، فلم يعد من المسموح لنا جميعا، أن تغشى بلادنا ضبابية الرؤية التي قد تؤدي إلى ارتكاب أخطاء استراتيجية قاتلة، لذلك لابد من التصور الذي يؤطر الفعل الوطني وأدواره ومهامه على المدى البعيد والمدى المتوسط، ولابد من إسهام كل الفاعلين في صياغته.

إن لكل مشروع عمره الزمني والأهم هو استمراريته ونموه في اتجاه الإصلاح وبالوقوف على البنية التي تحكم توجهات مشروع القانون المالي لسنة 2005 والوقوف على أرقامه ومراميه، يحق لنا أن نتساءل:

هل هذا المشروع يتوجه إلى العوائق لإزاحتها، ويتوجه إلى اتخاذ قرارات وطنية شجاعة تتطلبها المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للبلاد؟

وهل يعزز القدرة الاستثمارية للبلاد، بتوفير مستلزمات تمويل الاستثمار المنتج؟

وهل استجاب لإنتظارات غالبية المواطنين من عاطلين ومحدودي الدخل ومهمشين، وهم الأكثرية؟

وبالإجمال، هل ترجم مشروع القانون المالي لسنة 2005 الإرادة الملكية في قرارات حكيمة تمهد لحلول مسؤولة للمعادلات الوطنية الصعبة؟ أم أن زمننا السياسي الوطني لا يزال مطبوعا بالتكرار والرتابة، والانغلاق في دائرة التوجهات المملاة من طرف المؤسسات المالية الأجنبية، رغم ثبوت فشلها بالملموس؟ والتي ينتقى فيها البعض، ويغيب البعض الآخر، فهي بكل القراءات وصفة علاجية، شمولية، ستكون تكلفتها غالية، ولا اعتراض على بدائل محلية تؤمن التوازنات والنمو، والاستقرار.

للإجابة على هذه الأسئلة، لابد من استحضار حصيلة الطموحات المعبر عنها بالأرقام في المخطط الخماسي، واستحضار شعارات ومضامين التصريح الحكومي، الذي وعد بالمجتمع الديمقراطي والحداثي، عن طريق تحقيق التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق ومحاربة التهميش والاقتراب من الفئات المحتاجة، باعتماد سياسة القرب.

مؤشر الناتج الداخلي الخام:

منذ الثمانينات ونمو الناتج الداخلي الخام يسير بمعدل 3.3./. سنويا، وبما أن هذه الوثيرة لا تمكن من إحداث مناصب شغل كافية لامتصاص مشكلة البطالة التي استمر نموها في الارتفاع، أقر المخطط الخماسي على

المستوى الإجمالي معدلا لنمو الناتج الداخلي الخام بما يناهز 5./. سنويا في المتوسط، ليصل في نهاية المخطط إلى 6.4./. ويقتضي تحقيق هذا المعدل تحسين معدلي الاستثمار والادخار. إلا أن الحصيلة اليوم والمعبر عنها بالأرقام تؤكد استمرار نمو الناتج الداخلي في حدود 3.3./.، حيث سيظل معدل النمو 3./. على قاعدة موسم فلاحي يفوق المتوسط، ومعدل الاستثمار 25.2./. ومعدل الادخار 26.9./..

مؤشر الاستثمار:

لتحقيق أهداف المخطط التزمت الحكومة بتخصيص معدل 5.2./. من الناتج الداخلي الإجمالي لنفقات الاستثمار سنويا، في حين نجد هذا المعدل قد وصل فقط إلى 4.4./. سنة 2003 و4.1./. سنة 2004.

إن حقيقة نسبة الاستثمار غير مطابقة للواقع لسببين: السبب الأول أن جزء من هذه النسبة يستعمل لتسديد مستحقات مديونية بعض المؤسسات العمومية، والسبب الثاني أن نسبة الاستثمار المعلن عنها لا تتوجه إلى تنمية القدرة الاستثمارية بالمغرب. ورغم محدودية الاستثمار بالنسبة للحكومة، فالحكومة عاجزة عن تنفيذها، ولو بنسب محترمة.

مؤشر الادخار:

السيد الرئيس، إذا ما قارنا مؤشر الدخل الوطني للفرد المغربي مع مؤشر بلدان أخرى كانت مشابهة في أوضاعنا، وهي بلدان فقيرة ومجاورة لدول متقدمة، المغرب بالنسبة لإسبانيا، والمكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبولونيا بالنسبة لألمانيا، فإن هول المفارقات الاقتصادية والاجتماعية يتضح بالقياس.

إن الدخل الوطني لكل فرد مغربي، والذي كان يساوي سنة 1974 ربع دخل كل مواطن إسباني، انتقل من 1/4 إلى 1/13، أي من 1180 دولار لكل مواطن مغربي مقابل 18000 دولار لكل مواطن إسباني. ونجد بالنسبة للمكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية أن الفرق اليوم هو 1/6 بعدما كان 1/13، وبالنسبة لبولونيا انتقل من 1/12 إلى 1/5، وهذا يدل على وثيرة التراجع بالنسبة للمغرب بالمقارنة والقياس.

إن الأرقام الرسمية التي تعتبر أن نسبة الفقر تراجعت من 19 إلى 18./.، وأن عدد الفقراء تراجع من 5 مليون و200 ألف إلى 5 مليون، هي أرقام مغلوطة، وأن النسبة الحقيقية للفقر هي 25./. إذا ما اعتمدنا على مؤشرات مخالفة لتلك التي اعتمدتها المندوبية السامية للتخطيط، والتي تعتبر المغربي الذي يتجاوز عتبة الفقر هو من ينفق 03 دراهم ونصف يوميا.

مؤشر الرشوة:

عرف المغرب تراجعا مقلقا في مؤشر ملامسة الرشوة: فمن الرتبة 70 سنة 2003 إلى الرتبة 77 سنة 2004 إلى جانب البنين ومالي ومصر، لقد انتقلنا خلال الخمس سنوات الأخيرة من المرتبة 45 إلى المرتبة 77 حاليا. والجميع يعلم بأن الرشوة تسيء إلى سمعة المغرب دوليا، لكنها تحصد أرواح الناس في الطرقات، وتفسد ظروف عقد الصفقات العمومية وتقلص من جودة الخدمات الإدارية وتضعف من القدرات التنافسية للمقاولات وتعرقل تدفق الاستثمارات والرساميل، وتعيق كل إمكانيات التنمية الشاملة المأمولة.

فإذا ابتعدنا عن لغة الأرقام، إلى لغة التشخيص لهول الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل معادلة وطنية صعبة، باستحضار مخاطر التحولات الجارية في العالم، فإننا سنجد أنفسنا أمام اختلالات اقتصادية واجتماعية وخدماتية، تجعلنا نضع أيدينا على قلوبنا خوفا على مستقبل بلادنا واستقرارنا الاجتماعي والسياسي.

بالنسبة للفقر:

لقد اعتمدت السياسة الحكومية على منهجية فك الارتباط بين المجال الاقتصادي والعلاقات الموضوعية التي تؤسس التنمية الاجتماعية، وذلك بالاستجابة للموازنات المالية، وعدم الاستجابة للانتظارات الاجتماعية الملحة، لذلك فإن مؤشرات الفقر في البلاد كما أشرنا لها آنفا بالنظر إلى الواقع الاجتماعي المرتبط بالكلفة الإجمالية للحياة، تؤكد بالملموس أن إشكالية الفقر لا يمكن معالجتها انطلاقا من البرامج والآليات المعتمدة حاليا، لأن معالجة هذه الآفة الاجتماعية ترتبط أساسا بإشكالية التوزيع العادل للخيرات والثروة الوطنية، وعدم تحمل الدولة مسؤوليتها في تأمين الخدمات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والسكن وتخفيض كلفة العيش والرفع من الدخل الفردي للرفع من القدرة الشرائية ومستويات العيش.

الأمية:

إن ظاهرة الأمية ارتبطت في مجملها بإرادة سياسة قائمة على ضرب الحقوق المشروعة للمواطن في المعرفة والتعلم، مما يسر وييسر أسس الاستعمال السياسي للبشر، وتدمير أسس المواطنة والديمقراطية، ذلك أن تنمية أسس الديمقراطية بالبلاد ونشدان المجتمع

الحداثي والديمقراطي لا يمكن تحقيقهما، بنسبة أمية تصل 50./. من الساكنة النشيطة.. معناه أن 50٪ من النشاط الاقتصادي والإنتاجي والخدماتي يقوم على قاعدة بشرية أمية، وهذا يحيل على إشكالية أخرى تتعلق بتأهيل المقاولة والرفع من قدرتها على الإنتاجية والتنافسية.

البطالة:

إن التوجهات العامة التي تحكم عملية النمو الاقتصادي كمحدد نهائي لمباشرة عملية التشغيل، يمكن اعتبارها مقاربة لم تعمل في الوضع الخاص للمغرب إلا على تكريس البطالة واستفحال انتشارها. فمجموع البرامج المعتمدة لحد الآن من طرف الحكومة في سياستها التشغيلية، هي برامج ترقيعية، لا تستطيع في مجملها مواكبة الأفواج المتجددة والملتحقة بسوق الشغل، خاصة وأن العجز بين فرص الشغل والطلب يقدر بـ 400.000 سنويا. هذا دون الحديث عن استمرار استفحال ظاهرة الإغلاق غير القانوني للمقاولات والتسريحات الجماعية والفردية للعمال، حتى بعد إقرار مدونة الشغل، فالبعض رافض رغم استفادته منها، وانطلاقا من ذلك نفهم لماذا تبخرت وعود المخطط الخماسي في مجال تخفيض البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات.

الهجرة السرية:

لقد تنامت الهجرة السرية ببلادنا، وتنوعت مظاهرها، وبالقدر الذي أصبحت عنوانا بارزا في إعلامنا الوطني والدولي، فإن مع الهجرة يطرح سؤال "المواطنة" عريضا، ويشكل انشغالا أساسيا، فبالإضافة إلى الهجرة الداخلية من البوادي إلى المدن بفعل التدهور المطرد لسبل العيش في البادية، والانزياح السكاني إلى هوامش المدن، نجد الهجرة عبر قوارب الموت وغيرها بالنسبة للشباب تتنامى. كما نجد هجرة الأدمغة والكفاءات تتنامى، لكن الذي لا يمكن فهمه هو تنامي تهريب المال الوطني، وأكثر من 70 مليار درهم بالأبناك الوطنية غير مستعملة لتنمية الاستثمار الوطني خاصة والبلاد في أشد الحاجة إليهما لدعم قدراتها الاستثمارية.

الاختلالات الخدماتية:

السيد الرئيس،

يواجه الوضع الخدماتي في بلادنا على مستوى العديد من المرافق، إعلان الحكومة عن استقالتها من تقديم الخدمة العمومية، مع العلم أن هذه الخدمة هي مبرر وجود الدولة. وإذا تخلت عن هذه الخدمة الجوهرية الحيوية بالنسبة للمجتمع، فإنها تتخلى عن جزء أساسي من مهامها، والأخطر من هذا في أوضاع بلادنا وشروط اقتصادنا المطبوعة بالهشاشة، يفرض على الدولة تقوية وتطوير الخدمة العمومية، بترشيد القطاع العام وحمايته من كل أساليب النهب والتبذير وسوء التسيير.

فإدارتنا لم تعد فاعلة، وورش إصلاحها يراوح مكانه، وصحتنا العمومية تدهورت بالكامل سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الصحية أو بالخدمات. ومدرستنا العمومية صارت بعيدة كل البعد عن القيام بأدوارها الطلائعية في قيادة المجتمع نحو التأهيل العلمي والمعرفي، إضافة إلى مشاكل التجهيز والخصاص فيه، ومشاكل النقل الطرقي للمسافرين والبضائع المطبوع بالفوضى والعشوائية، ومشاكل السكن والخصاص فيه، والإعلام الأحادي المكرس للرأي الواحد والمغيب للرأي المتعدد، والمتسم بالضعف المهني أمام ثورة الإعلام الكونية.

السيد الرئيس، إن تحليلنا لمشروع القانون المالي لسنة 2005 و"طموحاته" في علاقته بالتوجيهات الملكية والمخطط الخماسي والتزامات الحكومة في تصريحها، وعلاقة كل ذلك بأوضاع بلادنا، يؤكد بلغة الأرقام ولغة الواقع الشاخص للعيان، أن المغرب لم يمتلك بعد أسس الإقلاع لمواجهة التحديات الثلاث التي حددها المخطط الخماسي ونلخصها في ثلاثة:

1/ تأهيل النسيج الإنتاجي وتأمين المواجهة الفعالة للمنافسة الأجنبية في السوق الداخلي والخارجي.

2/ تحديث البلاد ومعالجة القضايا التي يطرحها مجتمع المعرفة والإعلام.

3/ مواجهة التفاوت المجحف الحاصل في تطور البلاد على النطاق الاجتماعي والمجالي.

فأين يكمن الخلل؟

يعرف الاقتصاد الوطني نموا ضعيفا وبدون أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية والتشغيلية والاستهلاكية، خصوصا مع استمرار نفس الاختيارات التي لم تعمل على تغيير البنية الإكراهية التي تخضع اقتصاد البلاد في المطلق للتغيير المناخي والتأثر السلبي بالتحولات الحاصلة في العملات الأجنبية وارتفاع أسعار الطاقة وثقل الدين العمومي. لكن استمرار هذه البنية الإكراهية يعود إلى نوعية الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة على نظرية النمو كحلقة متقدمة لبرنامج التقويم الهيكلي، والتي تطرح في الوضع العام للمغرب إشكاليتين مترابطتين: إشكالية الاستثمار

وإشكالية الاستهلاك، فضعف العمل الاستثماري يعود إلى تراجع القدرة الاستثمارية للدولة، ووجود نظام بنكي ريعي يعتمد على الفوائد البنكية العالية. بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية والتجهيزية، وانكماش وتعقد العمل الإداري، وضعف الفعل القضائي، واستمرار المسالك المتعددة لهروب الأموال، وسيادة ارتباط العمل الاقتصادي للضغوطات السياسية، كل هذه العناصر وغيرها تؤثر على الاستثمار الذي يجد نفسه بالإضافة إلى ما سبق أمام سوق غير استهلاكية ولا يتوفر أفرادها على قوة شرائية حقيقية. فضعف الطلب على الاستهلاك في كافة المجالات سببه السياسة المدمرة للخدمات الاجتماعية والاقتصادية واعتمادها على سياسة التوازنات المالية، الشيء الذي أدى إلى انهيار التوازنات الاجتماعية، واتساع الفوارق الطبقية والمجالية، واتساع ظاهرة الفقر، والهجرة، والأمية، والبطالة، وارتفاع نسب النزاعات الاجتماعية والتسريح وإغلاق المؤسسات. وهذا الوضع العام يجعل المستثمر كفاعل عمومي أو خاص، محلي أو دولي، في وضعية الانحباس والترقب واستبعاد المغامرة.

السيد الرئيس، إن التوجهات المعتمدة على سياسة النمو الخاضعة للتوازنات المالية، لم تفرز منذ سنة 1983 إلى اليوم، إلا ما يلي كحصيلة:

1/ تأرجح وثيرة النمو بحيث لم تتجاوز في المعدل 1.5 % مقارنة مع النمو الديموغرافي.

2/استمرار تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام.

3/ استمرار ارتباط ميزان الأداءات بعائدات عمالنا في الخارج، وبقطاع السياحة، وهي مداخيل غير قارة.

4/ خضوع الميزان التجاري لتقلبات السوق الدولية خصوصا في مجال الطاقة، وضعف مستوى الأمن الغذائي الوطني وارتباطه بالعمليات الاستيرادية.

5/ ارتفاع نسبة العجز العام بنسب تتراوح بين 5./. و7./.

6/ استقرار معدلات الاستثمار ما بين 20./. و24./. من الميزانية العامة.

7/ استمرار ضغط الدين الخارجي والداخلي وارتفاع هذا الأخير.

8/ استمرار الريع المالي في النظام البنكي وارتفاع فوائد قروض الاستثمار والاستهلاك مع استحضار أن أقل من 20./. من المغاربة يتعاملون مع الأبناك.

9/ استمرار تشتت البنية المالية العمومية، بفعل تعدد الحسابات الخصوصية وكثرة الصناديق، واستمرار هدر الأموال ونهبها في المؤسسات العمومية.

10/ استفحال ظاهرة التملص الضريبي، وتكريس أسس ضرب العدالة الضريبية، وهذا ما يجعل النظام الضريبي بالبلاد نظاما غير عادل وغير فاعل ولا يتصف بالشمولية. وأن الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية إجراءات تحفيزية، فهي يمكن أن تدخل في خانة القمع المالي والاجتماعي.

ختاما السيد الرئيس، نتوجه إلى الحكومة، من خلال مناقشة مشروع القانون المالي، باعتبارنا فريقا عماليا، يترجم قناعات وآمال الطبقة العاملة المغربية وعموم المواطنين، بالسؤال المركزي التالي:

هل من الضروري، بعد حوالي ثلاثين سنة، من اعتماد المقاربة الحالية للنمو، وأمام ما أفرزته من حصيلة واختلالات أن نستمر فيها، كما لو أنها هي الخيار الوحيد بالنسبة لبلادنا؟ فلا تنمية بدون ديمقراطية، وأي نمو في ظل اتساع فضاءات التهميش، فالمؤسسات مستقلة من العمل التنموي نتيجة التبذير والثقافة المفتقدة للاستثمار بين الوعي واللاوعي وبين الرؤى الواقعية والعقلانية والإرادات المناهضة للإصلاح؟

وهل من الضروري ـ السيد الرئيس، السيد الوزير ـ أن نطبق بالحرف تعليمات المؤسسات المالية الأجنبية، رغم هول هذه النتائج؟ أم أن المصالح الضيقة والأحلام الصغيرة "فيتو "دائم يشل اختراق سقف التفكير الخلاق والمبدع؟

شكرا على استماعكم، والسلام عليكم.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار الغازي لغراربة، عن فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية.

<u>المستشار السيد الغازي لغراربة</u>:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر مناقشة القانون المالي لسنة 2005 فرصة سانحة بالنسبة لنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لإبداء أفكارنا وتصوراتنا وبدائلنا للوضعية

الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، اعتبارا منا بأن القانون المالي هو الوجه الحقيقي الذي يعكس وتيرة العمل الحكومي في مختلف الميادين، كما يعتبر الترجمة الحقيقية والتجسيد الفعلي للتصريح الحكومي والتوجيهات الملكية السامية التي تتضمنها مختلف خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قبل ان أستهل مناقشة فصول مشروع القانون المالي المعروض أمام مجلسنا الموقر، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأعلن مباركتنا وتأييدنا المطلق لمواقف جلالة الملك بخصوص وحدتنا الترابية، مؤيدين كل الجهود الخيرة والنيرة التي تصب في هذا الاتجاه، ومعلنين في الحركة الديمقراطية الاجتماعية استعدادنا الدائم كما هو دأبنا للقيام بكل ما يتطلبه التعريف بقضيتنا الوطنية والدفاع عنها في مختلف الميادين في إطار عمل دبلوماسي حزبي وبرلماني مواز للعمل الدبلوماسي الرسمي استجابة لنداء جلالة الملك في خطاب 6 نونبر الأخير، فالوحدة الترابية ستظل على الدوام إحدى ثوابتنا وأولوياتنا الأساسية التي تحظى بإجماع وطني وراء جلالة الملك الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة والتي تستدعي منا الاستمرار في اليقظة والتعبئة حولها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيان المغرب وهويته، وعلى الرغم مما حاكه الخصوم لحمل بعض الدول على تغيير تأييدها للمشروعية المغربية أو حملها على تأييد قرارات تعوزها المصداقية داخل الأمم المتحدة، فإن المغرب ظل دائما محافظا على نفس الشموخ ونفس النصر ونفس التأييد من قبل المجموعة الدولية المناصرة للمشروعية، فالمغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، وقضية الصحراء هي قضية هوية غير قابلة للتجزئة وحق تاريخي لا يمكن التفريط فيه، كما قال جلالة الملك نصره الله " وهذا هو نهجنا القويم الذي سنظل ملتفين حوله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها" انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

يأتي القانون المالي برسم السنة المالية 2005 في سياق داخلي يبين بوضوح اتساع الهوة بين وثيرتين.

الوثيرة التي تطبع الإيقاع الحاصل في الأنشطة الملكية والتي مست مناحي عديدة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان آخرها ما تجلى في العناية بالسكن اللائق ومكافحة دور الصفيح وترسيخ قيم التضامن بين شرائح المجتمع المغربي، ناهيك عن التوجيهات الملكية السامية ونخص بالذكر منها ما تضمنه خطاب العرش لهذه السنة والذي حدد توجهات وبرامج المرحلة المقبلة من خلال العديد من المحاور الأساسية التي تتمركز حولها مجهودات المغرب من خلال الخمس السنوات المقبلة، هذه المحاور المتمثلة في إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء وتحصين الإنتقال الديمقراطي والإسراع به قدما إلى الأمام وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة عبر استكمال ميثاق التربية والتكوين وإصلاح الحقلين الديني والثقافي، ووضع عقد اجتماعي جديد، والنهوض بالتنمية القروية وبالقطاع الفلاحي، وبناء اقتصاد عصري منتج ومتضامن وتنافسي لكسب الرهانات الحيوية للعولمة والتبادل الحر، وتعزيز مكانة بلدنا كقطب جهوي وفاعل دولي، في عالم يعرف تحولات حاسمة ومتسارعة.

السيد الرئيس،

إن الاتساع الذي تعرفه هوامش الفقر، واستفحال البطالة، وتدني مستوى الخدمات، تبرز بوضوح أننا نعيش مأزقا اجتماعيا حقيقيا، وما ظاهرة الهجرة السرية التي أضحت بمثابة الحلم الوحيد الذي يراود شبابنا لدليل قوي على عمق هذه الأزمة.

لقد أصبحت بلادنا اليوم أكثر التصاقا بالمداخيل الاستثنائية التي تدرها الخوصصة كمتنفس حيوي لتمويل النفقات القارة. أما نحن من جانبنا فنحذر الحكومة من أن استمرار المراهنة على عائدات الخوصصة لمواجهة تدبير ميزانية الدولة يشكل خطرا حقيقيا على المسيرة الاقتصادية لبلادنا بالنظر لتراجع مستوى الاستثمار العمومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

كما جرت العادة بذلك فقط تطرقت الحكومة إلى الاكراهات التي وضع على ضوئها القانون المالي وعلى رأسها الارتفاع المهول لأسعار البترول في الأسواق الدولية والتي هي في حقيقة الأمر عوامل موضوعية أثرت في اقتصادنا كما أثرت في اقتصاديات العديد من الدول المماثلة لنا في مستوى النمو. الأمر الذي يجعلنا نطرح مع ذلك مفارقة أخرى تتعلق بالانتعاشة التي عرفتها العديد من الدول التي تقاسمنا

نفس المستوى الاقتصادي، بحيث أن بلدنا لم تستفد من هذه الانتعاشة بل عرفت تراجعا كبيرا على مستوى ميزان الأداءات والعجز التجاري، فإذا كانت الحكومة تسقط أسباب عجزها على المحيط الاقتصادي الدولي فإنها بذلك لا تزيد إلا في تعميق أسباب عجزها لأن المحيط الدولي يتطلب انخراطا إيجابيا في منظومته وحركية الآليات الكفيلة بالتأثير فيه، وإلا ما جدوى الدبلوماسية والعلاقات الخارجية وعلاقات التعاون؟ كما أن الدور الذي كان منوطا بهذه الحكومة بالذات هو التغلب على المشاكل البنيوية كتلك التي أفرزتها التقلبات المناخية التي أكدت بأن تساقط الأمطار بشكل اعتيادي ومنظم ببلادنا أصبح أمرا غير مأمول، بل يجب أن تتجه إلى بدائل أخرى كالبحث والتنقيب عن المياه الجوفية وبناء السدود التلية من أجل إرساء دعائم الزراعة السقوية، وتكثيف البحث الزراعي لإيجاد زراعات بديلة عن تلك التي تعتمد على الأمطار وتشجيع الكسب والرعي، هذا إضافة إلى تشجيع قطاعات إنتاجية وصناعية أخرى للعالم القروي من شأنها إنعاش الأرياف من جهة، وإيجاد فرص الشغل لأبناء القرية، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، لابد من تذكير الحكومة بأن مطالبتنا الدائمة لتنمية العالم القروي والاهتمام به ليس من قبيل المزايدات السياسية، بل لأننا نعي تمام الوعي بأنه أحد المفاتيح الأساسية للرفع من مستوى اقتصادنا، وبالتالي كل جزء كبير من مشاكلنا الاجتماعية يكمن في إنعاش العالم القروي. فالعالم القروي كما تعلمون يتوفر على ساكنة جد هامة. ويتوفر على خيرات لم يتم استغلالها بعد.

السيد الرئيس، إن هذا المشروع وعلى غرار المشاريع السابقة ورغم ما أسفرت عنه جولات الحوار بين الحكومة وبين المركزيات النقابية من نتائج، فإنه لم يراع البعد الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى وتيرة الأجور حتى تواكب وتساير مستوى المعيشة خاصة وأن حل مشكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني ليس فقط لأن الأجور لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتزايد وتيرة الأسعار، ولكن أيضا لأن حيفا خطيرا يتمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى والحدود القصوى.

وكنا نتمنى كذلك أن يكون لهذا المشروع بعدا اجتماعيا كفيلا بتحقيق التغطية الصحية والرفع من مستوى المستشفيات والمراكز الصحية وتعميم المستوصفات خاصة بالعالم القروي وتجهيزها بالأطر الطبية اللازمة والأدوية بشكل يضمن للمواطن حقه في العلاج والتطبيب في ظروف أحسن لما هي عليه الوضعية الآن التي تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق مبدأ "الصحة للجميع" كما أقرته منظمة الصحة العالمية.

كما كنا نأمل كذلك أن يكون للمشروع بعد اجتماعي من حيث تفعيل ميثاق التربية والتكوين والقوانين التطبيقية التي صادق عليها البرلمان للرفع من مستوى التمدرس وتحقيق تعميم التعليم، لكن ونحن في منتصف عشرية تطبيق ميثاق التربية والتعليم، يتبين أن الحصيلة لا تعكس تماما حجم الانفاقات التي يحظى بها هذا القطاع الذي يلتهم 26٪ من الميزانية العامة، ناهيك عن الهدر المدرسي والاكتظاظ الذي تعرفه العديد من المؤسسات، الأمر الذي يدلنا بوضوح على فشل السياسة الحكومية في تدبير هذا القطاع الحيوي الهام. هذا، وارتباطا بالموضوع نؤكد على ضرورة تشجيع البحث العلمي، وكذلك تشجيع الخبرة المغربية والاستفادة منها سواء في الداخل أو في الخارج، فالمغاربة اثبتوا قدراتهم وإمكانياتهم التي تفوق حتى الخبرة الأجنبية أحيانا، فالكفاءة هي التي تحرك الاقتصاد وهي التي تخلق الوظائف، وهناك دول اهتدت إلى وضع خطط لإعادة كفاءاتها المهاجرة كالجارة إسبانيا والهند مثلا وقد نجحت في ذلك، فلماذا لا نفكر يا ترى في صياغة استراتيجية للتعاون مع كفاءات داخل الوطن وخارجه؟

سيما وأن المغرب راهن على بعض الصناعات التكنولوجية الواعدة بتأطير وتسيير من كفاءات مغربية، وبالتالي أعطت هذه التجربة النتائج المرجوة منها.

السيد الرئيس، وارتباطا بما سبق فإن محاربة آفة الأمية والتربية غير النظامية كمحور أساسي في البرنامج الحكومي يبقى بعيدا عن الوصول إلى مداه ومبتغاه بحيث إذا كانت الحكومة قد حددت الفترة ما بين 2012 و2015 كفترة حاسمة وقطعية لن يبقى بعدها أميون ببلادنا، فإننا نلاحظ بأن هناك إنتاجا جديدا لأميين لم تتح لهم فرص الدراسة أو انقطعوا عنها مبكرا وسيكونون في الموعد المشار إليه يافعين أو شبابا سيشكلون أرقاما إضافية في طوابير الأمية والبطالة وهو الأمر الذي لم تنتبه له الحكومة ولم تأخذه بالحسبان.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أوضاع الفئة الفاعلة في محاربة الأمية، ويتعلق الأمر بمنشطي التربية غير النظامية الذين لا يتوفرون على وضع إداري أو مادي قار.

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية ومن خلال توجهات حزبنا وامتداده الجماهيري ومن خلال نضالنا السياسي المستمر نسعى إلى إقامة نظام اقتصادي واجتماعي متوازن وعادل، لتشمل الرفاهية جميع أبناء مجتمعنا، ويحقق فيه الإنسان كامل حقوقه وحرياته، ويجد الشروط الكاملة للقيام بواجباته. مجتمع تسوده قيم التسامح والإخاء ويتخذ الحوار أداة لحل المشاكل وفض المنازعات داخليا وخارجيا، وينبذ العنف في جميع صوره المادية والفكرية والأدبية ويتخذ الديمقراطية وسيلة للتنافس على إدارة الشأن العام وانتقال السلطة وتداولها، بواسطة صناديق الاقتراع، مع عدم مصادرة حق الأقلية في الاعتراض البناء، ومع وجوب بقاء الإجماع حول الثوابت الراسخة المتمثلة في:

1) نظام الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية الذي يضمن التلاحم والوحدة الوطنية، ويوطد الاستقرار، ويؤمن الاستمرار لمؤسسات الدولة.

2) الدين الإسلامي الحنيف، في تفسيراته المتفتحة المتسامحة المواكبة لمسيرة الإنسانية نحو التقدم والازدهار.

3) السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة في حدودها التاريخية والشرعية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السيد أمح البنا، رئيس فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد أحمد البنا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

إخواني المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

نجتمع اليوم حكومة وبرلمانيين قصد مناقشة مشروع قانون المالية الذي يعطي تصورا عاما لما ستكون عليه مداخيل ونفقات الدولة خلال السنة المقبلة، كما يبرز نوعية وحجم تدخلات الحكومة على كل مستويات إدارة الشأن العام.

وفي الواقع مشروع قانون المالية في بلدان أخرى قطعت أشواطا أعمق في الأعراف الديموقراطية، يكون مشروعا للجميع تتداخل فيه مساهمات كل من الجهازين التنفيذي والتشريعي على حد سواء.

بيد أننا في المغرب، وللأسف، يتضح أن حكومتنا لم تصل بعد إلى ذلك المستوى المطلوب من الترشيد السياسي، الديموقراطي والحداثي، إذ يظل مجال ميزانية الدولة حكرا عليها دون غيرها، والمضحك في ذلك أنه حتى الأغلبية المؤازرة للحكومة داخل البرلمان لا حول لها ولا قوة في إغناء مشروع الميزانية ماعدا ربما بعض حالات التسريب التي يعلمها الكل.

واسمحوا لي السيد الرئيس، أن أتوقف قليلا عند هذه النقطة بالذات كي أتوسع في عرضها وبسطها قصد تقريب السادة المستشارين والرأي العام المغربي من مغزاها الذي أود تبليغه.

فكما يعلم الكل، دارت داخل لجنة المالية من خلال المناقشة العامة وكذلك من خلال مناقشة مواد وفصول مشروع قانون المالية نقاشات هامة ساهم فيها الكل. ونحن كمعارضة استبشرنا حقا كل الخير لما رأينا أن بعض مكونات الأغلبية دافعت عن مواقف مهمة ومنطقية كالتي ارتبطت بالإجراء الرامي إلى تضريب التعاونيات. وقد عبرت تلك المكونات عن امتعاضها لهذا الإجراء وأبدت تخوفها المعقول من تبعاته وانعكاساته المستقبلية التي قد تكون خطيرة على العديد من القطاعات الوطنية خصوصا الفلاحة. وقد تقدمت نفس تلك المكونات بتعديلات في هذا الصدد، غير أن السيد وزير المالية أبى إلا أن يستعمل في حقها أسلوبا هو أقرب إلى التهديد من أي رد مقنع وواضح. وبعد ذلك تم سحب تلك التعديلات والتخلي عنها واكتفت الأغلبية بتقديم تعديلين جاهزين أمليا عليها من طرف الحكومة.

ونحن في الحقيقة نتساءل مع السيد وزير المالية، إذا كانت الأغلبية التي ينتمي إليها لم تستطع إقناعه، فما بالنا نحن المعارضة أن نكون قادرين على ذلك؟.

السيد الرئيس،

إن اليوم كما الأمس، والغد بالأكيد سيكون كما اليوم، فالميزانية لا جديد فيها هذه السنة لا من حيث بنيتها ولا الأهداف التي جاءت من أجلها. كل ما في الأمر أننا اعتدنا اللقاء مع السيد وزير المالية لنكرس استمرارية

الحكومة في التدبير الترقيعي للشأن العام، وكي نشاهد بعض مساوئ الديموقراطية البرلمانية الغير واضحة المعالم.

نعم، السيد الرئيس، لأن برلمانا بأغلبية غير متجانسة وبمعارضة حكم عليها ثقلها العددي التموقع في وضع غير مريح، لا يمكن أن ينبثق عن هذا البرلمان، كما قلت، سوى منتوج تشريعي لا يرقى إلى طموح المواطن المغربي.

فمواقف الأغلبية البرلمانية يحكمها منطق "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما"، ومواقف المعارضة توجه صوبها أسلحة التصويت هذا إن سلمت أصلا من سيف الفصل 51 الذي لم يدخل قط في غمد السيد وزير المالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

تساءلنا معكم السنة الماضية ما الجدوى من هذا العبث الذي صار معه البرلمان وخصوصا مجلس المستشارين آلة للتصويت لا أقل ولا أكثر، واليوم نقف أمام مسئوليتنا التاريخية لنتساءل من جديد ـ هذا إن كان التساؤل أصلا يجدي شيئا ـ ما الجدوى من إضاعة مجهودات وإمكانيات ووقت الجميع إذا كان المشروع سيخرج قانونا دون تغيير يذكر على أنف من كره وعلى حساب المصلحة العامة.

فهل تساءل أي منكم السادة المستشارين، عن السبب الذي جعل مجلس المستشارين لم يحظ قط بشرف تقديم مشروع قانون المالية لأول مرة كما أعدته الحكومة؟، هذا مع العلم أن لاشيء يمنع ذلك، ومع العلم كذلك أنه على امتداد السبع سنوات التي تقدم فيها السيد وزير المالية بمشاريع قوانين المالية المتعاقبة، ما فتئ يصرح فيها لنا أن مجلسنا الموقر يخص ميزانية الدولة بعناية خاصة ويساهم بنقاش عميق نظرا لمكوناته الاقتصادية والاجتماعية.

ولا أخفيكم سرا السادة المستشارين، إن قلت لكم أن لهذا الأمر تأثيرا بالغا على أنفسنا جميعا، شأنه في ذلك شأن الغياب المتكرر لبعض أعضاء الحكومة عن الجلسات الدستورية لمجلسنا الموقر، وشأنه في ذلك كذلك شأن المنهجية الحكومية في التعامل مع مقترحات القوانين التي ينتجها البرلمان (فمثلا مقترح قانون الأحزاب الذي تقدم به فريق الاتحاد الدستوري، تحت رقم 69.01 يوم 2001/04/27، لا زال قابعا في رفوف البرلمان).

فالحكومة ومنذ بداية تجربة التناوب تتحمل كامل المسؤولية في ظاهرة عزوف البرلمانيين عن البرلمان، كما تتحمل المسؤولية في عزوف طيف هام من المواطنين عن التتبع والمشاركة في العمل السياسي.

لأن الحكومة بأسلوبها هذا، المتمثل في العمل المونولوكي، رسخت في أذهان الجميع قناعة ألا قرار إلا قرارها، ولا منفعة من تقديم أي مساهمة من أي كان.

ولا داعي، السادة المستشارين، أن نخادع أنفسنا لأن كل واحد منكم يعلم أن ما أقوله هو الواقع بعينه. ولذا فنحن نقترح على السيد وزير المالية الذي ينوب عن الحكومة في تقديم مشروع قانون المالية للبرلمان أن يأتينا بتعديل شكلي كالذي أدخل في مجلس النواب على مادة الإعفاءات التي تحظى بها شركة فوس ـ بوكراع، أي أن يدرس تقنيا كيف نعفيه من تقديم مشروع الميزانية إلى غاية نهاية الولاية التشريعية الحالية.

فالسيد الوزير، أستحيي حقيقة الدخول في تفاصيل وفحوى المشروع الحالي لأني أعتقد يقينا أني مهما قدمت في حقه من انتقادات فلن يكون صوتي أبلغ من المعارضة الحقيقة والواقعية التي تشخصها جحافل المتظاهرين وجيوش البؤساء والفقراء الذين أصبحوا في الحقيقة أكبر صوت للمعارضة ينطق بلسان أكبر أغلبية عددية.

إذا، فلهذه الأسباب كما قلت لن أدخل معكم من خلال مداخلتي هذه في مناقشة أرقام ومواد المشروع الحالي، وسأكتفي بالتركيز على بعض الملاحظات والانتقادات الهامة التي تخص السياسة الحكومية بالأساس، عسى أن تفهم من خلالها الحكومة المبتغى المقصود، فتعمل على تغيير الأمور في المستقبل، هذا إن ساعفها الحظ في الاستمرار في تسيير الشأن العام.

السيد الرئيس،

حكومة التضخم الحزبي والوزاري، وحكومة التنكر لإيديولوجيات وشعارات الأمس، بعدما عجزت عن مواجهة المعطيات الدولية والوطنية للظرفية الحالية المحرجة، لم تجد من حل سوى سحق المسحوق وغض الطرف عن المتخم.

نعم أيها الحضور، فبعدما كانت بالأمس ترفع شعارات من قبيل حق الشعب في الشغل، وبعدما تاجرت بخطابات الدفاع عن الموظفين أصبحت اليوم تريد التخلص من هذا كله.

فهاهي تشكو ضغط الأجور على الميزانية، وهاهي تتفنن في تقنيات التخلص من الموظفين عبر برامج الذهاب الطوعي، وهاهي كذلك تلغي مناصب المتقاعدين وتقزم إحداث المناصب الجديدة.

أضف إلى ذلك، بالطبع، مسؤولية الحكومة عن الغلاء الفاحش للمعيشة، وعن الارتفاع الصاروخي لتسعيرة التطبيب العمومي، وعن التفاقم الخطير لأزمة البطالة والفقر، وعن التفشي الغير مسبوق لظاهرة الهجرة السرية، وعن سريان داء الرشوة والمحسوبية والزبونية الذي أصبح ينهك جسم وتماسك المجتمع المغربي.

السيد الرئيس، إن كل ما ذكرناه هنا من أوجه اختلالات عمل الحكومة الحالية لا نحسبه سوى مجرد نقطة من بحر الإخفاقات الحكومية التي لا تعد ولا تحصى ولمن أراد معرفة المزيد نحيله على الكم الهائل من التقارير الدولية الصادرة مِؤخرا وكلها انتقادات في انتقادات للأحوال التي آل إليها المغرب خلال السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس،

فبعد كل هذا لا يجد السيد وزير المالية من حرج في أن يقدم لنا مشروع قانون المالية على أنه إرادي ويغدق علينا في مذكرته التقديمية بالأحلام والسراب وكأننا نعيش في السويد لا في المغرب. والحال أن كل من يخرج منا إلى شارع محمد الخامس على بعد أمتار من هذه القبة المحترمة يصطدم بواقع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تشخصها لنا صفوف المتظاهرين الساخطين التي تنتهك حقوقها كل يوم وحين. وللأسف حقوق الإنسان التي كانت في خطابات المعارضة السابقة مقدسة حولها الزمان إلى المباحة جدا بعدما أصبحت هذه المعارضة تسير الشأن العام.

السيد الرئيس،

لا إرادية مع العجز في خلق الثروات الجديدة.

لا إرادية مع استهلاك أموال الخوصصة في التسيير.

لا إرادية في مواجهة وضعية الانفتاح على حساب الضعيف والمعدوم.

الإرادية كذلك التي تنهجها الحكومة كل سنة هي إرادية التغليف واللعب بالأرقام الصحيحة داخل قالب تحليل اقتصادي واجتماعي خاطئ ومغلوط.

والإرادية أخيرا، التي تفرط فيها الحكومة سنويا هي إرادية التمني وتقديم النوايا وكأنها لم تدرك بعد، أن اللعبة قد انكشفت، وأن الستار قد أزاحه الدهر، ليشهد الشعب بأكمله نهاية مسرحية دامت لسنوات.

السيد الرئيس،

على الحكومة أن تقر صراحة أنها فشلت في تدبير الشأن الاقتصادي والاجتماعي. كما فشلت من قبل في الوفاء بالتزاماتها للشعب المغربي لما كانت في المعارضة.

عليها إن كانت حقيقة تتحلى بالشجاعة السياسية والمواطنة الحقة أن تطلب الاعتذار من الشعب وأن تقدم استقالتها في أقرب الآجال لأنه ببساطة نراها قد وصلت إلى النفق المسدود.

السيدات والسادة المستشارين،

كتلخيص وتشخيص للوضعية الحالية للحكومة يمكن القول، أن المغرب الذي انخرط في دينامية الانفتاح منذ الثمانينات وبشكل أوضح منذ بداية التسعينات، وجد نفسه أمام عدة تحديات منها أساسا الرفع التدريجي للحواجز الجمركية في اتجاه الإلغاء الكلي، الشيء الذي أثر بشكل مباشر على مداخيل الدولة.

كما أن الانفتاح فرض على الدولة التخلي عن بعض أدوارها التاريخية كالمستثمر الأساسي والمشغل الرئيسي... إلخ. فعوض أن تعمل الحكومة على مواجهة هذه التحديات، تعمل على النهوض بالقطاع الخاص كبديل للدولة، وعوض كذلك توفير كل الشروط قصد ضمان جلب الاستثمارات الأجنبية الخالقة للثروة الناقلة للتكنولوجيا والمنعشة للشغل، فالحكومة قامت على العكس من ذلك كله بعد أن فشلت في تحقيقه بالاعتماد على مداخيل الخوصصة في ترقيع هيكلي للميزانية وخصوصا تلك التي تخص التسيير، كما قامت بتوسيع الوعاء الضريبي، ليس في اتجاه تضريب ذوي الدخل المرتفع، ولكن في اتجاه تضريب القاعدة الشعبية (إخضاع التعاونيات والملح والزيت بدل مواد أخرى عديدة فاخرة).

فالكلام قد يطول ولكن الغاية منه تبدو لي كغاية الرحى بدون طحين لأن من ينصت إليه من حكومة وأغلبية اختار صم الآذان ـ أكبر دليل على هذا أنكم كنتم تنعتون الحكومات السابقة بـ "كولو العام زين"، ولكن الآن وأنتم تمارسون الشأن العام، نسمع نفس الكلام وبتوثيق على الأوراق.. ونتمنى أن يكون العام المقبل بالفعل زين بالمعقول باش ما يخسر الشعب المغربي.

لهذه المعطيات سنصوت ـ السيد الوزير ـ على هذه الميزانية بالرفض.

وشكرا السيد الرئيس، السادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. بهذا نكون قد أنهينا تدخلات السادة رؤساء الفرق في المناقشة العامة. هناك مكونات جديدة بمجلسنا الموقر. الفريق الكونفدرالي، ولكن هناك مركزيات أخرى أبدت رغبتها في التدخل للمناقشة. نبدأ من السيدة المستشارة، غامري خديجة، عن الاتحاد المغربي للشغل.

للتذكير: في ندوة الرؤساء تم تخصيص عشر دقائق لكل مركزية. تفضلي السيدة المستشارة، مع الاعتذار.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إذ إن مناقشة الميزانية لسنة 2005 تستدعي استحضار الاستراتيجية والتخطيط المهيأ من طرف الحكومة، فالسؤال إذن أين هو المخطط وأين هي الاستراتيجية التي ستتبع حتى نناقش ميزانية تحقيقها خلال سنة 2005؟ وتبقى في نظرنا الميزانية خارج أي تخطيط وأي استراتيجية واضحة المعالم، أداة غير ناجعة وغير فعالة للاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

ونحن في الاتحاد المغربي للشغل كممثل للطبقة العاملة نسجل مجموعة من الملاحظات ومجموعة من الانتقادات حول الطريقة التي تنهجها الحكومة لمعالجة المشاكل المطروحة وخاصة الاجتماعية منها. فعلى مستوى الحوار الاجتماعي، نعتبر بأنه يتميز لحد الآن بثلاث اختلالات رئيسية يجب العمل على تجاوزها وهي كونه حوار ظرفي وغير مهيكل ولا منتظم، حوار انتقائي وليس حوارا شامل، حوارا، يفتقر إلى الجدية والمسؤولية، مما يؤدي إلى استمرار المشاكل والإبقاء على الملفات العالقة.

وعلى مستوى الأجور، فإن هذا المحور لم يتم لحد الساعة التحدث حوله بشكل جدي، ولم يتم فتح مفاوضات قطاعية لتحسين أوضاع المأجورين. ونحن نعتبر أن الأجور في بلادنا تعرف اختلالات عميقة تتجسد في الفوارق المهولة بين الأجور في الوظيفة العمومية والأجور الخيالية التي لا نعرف عنها شيئا في المنشآت العمومية، وكذلك عدم احترام الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، فحسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن 40٪ من الأجراء في القطاع الخاص لا يتقاضون الحد الأدنى المعيشي، ومن هنا تأتي مطالبتنا برفعه لـ 2500 درهم ووضع حد للفوارق في الأجور.

وفي هذا الإطار، ونحن نتكلم عن الأجور نسجل الخرق الذي دشنت به الحكومة وأغلبية المشغلين تطبيق مدونة الشغل في مجال الأجور، حيث أدى هذا التطبيق إلى التخفيض في الحد الأدنى للأجور ضدا على المادة 184 التي تؤكد على أن الانخفاض في ساعات العمل يجب ألا يؤدي إلى التخفيض في الأجور، كما نسجل الحيف الذي مس العمال والعاملات بقطاع النسيج والألبسة الجاهزة، وقطاع السياحة، وقطاع صناعة التغذية، من جراء عملية الاستثناء في تطبيق الشطر الثاني من الزيادة في الحد الأدنى للأجور.

السيد الرئيس،

لقد تم التوافق على مدونة الشغل بعد جهد كبير، تم تقديم تنازلات وتراجعات على حساب العمال والعاملات، إلا أننا نرى أن تطبيقها يتميز ببطء إعداد مشاريع النصوص التطبيقية مما يجعل أغلبية بنودها عالقة. كما أن هناك محاولة الالتفاف على بعض المكتسبات القانونية للعمال من خلال إصدار مراسيم وقرارات غير متوازنة ومجحفة في حق العمال.

في مجال الحقوق والحريات النقابية، فإنها تعرف وتتعرض لهجومات شرسة من طرف المشغلين وبتواطؤ واضح من السلطات. يتمثل ذلك في حملات التسريح والطرد التعسفي والمتابعات القضائية في حق أعضاء المكاتب النقابية ومناديب الأجراء، وحظر عملي بكل الوسائل من ترهيب وتخويف لممارسة الحق في الانتماء النقابي في العديد من المؤسسات والمقاولات والأحياء الصناعية، وذلك على مرأى ومسمع من السلطات العمومية التي تتدخل لضرب العمال واعتقالهم بدل الحرص على تطبيق القانون..

وهنا نسجل في الاتحاد المغربي للشغل استنكارنا وتنديدنا الشديدين بالحكم القضائي الجائر الذي صدر عن المحكمة الابتدائية بالجديدة عشية اليوم العالمي لحقوق الإنسان، يوم 10 دجنبر في حق خمسة عمال من الشركة الفلاحية " لاكليمونتين " بالجديدة، وإدانتهم من شهر إلى شهرين سجنا نافذا لا لشيء إلا لأنهم مارسوا حقهم في الإضراب ودافعوا عن حقوقهم المشروعة، ومن خلال هذا المنبر نطالب جميع السلطات الشغيلة والقضائية والأمنية أن تكون حريصة على تطبيق القانون، وأن تكف عن تشجيع المشغلين

على خرق القانون واستغلال العمال، كما نطالب بتبرئة وإطلاق سراح كل العمال والعاملات المعتقلين بسبب انتمائهم النقابي، وفي اتجاه ترسيخ وتثبيت الحق النقابي لابد من المصادقة على كل الاتفاقيات الدولية في مجال الشغل وملاءمة التشريعات المحلية لها.

أما في مجال التغطية الاجتماعية، في هذا الباب نواجه تحديين أساسيين الأول يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد التي تعيش أزمة خطيرة جراء ما عرفته صناديق التقاعد من مشاكل عديدة نتيجة عقود من التبذير والفساد وسوء التسيير. والتحدي الثاني، وهو متعلق بالتغطية الصحية التي تم التوافق حولها في إطار قانون رقم 00 - 65 والتي مازال النقاش جاريا حول كيفية تطبيق محتوياتها مع الحفاظ على مكتسبات الأجراء.

وإننا نعتبر أنه لا يمكن الاقتصار في مواجهة هاذين التحديين على لجان تقنية، بل يجب تعبئة كل الطاقات والفعاليات من خلال تنظيم أيام دراسية ومناظرات.

وفيما يخص الإصلاح الإداري، فإن المنظور الذي تنهجه الحكومة في معالجة مشاكل الموظفين يعتبر منظور تجزيئي وترقيعي، وهو الذي مورس منذ 1959، تاريخ صدور القانون الحالي للوظيفة العمومية، مما يؤدي إلى اختلالات وتناقضات، وعدم انسجام بين النص الأساسي والمراسيم التطبيقية، وكذلك إلى الارتجالية.

ولابد من التذكير بموقفنا الثابت قبل المعالجة الشمولية لقانون الوظيفة العمومية في اتجاه وضع نظام عصري ديمقراطي موحد ومبسط يحافظ على المكتسبات. وأذكر هنا بالتراجع الذي حصل حول نتائج المناظرة الوطنية الأولى حول إصلاح الوظيفة العمومية، وإننا في الاتحاد المغربي للشغل إذ نثير الانتباه لهذه الظروف الاستثنائية التي تطبع الأوضاع الاجتماعية، نطالب الحكومة بتنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاقيات المبرمة والسهر على احترام الحقوق وقانون الشغل على الخصوص، وذلك لأن قيمة القوانين والالتزامات تكمن في مدى الالتزام بها على أرض الواقع.

كما نجدد المطالبة بحماية الحقوق والحريات النقابية ومن ضمنها حق الإضراب وتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الواردة في اتفاق 30 أبريل 2003 ومحضر 28 يناير 2004، وكذلك بالتخفيض في الضريبة على الدخل، وإجراء إصلاح ضريبي يراعي في الاقتطاعات الإجبارية للأجراء المزيد من العدل والإنصاف، كما نطالب بفتح حوار حقيقي ومفاوضات قطاعية لتحسين الأوضاع المادية للأجراء والاستجابة لمطالبهم المشروعة، ونؤكد مطالبتنا بتطبيق وتوحيد الحد الأدنى في جميع القطاعات.

السيد الوزير،

إن أهمية القطاع الفلاحي والتنمية القروية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يجعلنا في الاتحاد المغربي للشغل نولي اهتماما بالغا، مسجلين أن الميزانية الحالية لا ترقى إلى النهوض به.

إن الفلاحة المغربية ظلت وما تزال هشة وغير مؤهلة، ولم تستطع السياسات المتعاقبة للدولة تحقيق الأمن الغذائي للشعب المغربي، وتجاوز المعيقات التي تعرقل التنمية الفلاحية، فبالإضافة إلى المعيقات المناخية التي تضع ما يقرب من 90٪ من الأراضي الصالحة للزراعة تحت رحمة التساقطات المطرية القليلة وغير المنتظمة، والمعيقات العقارية المتسمة بالتوزيع غير العادل وتواجد الأنظمة المعرقلة للاستغلال والحجم الصغير للأغلبية الساحقة من المستغلات.. مما جعل الفلاحين الصغار يكدحون في ظروف قاسية لينتجوا بالكاد ما يبقيهم على قيد الحياة، هناك معيقات اجتماعية وثقافية مرتبطة بالمجال القروي، والإنسان القروي الذي يعيش القهر والتخلف والأمية في ظل غياب البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية التي تتطلبها الحياة الكريمة من صحة، تعليم، ماء صالح للشرب، كهرباء وطرق.

إن هذه التحديات التي تواجه الفلاحة المغربية كثيرة، وتستوجب استنهاض وتعبئة كل الطاقات في إطار استراتيجية تنموية واضحة المعالم، واقتصاد متين، وسوق داخلية قوية.

في ظل هذه الأوضاع هناك مسألتين أساسيتين نريد أن نقف عندهما نظرا لما يمكن أن ينتج عنهما من تأثير على الجانب الاجتماعي. يتعلق الأمر باتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الاتفاقية التي تمت في غياب إشراك المعنيين بالأمر وضمنهم الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل التي ساهمت في مجموعة مواقف ومواضيع طرحت على مستوى القطاع الفلاحي من قبيل الأمن الغذائي، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومحاربة الجفاف، وإنتاج 60 مليون قنطار من

الحبوب، والمشاركة بتصورها والاستراتيجية التي تراها مناسبة خلال إعداد المخطط الخماسي.

إن هذه الاتفاقية أتت إلى جانب الشراكة مع أوروبا لتعمق تبعية اقتصادنا، وتؤكد احتكار سوقنا من طرف هاتين القوتين، مما سيشكل خطورة على نسيج إنتاجنا، الذي يعتمد أساسا على الحبوب، وسيشرد الآلاف من الفلاحين المرتبطين بزراعة هذه المادة الحيوية، الذين سيلتحقون بهوامش المدن، مما سيعمق الوضعية الاجتماعية على مستوى المدن.

التحدي الثاني: خوصصة شركات الدولة.

فشركتي "صوديا وصوجيطا" التي كانت تعد المشغل الأساسي والأول في المجال القروي، فإن التسيير الفاسد وجشع المفسدين وتبذير المال العام جرهما إلى سكتة قلبية نتج عنها تسريح ومغادرة عدد كبير من العمال والمستخدمين.

وإننا نتساءل عن مصير عمال ومستخدمي شركتين أخريين، هما شركة تسويق البذور المختارة وشركة بيوفارما، إذا تمت خوصصتهما، حيث لا محال سيكون لهما نتائج كارثية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تعيش أزمة اجتماعية خطيرة في مجال التشغيل، عجزت الحكومة عن إيجاد مخرج لها وإيجاد حلول مناسبة للاستجابة للآلاف من الشباب المعطل الذين يطالبون بإدماجهم في التنمية وتمتيعهم بحقهم الدستوري في شغل قار ولائق.

إن الحكومة، وللأسف الشديد، بدل البحث عن الوسائل الكفيلة بإنعاش مجال التشغيل، فإنها من جهة تقلص إلى أدنى مستوى عدد المناصب بالميزانية، البالغ 7000، رغم احتياجات اقتصادنا ومجتمعنا لخدمات أبنائنا المعطلين، ومن جهة أخرى تواجه احتجاجات الشباب المعطل بالقمع الوحشي.

إن هذه المقاربة الأمنية لن تجدي، بل ستعمق الأزمة، وتسفر عن نتائج غير محمودة العواقب.

أمام هذه الوضعية فإنا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة تغيير منهجية التعامل مع الإشكالية المطروحة والعمل بمقاربة اجتماعية بإشراك ضحايا البطالة عبر الاعتراف بجمعياتهم ولجانهم والتفاوض الجدي والمسؤول مع ممثليهم.

بعد الوقوف عند هذه التحديات، وبدون الدخول في التفاصيل نطرح السؤال التالي: إلى أي حد تستطيع الميزانية المقدمة لنا أن ترفع هذه التحديات وتتجاوز المشاكل الاجتماعية المطروحة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، ومن خلالك نحيي مجموعة الاتحاد المغربي للشغل التي مكنت النصر النسوي من تشريف مجلس المستشارين، إذ ما أحوجنا إلى تمكين المرأة.. المتدخل الموالي هو المستشار المحترم السيد محمد الهبطي عن الفيدرالية الديموقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

من منطلق الدفاع عن تطلعات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية.

من منطلق الالتزام كذلك بالقضايا الوطنية الكبرى، وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية وتحرير أجزاء وطننا التي لازالت ترزح تحت نير الاحتلال.

من منطلق الحرص على تأمين الانتقال الديمقراطي وتحصينه وتطويره واستثمار التراكم الإيجابي الذي تحقق في مجال الحريات وحقوق الإنسان والمجالات الأخرى، وجعل هذه المرحلة مرحلة إنجاز التحول التاريخي نحو الديمقراطية، الحق، والقانون.

تجدد الفيدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2005 طرح سؤال مركزي سبق لها أن طرحته السنة الفارطة وهو: إلى أي حد ومدى تبرهن السياسة المالية ـ باعتبارها أداة لتنفيذ وبلورة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ـ على أن بلادنا سائرة فعلا على درب ترسيخ مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي كخيار لا رجعة فيه، إزاء العديد من الصدمات والصعوبات التي عرفها موضوع الانتقال الديمقراطي، وإزاء ما يحق به من مخاطر.

من هنا فإن الفدرالية الديمقراطية للشغل عندما تناقش مشروع قانون المالية لسنة 2005 فإنها تناقشه كحلقة في السياق الزمني والتاريخي الذي طبع مختلف مراحل مسار الانتقال الديمقراطي بدءا بإرهاصاته خلال مرحلة التقويم الهيكلي، مرورا بمرحلة التوافق خلال

تجربة حكومة التناوب، وصولا إلى المرحلة الراهنة وما صاحب هذا المسار من رهانات وانتظارات.
ونلتمس الجواب أو الأجوبة عن سؤالنا المركزي فإننا نطرح ثلاثة أسئلة فرعية وهي:
ـ إلى أي حد يمكن اعتبار القانون المالي إراديا ولم يعد مرهونا بالتوازنات الماكرو ـ اقتصادية؟
ـ ما هي الانعكاسات الحقيقية لهذا القانون على الوضع الاجتماعي؟
ـ هل هناك آفاق حقيقية للحد من مظاهر العجز الاجتماعي التي تراكمت منذ سنوات التقويم الهيكلي؟ وهل ستتمكن السياسة المالية من تمنيع الاقتصاد المغربي وتأهيله أمام المتغيرات المحلية والدولية؟
بالنسبة للسؤال الأول حول إرادية القانون.
بداية لابد من الوقوف عند حقيقة صادمة وهي أنه منذ انطلاق حكومة التناوب، وفي كل قانون مالي نؤدي فاتورة سوء التدبير والتسيير الذي طال المال العام والنهب الذي عرفته العديد من مؤسسات القطاع العام، مثل القرض العقاري والسياحي، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، البنك الوطني للإنماء الاقتصاد، كوماناف.. وهذه السنة في مشروع القانون المالي ستتم تسوية 11 مليار درهم لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد كمتأخرات للدولة اتجاه هذا الصندوق، نقول إن الحصيلة مرعبة بكل المقاييس، فمنذ ما يقارب سنة 98 إلى اليوم، نكتشف أن ما سددته الدولة لتدارك وإصلاح مخلفات التركة الثقيلة تصل إلى ما يقارب 100 مليار درهم، ولوضع الأمور في نصابها، نقول ألم يحن الوقت لمساءلة سياسية جريئة وشجاعة لهذا الهدر المهول لإمكانيات البلاد بجانب المساءلة القضائية طبعا.. إنه انتهاك لا يقل حدة وخطورة عن الانتهاكات المسجلة في ميدان حقوق الإنسان، ويتوجب ذلك قول كل الحقيقة للشعب المغربي. من المؤكد أن هذه التركة ثقيلة وجسيمة قيدت بشكل كبير الانطلاقة التنموية الحقيقية التي عقد المغاربة أمالهم عليها والسؤال المطروح هو: كم من الفواتير لازال علينا تسديدها؟
كذلك لابد من الوقوف عند حجم المديونية الذي لازال ثقيلا، حيث تلتهم الديون ثلث النفقات المقررة في الميزانية، ورغم ما بذل من جهد جبار في تقليص المديونية الخارجية.
إضافة لهذين المؤشرين اللذين يضغطان بقوة على الميزانية، فإن نسبة تغطية الميزانية العامة بواسطة الموارد العادية للدولة ستعرف صعوبات حقيقية، خاصة وأن بعض الموارد التي كانت تغطي العجز ستعرف تناقصا مضطردا والمتمثلة في مداخيل الخوصصة والمداخيل الجمركية، وفي غياب إصلاحات جريئة وعلى رأسها إصلاح ضريبي حقيقي، فإن تنامي العجز سيكون هو السمة التي ستطبع ميزانية الدولة، وبالتالي فإن هامش الإرادية بالنسبة لمشروع قانون المالية الحالي سيضيق أكثر فأكثر، وهذا الضيق ستكون له ولا شك انعكاسات على الوضع الاجتماعي.
بالنسبة للسؤال الثاني حول الانعكاسات الحقيقية للقانون المالي على الوضع الاجتماعي إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما يتم إنجازه فعلا من استثمارات عمومية فإن الحجم الحقيقي والفعلي للاستثمار المنتج والمدعم للقدرات الإنتاجية للاقتصاد يدور حول مبلغ 30 مليار درهم، وبالتالي فإن النسبة الحقيقية الناتجة عن الاستثمار العمومي ـ مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم ـ لا تواجه في أحسن الأحوال حتى النمو الديموغرافي والحاجيات المتزايدة لعموم المواطنين.
وعلى المستوى الهيكلي يمكن القول بأنه خلال العقد الأخير هناك استقرار لأثر الاستثمار العمومي إذا لم نقل جموده، وهذا المعطى يحس به المغاربة من خلال استمرار مظاهر الهشاشة الاجتماعية وعلى رأسها معضلة البطالة والتشغيل وعلى وجه الخصوص بالوسط القروي.
وبالنسبة للأثر المتوقع للإنفاق في الرفع من القدرة الشرائية ومستوى الادخار بالنسبة للأسر، يجب تسجيل ملاحظة أساسية بصدد مشروع القانون المالي لهذه السنة وهي أن ارتفاع النفقات بنسبة 25٪ وهذا ناجم بالأساس عن أداء متأخرات الصندوق الوطني للتقاعد، وفاتورة البترول، لهذه النفقات بطبيعة الحال أثار فورية ومباشرة على الزيادة في الطلب الداخلي.. ذلك أن الأثر المباشر يمكن قياسه انطلاقا مما خصص من مراجعات للأجور وبعض الضرائب.. وتشير التوقعات في هذا الصدد بأن الأثر الذي سيتحقق برسم السنة المالية الحالية بالنسبة للأسر يدور بين 3 و4 مليار درهم. أي ما يعادل 1٪ من الناتج الداخلي الخام على أبعد تقدير وهو تأثير محدود جدا، وهنا يجب أن نقف عند الخطاب التهويلي حول ارتفاع وضغط كتلة الأجور على الميزانية.. لنشير هنا بأن الإشكالية الأساسية تتمثل في ضعف الناتج الداخلي الخام وعدم توسعه، وما يبين بجلاء هذا الموضوع هو مؤشر نسبة الموظفين تبعا لعدد السكان، حيث يوضح هذا المؤشر أن المغرب دون

العديد من البلدان المماثلة كتونس ومصر وغيرها. إن المشكل يكمن في نظرنا في سوء توزيع الموظفين والاختلالات التي تعاني منها بنية الأجور والمتمثلة في الفوارق الصارخة بين الأجور العليا والأجور الدنيا وعدم مردودية الإدارة. كذلك لابد من الإشارة إلى ما تعانيه اليوم قطاعات اجتماعية أساسية وحيوية من خصاص مهول في التأطير من ناحية الموارد البشرية كالتعليم، والصحة، والتشغيل.

إن المؤشرات الكبرى للميزانية تشير إلى أن الانعكاسات الاجتماعية ستظل محدودة بالرغم من المجهود المبذول وتسوية بعض المطالب المادية في إطار الحوار الاجتماعي. لذا فإن القول بتخصيص 55٪ من الميزانية للقطاعات الاجتماعية يظل أمرا نسبيا. أولا من ناحية ضعف مخصصات الميزانية لهذه القطاعات، وثانيا من ناحية التصنيف والأولويات. في نهاية المطاف، نحن كمأجورين وكمركزية نقابية نقيس الأثر الاجتماعي للسياسة المالية للدولة من خلال الواقع المعاش ومدى التغيير الحاصل في المجالات والقطاعات الاجتماعية التي تقع في صلب اهتماماتنا وانشغالاتنا اليومية قياسا بطبيعة الحال لمستوى الخصاص وحجم الانتظارات.

بالنسبة للسؤال هل هناك آفاق حقيقية للحد من العجز الاجتماعي؟ وهل ستتمكن السياسة المالية من تمنيع الاقتصاد المغربي وتأهيله أمام المتغيرات المحلية والدولية؟

بمعنى آخر،

ما مدى انخراط القانون المالي في مسلسل مهيكل، هل يندرج في مخطط تنمية واضح الأهداف والمعلم ـ في غياب تقييم دقيق لنتائج مخطط 2000 ـ 2004 ـ؟ يدفعنا هذا السؤال إلى طرح سؤال حول الإصلاحات الكبيرة التي أطلقتها حكومة التناوب، وهل تتوفر الحكومة الحالية من الإرادة السياسية والشجاعة والجرأة لمواصلة الإصلاحات وإنجاز المهام الأساسية الضرورية؟

إن الفيدرالية الديمقراطية للشغل ترى أن الوتيرة التي تسير بها الإصلاحات لا تتجاوب بالشكل المطلوب مع حجم انتظارات وطموحات المغاربة، وخصوصا المأجورين، وبسبب ما يطبع المناخ السياسي والاجتماعي من ترقب بسبب العديد من العوامل، ومن بينها على وجه الخصوص، الصعوبة التي تحدها الحكومة في تعبئة المغاربة تعبئة حقيقية حول المشروع المجتمعي الذي تتبناه الدولة. إن هذا العجز وغياب المبادرة في هذا الباب قد فسح المجال أمام اللوبيات المالية والإدارية لكي تكثف من مقاومتها ومناهضتها لمجهود الإصلاح، لذا فإن الفيدرالية الديمقراطية للشغل ترى أن تأمين فرص الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر استعادة زمام المبادرة وتسريع برنامج الإصلاحات الكبرى ولاسيما الاجتماعية التي لها الوقع المباشر والملموس على أوضاع المواطنين. لأن من شأن ذلك أن يعزز الثقة لدى المغاربة في مصداقية التوجه الإصلاحي ومن ثمة تعبئتهم حول المشروع المجتمعي الذي تطمح القوى الوطنية والديمقراطية إلى إرسائه، إن أهم محاور هذا البرنامج التي تتطلب الاستعجال والفعالية في البرمجة والأجرأة والتنفيذ تتمثل في نظرنا فيما يلي:

ـ إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

ـ تخليق الحياة والتصدي لمعضلة الرشوة والفساد.

ـ إصلاح أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية.

ـ تنظيم القطاع غير المهيكل.

ـ بلورة سياسة صناعية حقيقية بجانب وضع استراتيجية حقيقية للقطاعات الحيوية بالنسبة للاقتصاد المغربي وعلى وجه الخصوص القطاع الفلاحي، الصيد البحري، الطاقة.

ـ تنشيط الاقتصاد وتأهيله ووضع حد لاقتصاد الريع والامتيازات.

إن الإصلاحات السالفة الذكر لن تحقق النتائج المرجوة إلا إذا تمت في إطار الاحترام الدقيق للمقتضيات الدستورية ضمانا للاستقرار والسير الأمثل للمؤسسات، ومن ضمنها احترام وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان على أعمال الحكومة. إن هذا الأمر، يشكل، في نظرنا، المدخل الأساسي الذي من شأنه أن يعزز الثقة في المؤسسات التمثيلية، التي شئنا أم أبينا قد اهتزت صورتها في أعين المواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين:

ختاما، أمام جسامة المهام والإشكالات المذكورة تطرح بقوة مسألة بلورة القرار الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا في إطار التشاور والالتزام والتعاقد بين مختلف مكونات المجتمع من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، وفي هذا الصدد تجدد الفيدرالية الديمقراطية للشغل

مطلبها بإخراج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود، هذه المؤسسة الدستورية التي خول لها الدستور صلاحية الإدلاء برأيها في الاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني والتكوين وجعل منها سندا وآلية استشارة من قبل الحكومة والبرلمان في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم السيد جامع المعتصم عن الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السد جامع المعتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى والسلام على عباده الذين اصطفى.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لأساهم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2005، وقبل أن أعرض لموقفنا من هذا المشروع وملاحظاتنا بخصوصه، لا يفوتني أن أعرج على موضوع يتعلق بحدث تم احتضانه من قبل المغرب مؤخرا وهو "منتدى المستقبل" الذي احتضنته بلادنا قبل أيام وذلك تحت رعاية الإدارة الأمريكية وذلك من أجل التسويق لنسخة جديدة من مشروع "الشرق الأوسط الكبير" والذي يبشر الدول العربية والإسلامية على الخصوص بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية والتي تهدف إلى ترسيخ الديموقراطية وحقوق الإنسان على النمط الذي تصدره الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشعوب المستضعفة، من حقنا أن نتساءل:

- أهي الديموقراطية التي تزرعها الآلة العسكرية الهمجية للإدارة الأمريكية وربيبتها إسرائيل في العراق وفي فلسطين وفي أفغانستان؟

أم هي حقوق الإنسان التي تمثل المشاهد المخزية لمعتقلي سجن أبو غريب بالعراق إحدى أنصع صورها؟

أم الإصلاحات التي تنجزها كبرى الشركات الأمريكية وهي تسبر أغوار حقول البترول وتحتكر صفقات إعادة الإعمار؟

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤمن بأن التواصل بين الثقافات والحوار بين الحضارات هما السبيل الأقوم لتحقيق التعارف وعمارة الأرض مصداقا لقوله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا". غير أننا نرفض وبكل حزم وقوة - مع كل الشرفاء في هذا البلد - الإصلاحات المستوردة أو المملاة من قبل قوى الهيمنة الجديدة، ونقول "لا" لكل محاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني والانصهار في مشروع أمركة المنطقة العربية والإسلامية.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية المعروض علينا اليوم يفتقد إلى رؤية ناظمة توجه فصلوه ومواده، وهو بذلك عبارة عن ميزانية حسابية لن تمكن من الحفاظ على التوازنات المالية التي تشكل الهاجس الوحيد للحكومة، فضلا عن أن تراعي التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي ينتظرها المواطنون، لأنه وبكل بساطة قانون لا يرتبط بمخطط أو رؤية واضحة.

السيد الرئيس،

لقد انتظرنا تحقيق وعد إصلاح بنية الميزانية غير أن واقع المشاريع التي تقدمها الحكومة تثبت استمرار تدهور هذه البنية، وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لحجم ميزانية التسيير التي انتقلت من 55 بالمائة إلى 63.5 بالمائة هذه السنة في حين أن ميزانية الاستثمار تواصل التراجع فبعد أن كانت تقارن 20 بالمائة صارت اليوم في حدود 12 بالمائة هذه السنة، إضافة إلى استمرار الارتكاز على المداخيل الاستثنائية للخوصصة.

- لن تحقق النمو الذي من شانه أن يحقق الإقلاع الاقتصادي ويضع الحل لمختلف المعضلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها معضلة البطالة.

- لن تدعم تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على المنافسة ومقاومة الآثار المحتملة لمختلف اتفاقيات التبادل الحر التي انخرطت فيها بلادنا، خاصة وأن هذه الميزانية ما تزال ترعى اقتصاد الريع لنظامنا البنكي بما يجعله محجما عن المبادرة والمخاطرة في تمويل الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

من الملاحظات التي نسجلها على مشاريع قوانين المالية التي تعدها هذه الحكومة أنها لا تحترم مبدأ الصدقية الذي يشكل أحد أهم ضمانات شفافية الميزانية وذلك من

خلال استمرار إخفاء العديد من النفقات وأحيانا سوء تقدير بعض الموارد أو النفقات ومن الأمثلة على ذلك:

- التعامل مع موارد الخوصصة التي كانت تسجلها كاملة ضمن الموارد وتخفى جزءا معلوما من نفقاتها والمتعلقة بحصة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصارت الآن تدبر هذه الموارد خارج الميزانية في إطار خاص، حساب ببنك المغرب قبل أن توزعها بمرسوم بين الميزانية والصندوق. وهو ما يتنافى مع مبدأ وحدة الميزانية.

- ومن ذلك أيضا الإخفاء المستمر لنفقات ضريبية تؤديها الحكومة دون أن تكون قد توقعتها وفقا لمقتضيات المادة 1 من القانون التنظيمي للمالية وبالتالي دون أن تحصل على الإذن البرلماني بخصوصها وتصرفها في تناقض صارخ مع مقتضيات المادة 9 من نفس القانون.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية يحترم تلك القواعد المنصوص عليها في المادتين 1 و9 من القانون التنظيمي للمالية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ولا يحترمها فيما يتعلق بالضرائب.

- ومن الأمثلة الأخرى تقدير متأخرات الصندوق المغربي للتقاعد في حدود 11.08 مليار درهم في غياب تدقيق يوضح الحجم الحقيقي لمديونية الدولة لفائدة الصندوق مما يعني أن الحكومة ستحصل على إذن بصرف مبلغ كبير لا نتوفر على المعطيات التي تؤكد صدقيتها. مما يدفعنا إلى مطالبة المجلس الأعلى للحسابات من أجل تقديم المساعدة اللازمة للبرلمان لتدقيق المبالغ المستحقة للصندوق باعتبارها تمثل حقوق المأجورين وذوي حقوقهم من الأرامل والأيتام.

وإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذ اخترنا الدفاع عن هذه المبادئ وقدمنا تعديلات ترمي إلى ترسيخها وتمثلها فإننا نسعى بذلك إلى توفير الشروط الضرورية لحوار جاد حول المالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس،

لقد اختارت الحكومة منذ السنة الماضية أو قبلها أن تستخدم قانون المالية كحصان طروادة لتمرير نصوص قانونية تتوفر لها كل مواصفات النصوص العادية من حيث وحدة النص وتعدد المقتضيات ذات الأبعاد التنظيمية والتي لا تكون لها أحيانا آثار على الموارد أو النفقات كمدونة التسجيل التي جاءت ضمن قانون 2004 وكتاب المساطر الجبائية التي تضمنها هذا المشروع، مما يمكن الحكومة من تفويت قوانين عادية بمسطرة استثنائية خاصة بقانون المالية. مما ينتج عنه الحد من المبادرة التشريعية للمؤسسة البرلمانية.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع بعدد جديد من المقتضيات الضريبية وهي عبارة عن إجراءات معزولة ومتناقضة أحيانا تتراوح بين الإعفاءات غير المبررة لبعض الأنشطة والمؤسسات وبين تضريب بعض القطاعات والمواد التي كانت تحظى بالإعفاء. ومن ذلك إخضاع التعاونيات الفلاحية وتعاونيات الصناعة التقليدية في الوقت الذي يتطلب فيه الأمر تأهيل هذه التعاونيات لمقاومة الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقيات التبادل الحر، بمقابل استمرار استفادة محتكري العقار من إعفاءات غير مقبولة، إضافة إلى استمرار إثقال كاهل المأجورين بمعدلات ضريبية مرتفعة لا يسلم منها حتى ذوي الدخل المحدود منهم، مع أن ميثاق الاستثمار كان يلزم بتخفيض معدلات الضريبة، بل إن الحكومة قد اقترحت السنة الماضية التخفيض إلى 5.41٪ وتم التراجع عنه في آخر لحظة لكي يتم الوعد بأنه سيأتي هذه السنة ولم يتحقق.

وفي هذا الصدد فإننا نطالب بالتعجيل بإصلاح ضريبي يدعم توسيع الوعاء مع تخفيف العبء عن الملزمين الملتزمين وعلى رأسهم عموم المأجورين.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يكرس الاستمرار في خيار الخوصصة دون أدنى جهد لتقويم مساره بعد أن يتم تقييم نتائجه، مما سيؤدي إلى تصفية أغلب المؤسسات المنتجة والحيوية للبلاد في مناخ يتسم بالضبابية وعدم الوضوح ولا دل على ذلك من أن المذكرة الإخبارية بخصوص الاكتتاب في أسهم اتصالات المغرب لم يؤشر عليها المجلس الأخلاقي للقيم المنقولة إلا ليلة عملية الاكتتاب أي يوم الأحد 21 نونبر مما يجعلنا نتساءل عن سبب ذلك والدواعي الكامنة وراء هذا التأخير، كما لا يفوتنا التعبير عن تخوفنا على مستقبل الموارد البشرية العاملة بالشركة، حيث أن الاتفاقية الجماعية الموقع عليها في منتصف ليلة التفويت لشركة "فيفندي" تثير الكثير من الشكوك والظنون التي لا نستطيع الجزم بمصداقيتها.

السيد الرئيس،

لقد تعددت جلسات الحوار الاجتماعي وتعددت معها الالتزامات التي تقر بها الحكومة لكن وبكل أسف يستمر التماطل في تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقيات

وتختار الحكومة أسلوب الاستجابة الجزئية والمناولة الانتقائية ما يؤدي إلى استمرار الاحتقان في العديد من القطاعات وخصوصا بالجماعات المحلية، وفئات المتصرفين ورجال ونساء التعليم وقطاع الصحة، مما يؤكد مرة أخرى أن الحكومة تفتقد إلى لوحة قيادة شاملة ومتوازنة ومندمجة للبرامج التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يطمح إليها الشعب المغربي بكل فئاته. ومن الملفات العالقة والتي تنتظر الإسراع في التنزيل والإرادة في التفعيل، مدونة التغطية الصحية التي تنتظرها الفئات الاجتماعية المحرومة من أبسط الخدمات الصحية، خاصة بعد أن تم الرفع من تعرفة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية العمومية.

لهذا فإننا نجدد مطالبتنا للحكومة بأن تعبر بصدق عن جديتها في فتح ومواصلة العمل في مختلف أوراش الإصلاح الضرورية لنهضة بلدنا وعلى رأس هذه الأوراش ملفات إصلاح التعليم، وإصلاح القضاء، وإصلاح الإدارة.

وإلى أن يتحقق ذلك، وتعبر عنه الحكومة من خلال قوانين مالية صادقة وشفافة، فإننا سنصوت ضد هذا القانون.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، آخر متدخل المستشار المحترم السيد محمد كافي الشراط عن مركزية الاتحاد العلم للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد محمد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

الأختان المستشارتان،

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارون،

يشرفني باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2005 وعلى ضيق الفسحة الزمانية المخولة لنا رغم الحمولة التي يجب أن تملأ هذه الكلمة لأنها انبثاق من الطبقة الشغيلة المغربية إلى تتابعها بكل جدية وعناية تسمع من خلالها وغيرها معاناتها في كافة المجالات المرتبطة بعالمي الشغل والتشغيل وتنتظر بالطبع من خلال البنود والإجراءات وقبول التعديلات تحسين أوضاعها وأوضاع أسرها المادية والمعنوية باعتبارها قطب من أقطاب الإنتاج، وعليها خاصة تواترت التحملات منذ استقلال البلاد خدمة للتنمية وبالتالي توفير الظروف المواتية للقفزة من التخلف نحو التقدم قائدها في هذا إيمانها بوطنها وارتباطها بمقدستها وإيثارها للمصلحة العامة عن المصلحة الخاصة.

ومن هذا المنطلق فإنني باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبرها فرصة باسم الطبقة العاملة المغربية لنجدد النداء لإخواننا وأخوتنا من عمال وعاملات الجزائر التي تجمعنا بهم المودة والتاريخ إلى جانبهم أيام محنتهم إبان انتفاضة التحرير ويجمعنا بهم كذلك التشبث بوحدة شعوب المغرب العربي كقوة تمتلك من أسباب الدينامية ما يمكنها أن تغير به واقعها وتحسن مستقبلها بفرضها على القوى الدولية الموحدة فيما بينها اعتبارها وتقديرها كقوة قادرة على الفعل والتغيير، ونوجه هذا النداء لإخواننا وأخوتنا العمال والعاملات بالجزائر مجددا ليضغطوا على كل من يعادي هذه الإرادة الشرعية التي من أجلها كافح العمال والعاملات بالمغرب والجزائر وكافة الأقطار بالمغرب العربي ليثنوهم عن سياستهم العدوانية تجاه المغرب ومناوأته في حقه الشرعي في صحرائه المغربية عبر التاريخ دوما ويفتح أعين هؤلاء المناوئين بأن المعركة الحقيقية هي ضد أسباب ضعف التنمية وضد التخلف بالإهدار للمقدورات التي لو وجهت إلى البناء والاستثمار على امتداد العقود خير أمة أخرجت للناس.

السيد الرئيس، الاخوة المحترمون، السيدان الوزيران، إننا حينما نقف على إبداء بعض الملاحظات في المشروع فليس ذلك غاية لذاتها بقدر ما هو مساهمة منا نحو الملاحظة والنقد البناء فقط لأننا نريد للحكومة أن تنجح في مهامها الموكولة لها والتي تحاسب وستحاسب عليها عند كل استحقاق من طرف كل مكون من مكونات الشعب المغربي ـ عمالا وموظفين وأرباب عمل وعاطلين ـ ولذلك فمن عصب المناقص أو المؤخرات الذي نسجلها على المشروع من حيث بنيته أنه في مراحل الإعداد وتحديد التوجهات ثم وضع التدابير ولم تجر المشاورات القبلية.

وكونه كذلك جاء غير مرتبط بالتخطيط وكونه جاء يكرس أيضا جانبين فقط التسيير والدين العمومي وهذا طبعا على حساب الغلاف الاستثماري إذ وصل الأول إلى63,5٪ ونزل الثاني إلى حدود 12٪.

كونه جاء يكرس أيضا السير باتجاه تقسيم الموارد وبشكل لا يخدم القطاعات الكبرى ويوفر لها الأغلفة الكافية بحسب أولويتها باعتبارها رافعة من رافعات التنمية. جاء المشروع ودائما ما لاحظنا عليه هذا أنه يعطي شيئا لهذا وشيئا لذاك وهذا القليل طبعا يضمن التنفس فقط ولكنه لا يضمن التنفس بالرحابة المطلوبة لبعض الأولويات.

كون المشروع جاء يحدد بعض التوقعات في بعض المداخيل وخاصة الضريبة المباشرة بـ 12٪ والحالة هذه أن الإجراءات لا يمكنها أن تضمن هذه الزيادة ولهذا أثره طبعا على 3٪ كنمو متوقع وعلى مستوى العجز سيما في ظل تراجع المداخيل الجمركية والاستمرار في التركيز على موارد الخوصصة والمقدرة بـ 12 مليار درهم والتي لا تتحقق في كليتها - ولكم نبهنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بل وعقدنا ندوة في شأن الخوصصة أعلنا عن توصياتها التي يمكن أن تجمل في:

إذا كانت الخوصصة ضرورية فلنوجه مداخيلها لتأهيل المناطق غير المؤهلة ولتأهيل المؤسسات والمقاولات بل وإنقاذ البعض الآخر منها والذي هو قابل للإنقاذ وهاهي الآن هذه المقدرات القابلة للخوصصة في تراجع من حيث العدد والحال أننا قد وجهنا ولمدة طويلة أكبر حصة من مداخيلها للتسيير؟ فماذا نفعل بعد؟

كون المشروع بني على تقدير 35 دولار كثمن للبرميل من البترول وصندوق النقد الدولي يراه في حدود 36 والبرتغال في حدود 38 والحالة هذه أن ثمن الطن للفوسفات لن يتعدى في التوقعات 41 دولار للطن.

كون المشروع جاء كعادته يحدد الاستثمار وبطريقة شمولية 70 مليار درهم منها 19 مليار للدولة و37 للمؤسسات العمومية وهو بالتالي لا يسجل كل المداخيل حتى غير المتوقع دخولها ولا يسجل كل المصاريف حتى غير المتوقع إخراج صرفها. إضافة أيضا إلى المشكل الذي نجده يتكرر وهو عدم صرف أغلفة مالية في بعض الأحيان التي يتم تأجيلها من سنة إلى أخرى بسبب إجراءات بيروقراطية إدارية جد معقدة وجد بطيئة مما يجعل بعض المشاريع لا تتحقق إلا بنسبة 60٪ أو 70 % منها وهذا معطى بنيوي في تنفيذ الاستثمار ولست بحاجة لتوضيح سلبياته على التنمية وبالتالي على الشعب بمختلف مكوناته.

السيد الرئيس،

إننا نثير فقط رؤوس أقلام في هذه المناقشة نثيرها ونحن نستحضر جميع الإيجابيات في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية والإعفاءات والاكراهات أيضا التي تتجلى في صيغ هذا المشروع. إننا نستحضر الاستجابة برفع الكتلة الأجرية بما لا يستهان به أي 10,86٪، ونستحضر السياسة الواضحة الإيجابية في قطاعي السياحة والسكن وما يرصد لهما من مبالغ بغية تأهيل البلاد والعباد بالسكن اللائق الشعبي الصحي، والقضاء على مدن الصفيح، والقضاء على البناء العشوائي والاستعداد إلى توفير شروط استقبال عشرة ملايين سائح بمتطلباتها التنافسية. ونستحضر أن الحكومة كانت لها الشجاعة لفتح ملفات كبرى مهمة جدا كملف التقاعد وبأنها قررت سداد ما بذمتها تجاهه وهو 11 مليار درهم، ونتمنى ألا يزيد هذا المديونية الداخلية إثقالا، ولكن المهم هو أن نقدم على الحلول ونباشرها. ونستحضر فتح ملف التغطية الصحية والقرار بإنقاذه رغم أن المبالغ المرصودة لهذه الغاية لا يمكنها إطلاقا أن تفي بالمطلوب مما يجعلنا كطبقة شغيلة نتساءل قلقين عن مصيرها وأجرأتها رافضين الزيادة في أثمان الخدمات الطبية، لأن هذه الزيادة لن تؤدي إلا إلى الحيلولة دون استفادة المغاربة، والاستشفاء 16٪ فقط من الساكنة هو الذين لهم تغطية صحية، ونستحضر أيضا الاستمرار في أداء الدين الخارجي، ونستحضر بعض الإعفاءات التي جاء بها المشروع فاتحين القوس للسؤال حول المقدار الذي يستفيد منه القطاع، منبهين إلى أن الإعفاءات ليست صدقة، بل هي حافز وتشجيع على ضم الأموال التي لم تدفع من الضرائب في الاستثمار. وهذا هو التعاقد الذي يجب أن يحترم، وإلا فإننا سنسقط في الظلم والحيف الضريبيين، إذ سيتم التسوية بين قطاعين، أحدهما يضرب ويستثمر، والآخر لا يضرب ولا يستثمر.

وإن الغائب الكبير في هذا المشروع هو ملاحظتنا في الاتحاد العام للشغالين كطبقة شغيلة هو ما هي الإجراءات الفعلية الحقيقية التي ستعمل على الحفاظ من جهة على رصيد الشغل وخلق الشغل وتقوية الطاقة الشرائية وتحقيق شروط التنافسية إلى آخره.

إننا لما نستقرئ نسبة النمو المتوقع نجدها لن تفي بالمطلوب لأنها في حدود 3٪ إن تحققت وهي في هذا السقف دونها في العديد من البلاد العربية والمغاربية والإفريقية - والأرقام الرسمية موجودة - إذا فالبطالة المقدرة بـ 20٪ في الحضر وأكيد مرشحة للزيادة، إذا

دائرة الفقر التي تضم أكثر من خمس الساكنة المغربية، ستتسع دائرتها هي الأخرى، والحالة هذه، أن الشبكة الاجتماعية الواقية غير متوفرة بعد، إذ لم يتخذ بشأن إجراء التعويض عن فقدان الشغل أي خطوات للتفعيل والأجرأة.

وإذا ما انتقلنا إلى عالم الإنتاج بكل مكوناته رأس المال والشغالين، فإننا نجد أن عدم تطبيق التخفيض الضريبي من 44 % إلى 41,5% يشكل عائقا أمام أي حافز وتشجيع، كما أن عدم قبول اقتراح رفع السقف المعفى بالنسبة للأجرة إلى 24000 درهم يمثل عائقا آخر، علما بأن هؤلاء يدفعون للخزينة أكثر مما يدفعه غيرهم ومنذ أول يوم من الشغل، في حين أن المقاولات تستفيد من فترة إعفاء، مما يحقق مفارقة الرد العكسي بين العمل ورأس المال، في حين أن الإصلاح الضريبي هو توزيع عادل.

ونجد أيضا أن التعاونيات تمثل عائقا، ونطرح السؤال هكذا، ماذا سيكون واقع ومستقبل العائلات التي تشتغل في هذه التعاونيات في حال أفلست هذه التعاونيات نتيجة هذا الإجراء؟ ولما نتناول رصيد الشغل الوطني، أكبر ثروة حقيقية، فإننا نجده في تفتت مستمر ـ حيث يتقلص ويتراجع، خاصة النظامي منه تجاه غير النظامي ـ فعلى سبيل المثال لا الحصر، ما مصير عمال وعاملات إيكوز وسيميف والذين جلسنا وجلسنا مع الحكومة بشأنهم، وقد دعمت الحكومة بعض القطاعات منها ولكن بدون جدوى إلى حد الساعة. وبالنسبة لعمال وعاملات صوديا وسوجيطا. نعم كان هناك تعويض نعم كان هناك مجهود مهم من الحكومة، ولكن مع ذلك الفقراء من هؤلاء والمعوزون منهم ضعفاء ومستضعفون، هم اليوم العاطلون، وما مصير عمال وعاملات مجموعة روما للعصير في كل من تارودانت والبيضاء والقنيطرة؟ ثم هل التعويض عن المغادرة هو دائما حل ملائم؟ ما المصير المؤلم حتما الذي ينتظر آلاف وآلاف عمال وعاملات النقل الحضري للخواص خاصة بالبيضاء بفعل المضايقة والاختناق الذين أصبحا يطالان ظروف العمل من حيث المنافسة غير الشريفة التي لا تحترم دفتر التحملات مما سيعرضهم للشارع نحن مع الإصلاح والتقويم والمنافسة ولكن بشروطها التي تنظر أولا للواقع الموجود وتحاول إصلاحه وتقويمه ودعمه بالإجراءات المعدة لذلك. وما مصير هؤلاء الموظفين والموظفات الذين سيقبلون بالمغادرة الطوعية؟ لأنه ما يقع أن هؤلاء يصرفون المستحقات التي حصلوا عليها ثم يجلسون عرضة للعوز بعد ذلك والأمثلة على هذا كثيرة جدا.

إن البطالة شيء أصبح هيكليا والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ ومن الحكامة الجيدة، وهو المصطلح الذي استوردناه عن قريب، أن تنظر إلى البطالة من زاوية الحقوق الأساسية للإنسان أي من الحقوق التي ضمنها الله للبشر من باب حقهم في الاستخلاف في الأرض وعمارتها.

فهؤلاء حملة الشهادات ما ذنبهم؟ فهم ضحايا نظام تعليمي وتكويني أخرج العاطلين، ولم نعمل بعد بالقدر الكافي على الحد من هذا النزيف وذلك بإمداد توصيات التربية والتعليم بما تتطلبه من إمكانات وهي 6 ملايير درهم سنويا.

ما ذنب المقاولات التي لا تنفتح على التشغيل كلية، وهي لا تجد من الأطر ما هي بحاجة لحاجياتها الإنتاجية؟ وهي غير مؤهلة بعد للتنافسية التي تبقى شروط تحقيقها بعيدة، مع ارتفاع نسبة القروض وعشرات المليارات من الدراهم من فائض الأبناك وصندوق الدعم. لذلك فالمعضلة التي يجب أن نوجه لها جهودنا جميعا هي البطالة للحد من هذه المعضلة، ومن هجرة الاستيلاب، وهجرة العقول والمكونين الذين نحن بحاجة إلى خبرتهم. ويتوجه جهود الحكومة لمعالجة هذه الكارثة التي لا يخلو منها أي منزل مغربي. من خلال إصلاح ضريبي عادل وتوسيع الوعاء الضريبي، بما يشمل تدريجيا القطاع غير المنظم، بما يضمن الاستيفاء الحقيقي للحق الضريبي وذلك برفع عدد المفتشين والذين لا يصلون إلا لثلاثمائة. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة للرد على المناقشات والاستفسارات.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدتان، السادة المستشارين المحترمين،

بكامل الصراحة، طبعا ألقاكم بهذا التعليق، خاصة وأننا قضينا أياما داخل اللجنة المختصة، ولكن قبل ذلك أريد بإخلاص، أن أتوجه بالشكر لكل المتدخلين والمتدخلات، وكل المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا المجلس، كما أهنئ مجلس المستشارين على قراءته ومتابعته للقانون المالي التي

كانت إيجابية جدا. ويمكن لي من الآن أن أقول بأن هذه المتابعة هي في الواقع مشاركة، مشاركة قوية في تحضير القانون المالي للسنة القادمة وللسنوات القادمة. فيمكن لي أن أقول لكم بأن المشاركة تكون طيلة السنة، ولكن لها لحظة أساسية خاصة عندما تكون دراسة القانون المالي، طبعا أريد أن أقول بأن الحكومة وهذا قلته عدة مرات داخل اللجنة، بل أكثر من ذلك ربما اتضح بكامل الوضوح، لها تقدير تام لهذا المجلس الموقر في موقعه الدستوري وفي مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستفيد منها بلادنا بطبيعة الحال.

أريد كذلك أن أتوجه بالشكر إلى اللجنة المختصة رئيسا ومقررا وأعضاء. واسمحوا لي كذلك أن أتوجه بواحد الشكر خصيصا للمواظبين داخل هذه اللجنة لأن الأعمال كانت طويلة، وأحيانا مرهقة.. ولكن في آخر الأمر جد منتجة، ومن المؤكد أنني أشاطركم بأن دراسة القانون المالي لحظة أساسية في حياة الديمقراطية في بلادنا التي هي أصلا معتمدة في القانون المالي، في أصل الديمقراطية بالأساس، والميزانية هي في الواقع ما هي إلا أحد الوسطاء.. إحدى الأدوات ديال السياسة العامة ديال البلاد في تدبير الشأن العام.

وأريد كذلك أن أتوجه بالشكر، ولكن أكثر وأعبر عن اعتزازي بأغلبيتنا لأنها على أية حال ليست فقط أنها تساند الحكومة، ولكن لأنها تصاحبنا، نحن نصاحبها وهي تصاحبنا لأنه نحن في خندق واحد طبعا ننصت إليها، نستفيد منها حتى من انتقاداتها، ولكن اللي مهم وهوا من المؤكد أنها واعية به، بكل مكوناتها، وهذا التنوع لمكوناتها هو أننا في خندق واحد وأننا نعمل بالأساس لتوطيد مسار الديمقراطية والحداثة والإصلاح وهذا هو النقطة الأساسية التي يجب أن نشعر بأنه عندما نتكلم راه احنا داخلين في واحد المشروع الذي يشير إليه، بطبيعة الحال، عدة مرات صاحب الجلالة ونحن منخرطين فيه وهذا هو الأساس، وتبقى التفاصيل، التفاصيل طبعا الحكومة تستمع لأغلبيتها وفي نفس الوقت كما قلت لكم هي تعتز بذلك.

أشكر كذلك المعارضة وكل مكونات المجلس لأنها قامت بواجبها، قامت بقراءتها النقدية، هذا شيء طبيعي. أنا أفهم بأن المعارضة لا يمكن أن تكون إلا معارضة هذا شيء طبيعي، لكن ربما نقطة الضعف التي تبرز لي أنه لحد الآن لا تقدم البديل لا في التفاصيل ولا في العموميات، كذلك بصفة عامة، أيه، هذا الشي نقوله بكامل الصراحة، لأنه ما بان لي شاي البديل، ما بان لي شاي تماما البديل على عكس المعارضة السابقة التي لعبت دور أساسي وساهمت في التطور الديمقراطي ديال بلادنا، هذه... ايوا..

على ما حال ندوز بغيت فقط ندير واحد الملاحظة، أنا احترم كل التدخلات، لكن لابد عفاكم ندير جهدنا باش كل التدخلات تحترم نوع من المنطق، المنطق أساسي، مثلا عنما نأخذ مجموعة من التدخلات، ماذا نجد؟ نجد نوع من الحرص للدفع بالحكومة للعمل على تطويق العجز باش العجز ينقص أو... ولكن مباشرة عندما نغير السطر تنقول يجب أن نزيد في النفقات أو أكثر أن ننقص في الموارد الضريبية، راه كاين واحد التناقض كبير لأنه الإنسان منين تيكون في واحد الاتجاه، يجب أن يكون بطبيعة الحال يحترم هذا الاتجاه، أو مثال يقال بأننا زدنا في نفقات التسيير في هذه السنة، زدنا فيها، ولكن باش زدنا فيها، بقرار أساسي الذي مع الأسف لم يبرز كثيرا في عدة تدخلات اليوم وأنا أعتز به لأنه قرار كذلك ديال الإصلاح، هو أنه الحكومة مدت الصندوق المغربي للتقاعد بـ 11 مليار درهم لحل مشاكل الماضي، وهذا إصلاح أساسي الذي سيكون... سيخلق لنا.. طمأننا المتقاعدين الحاليين، بل وأكثر من ذلك المتقاعدين المستقبليين الذين هم يعملون حاليا في الإدارة، فهذا طبعا أدى إلى ارتفاع في مداخيل التسيير بصفة استثنائية وفي السنة القادمة ما غادي شاي يبقى 11 مليار وبالتالي الأشياء ستتحسن.

كذلك في هذه المقدمة ـ السيد الرئيس ـ أريد أن أقول وأنا أتفهم كل المقاربات اللي تقالت بأنه بصراحة يجب أن نعتز ببلادنا، ويجب أن نثق ببلادنا، بلادنا تتقدم، بلادنا أوضاعها تتحسن في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي القضايا كذلك وفي المجال الاقتصادي وفي المجال الاجتماعي. بلادنا وصلت في بعض المراحل إلى مستويات متطورة جداً، تطورت في قطاع الاتصالات، النجاح الذي أحدث في هذه الأيام... في الأسابيع الأخيرة في عمليتين اللي العالم كله يعتبرهم عمليتين ناجحتين اقتصاديا وماليا، وناجحين لأنهم يتسمان بالشفافية التامة، وهذا هو رد الفعل وناجحين لأن لهم مصداقية أساسية، الجميع يفتخر بها، فهذا القطاع مثلا تقدمنا فيه، القطاع كذلك ديال علاقات بلادنا ومجتمع بلادنا مع المغاربة المهاجرين في الخارج، هذه نقطة المغرب متقدم فيها وهذه ما خصناشاي ناخذها بشكل سلبي، بل ينبغي أن ننظر إليها

بشكل إيجابي، لأنه بلاد بحال اسبانيا، بحال إيطاليا هما قبل منا المنفذ ديال التطور متاعهم كان مرتبط كذلك بمهاجريهم اللي مشاوا إلى أمريكا وامشاوا إلى فرنسا، وامشاوا الى آخره، ومن بعد ساهموا... والصين أكثر.. والصين حاليا، في العقود الأخيرة.. فهؤلاء المهاجرين من بعد بإمكانياتهم وبعبقريتهم كذلك يساهمون في تطور البلاد.

كذلك يمكن أن نفتخر بالأشياء المهمة جدا، مدونة المرأة احنا في الطليعة كذلك فيها، عندنا أشياء اللي... ثم الوتيرة تحسنت في مجال الدين الخارجي، في الدين ديال الدولة، تحسنت في السياحة، في السكن الاجتماعي، في الطرق السيارة، في محاربة الفقر، في الطرق في العالم القروي، في الماء، في الكهرباء، في السياسة الاندماجية داخل المدن، في محاربة البطالة طبعا.. بعض الأرقام أعطيت أنا ما تنكذبها شاي، احنا ماشي بلد متطور، احنا بلد نامي ومتخلف، وعندنا فقر، وهذا ناتج... هذه أرقام أحيانا يقع خلط، بعض الإخوان تيعطيوا أرقام عندها طابع بنيوي هيكلي، أي تهم عقود في حين أننا ندرس مجرد سنة.

بطبيعة الحال.. السؤال الأساسي الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هل نتقدم أم لا؟ في هذا... غير هذه 15 اليوم 3 أشياء أساسية يجب أن ننتبه إلى أهميتها: الزيارة الملكية السامية إلى أمريكا الجنوبية عندها أهمية سياسية واقتصادية، ونجاحها رسالة كذلك لينا وخصنا نعتز بها. كذلك عملية اتصالات المغرب والنجاح الكبير، منين تخرج سولوا غير على سهم اتصالات المغرب اليوم في باريس، تزاد بـ 27٪، في يوم واحد، وسولوا في الدار البيضاء أنه اضطررت بورصة الدار البيضاء توقف نظرا للنجاح اللي أكثر من باهر، هذا ماشي غير على ود غير هكذا، ماشي غير أنه من غير شفافية ومصداقية اللي.. ونقولها.. اللي ما كان شاي من أقبل، ولكن كاين كذلك من غير الإصلاحات، هذه جاذبية الاقتصاد المغربي، هذا كذلك قطاع الاتصالات الذي تقدمنا فيه وهذه كذلك مؤسسة نعتز بتدبيرها ونعتز بالعاملين فيها، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى التغييرات..

أنا لا أقول أننا ليس لدينا مشاكل عندنا مشاكل، عندنا الفقر والبطالة وخصنا نواجهها، احنا بلد مازلنا متخلفين، ولكن عندنا إرادة باش نتغلب على هذه الأشياء، وهذا هو الأساس، وعندنا كذلك، اعتقاد بأننا نتقدم، عندنا ضعف في الصادرات، من المؤكد يجب أن تحكم فيها، ونخلق الوسائل باش نتغلب عليها، عندنا مع الأسف المنطقة العربية متأخرة، جامدة، المنطقة المغاربية جامدة، هذه من نقط الضعف، اللي تتجعل بأن الجاذبية ديال منطقتنا ضعيفة في الوقت اللي يمكن نقول بأن الجاذبية ديال المغرب متقدمة نسبيا.

نقطة أخرى بطبيعة الحال خصنا نعتز بالنجاح ديال: الاجتماع ديال المنتدى المستقبل اللي كان في الرباط، نعتز به أولا لأنه كان قيمة مضافة بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهذه النقطة أساسية، هذه واحد اللحظة أساسية ستكون لصالح الشعب الفلسطيني..

نقطة أساسية، نعتز به لأنه أفكار أساسية دافعنا عليها انطلاقا مما يحدث في المغرب، الآن انخرط فيها الجميع وهي أن الإصلاحات لا يمكن أن تأتي من الخارج، الإصلاحات تأتي من الداخل، الديمقراطية تأتي من الداخل، والإصلاحات هي شمولية، تهم السياسة والاقتصاد والمرأة والمجتمع والعالم القروي، ثم ضرورة احترام الخصوصيات الذاتية، احترام الإسلام، احترام الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه الأفكار اللي خرجت من الرباط واللي جميع القوى السياسية في العالم مع تناقضاتها في آخر الأمر اجتمعت عليها، هذا هو النقط اللي بطبيعة الحال يجب أن نبرزها، لما أرجع إلى قضية الاتصالات المغرب طبعا شركة الاتصالات المغرب لما كانت في يد الدولة، أنا لست من المدافعين عن الخوصصة بشكل دغمائي.

ولكن تنشوف: هل هذه العملية كانت لصالح المجموعة الوطنية أي الشعب المغربي أو، لا، لما كانت هذه الشركة في يد الدولة، كانت تكتفي فقط بتأدية أجور موظفيها، الآن تتعطى سنويا للخزينة العامة أي للميزانية هي الملزم الأول، هي التي تؤدي الضرائب بالأساس، تناخذ منها 6 مليار درهم سنويا، في الوقت اللي ما بقات شاي للدولة عندها، وكلما ـ نقولها من الآن ـ كلما نقصت ملكية الدولة فيها، كلما استفادت البلاد منها، هذا القطاع كان فيه، يخدم 14.000 ديال الناس، الآن تيخدم فيه 130.000 ديال الناس، عندنا 27.000 دكان ديال Les téléboutiques اللي خدامين فيه، تجارة كبيرة في هذا القطاع، هذا ناتج على واحد تحولات كبيرة. أكثر من هذا مداخيل الخوصصات الناجحة نفسها، على عكس ما كان من قبل تتمشي لصندوق الحسن الثاني والآن مداخيل صندوق الحسن الثاني بهذه العملية ستزيد في أسبوعين بـ 10 ملايير

درهم. ما معنى هذا؟ سنطمئن على إتمام المشاريع الكبرى ديال الأشغال الكبرى، ديال ميناء طنجة المتوسط، ديال طرق السيارة، ديال المناطق الصناعية، ديال المناطق السياحية، ديال السلفات الصغيرة.. وغادي يوقع مساعدة أكثر لبعض القطاعات الأساسية بالفلاحة، لذلك منين تنقول سأرجع إلى هذا الموضوع ديال البنية فيما بعد من بعد هذا المدخل.

السيد الرئيس، غادي بسرعة طبعا أتكلم على 9 محاور انطلاقا من تدخلات ديال السيدة والسادة المستشارين الكرام.

أولا: المحور الأول لربما كلنا متفقين عليه ونحمد الله على ذلك، كلنا كمواطنين، لأنه الوطنية تجمعنا، عندنا عزيمة لمتابعة الدفاع عن الذات، على ديننا، على صحرائنا، على تعليمنا، على صحتنا، على ثقافتنا، وهذه نقط نعتز بهذه الثوابت الأساسية. وهنا بغيت نفتح واحد النقطة أساسية لأنه بانت كذلك في النقاش، كاين أشياء: الصحراء ننتمي إليها وتنتمي إلينا. الامازيغية، كلنا أمازيغيون، ننتمي إليها وتنتمي إلينا كلنا كمغاربة، وبطبيعة الحال الدولة بقيادة صاحب الجلالة دائما ستعمل بالنسبة لكل الثوابت ومنها هذه لأن نعمل على الإجابة بالنسبة لكل الحاجيات ضرورة تطويرها وحمايتها، فهذه النقطة اعتقد شيء أساسي بطبيعة الحال منين تنقولها وتنقول كلنا بضرورة الدفاع على وحدة التراب إلى آخره، غير ما ننساو شاي عفاكم بأنه ونحن نصفق على ذلك ونعتز بوحدتنا لأن لذلك كذلك تكاليف وتكاليف جد مهمة، داخل الميزانية، هذا شيء لا ننساه.

والنقطة الثانية بأن التحديات، أنا بحال اللي قلت في مجلس النواب، وبحال اللي قلت في اللجنة أنا لا أتباكى عن التحديات وعلى الصعوبات، بل أكثر من هذا هذيك الصعوبات غادي نردها مكتسبات، مثلا الكتل الأجرية يمكن ماليا، حسابيا بالنسبة للميزانية صعوبة، لكن إذا حسنا من الإنتاجية داخل الإدارة، إذا نجحنا في التقاعد الطوعي المسبق اللي انطلق من التجربة اللي كانت في المؤسسات العمومية غادي يؤدي إلى إعادة انتشار ديال الشغل داخل المجتمع لأنه نجحنا في هذه، خرجت الناس ومشات ماشي جلست، مشات تتخدم، وخدمات الناس وأكلت ووكلت.. ومعنى هذا أنه وقع واحد.. في إطار الاقتصاد الوطني، في إطار المجتمع يمكن لنا أن نتقدم فيها..

لما تنقول بأنه زلزال ديال منطقة الحسيمة العزيزة خلق لنا مشاكل، طبعا خلق مشاكل مالية، ولكن اللي مهم هو أننا شفنا بوضوح الآن أن وضوحية الرؤية بأنه غادي نمشيو في مشاريع لها طابع بنيوي بالنسبة لمناطق الشمال وبالنسبة لهذه المناطق أي سيكون لها تأثير هيكلي في المدى المتوسط والبعيد ما تنحل شاي المشاكل.

منين تنقول عندنا مشاكل الجراد بطبيعة الحال مشكل الجراد عندها تكاليف ولكن انطلاقا من هذا نتحكم في هذا المشكل، نساعد الدول المجاورة متاعنا وفي نفس الوقت نحاول أن تكون عندنا آلية التحكم الدائم لهذه الآفة.

لما تنقول بأنه عندنا مؤسسات عمومية وكان عندها مشاكل في الماضي ماشي حاليا ولكن ذاك المشاكل ثقلها ما يزال إلى الآن، فبطبيعة الحال منين تنحل هذه المشاكل خصنا نحلها بشكل بنيوي.. La BNDEكان مشكل لم يبق مشكل، La CNCA الآن سايرة، البنك الشعبي خدام مزيان، CIH سيتقدم كذلك، فإذن كل هذه المشاكل، (صوجيطا وصوديا) كانت فيها مشاكل، كانت الدولة تخسر فيها ملايير.

منين تنقول الدولة راه ماشي الدولة، الدولة راها هي الشعب المغربي، هي المجموعة الاقتصادية لأنه هذيك الأموال، أموال الشعب المغربي، وبالتالي لما تنقول بأن مثلا عندنا صندوق المقاصة طرح لنا مشاكل بطبيعة الحال هذا يفرض علينا باش نجبر الحلول البنيوية إلى آخره، فإذن في هذا.. أنا لا أتباكى على المشاكل، بل ربما وهذه سنة الله في خلقه منين تيكون الإنسان عنده شي مشكل خصو يعمل على جعل النقمة تتولي نعمة، أي من المشكل يجبر الحل ويولي مكتسب، وبالتالي يكون التوجه دائما بنيوي وأنا شخصيا أعتبر بأن المغرب غادي واحد الاتجاه إيجابي في هذا الإطار.

محور آخر ـ السيد الرئيس ـ حول قضية العلاقة ما بين التخطيط والميزانية، إما غادي ندير تحليل قانوني بصراحة مبسط وغادي نقول بأنه على أي حال راه تخطيط مرتبط بالميزانية والى آخره، راه أنا محترم طبعا حتى من الناحية الدستورية ولكن من الناحية العملية، حتى من الناحية العملية لاحظتم بأنه في السنوات الأخيرة بشكل عفوي البرلمان ولى تيصوت سنويا على ميزانية التجهيز، في حين أنه من قبل كان يصوت مرة واحدة في الأربع سنوات، وأنا اعتقد بأنه هذيك الطريقة السباقة كانت ضد الديمقراطية، لماذا؟ لأنه التخطيط الخماسي اللي الآن احنا انتهينا من تطبيقه بكامل الصراحة سيتم تقييمه بطبيعة الحال غادي يوقع

تقييمه من بعدما ننتهي من عملية الإحصاء لأنه من الأحسن ننتظر عملية الإحصاء وستلاحظون وخا في ما تنعرف شاي، أنا الأرقام لأنه باقي ما تعرفت شاي، ولكن تنشم بأن الإحصاء سيعطينا معلومات اللي ما كناشاي تنتصور لا كما ولا كيفا. وبالتالي سيعطينا إضاءات جديدة بالنسبة للسنوات القادمة فالأحسن ننتظر، ولكن نحن لا ننتظر، عندنا مرجعين في هذا القانون المالي، وكلكم رجعتم إليهم، المرجع الأول هو الخطاب الملكي وهو الخطابات الملكية التي نعتز بها واللي تقالت لنا، الخطاب الملكي ديال عيد العرش. في 5 سنوات القادمة فيان غادي تمشيو، هاهي الحقول السبع واضحة. ثم كذلك بطبيعة الحال التصريح الحكومي اللي عندنا مرجع أساسي وهو التعاقد بيننا وبين الحكومة وبينكم، من الناحية العملية لابد كذلك نشوف بكامل الصراحة، وهنا ربما أنا أتفاجأ ماشي شخصيا، العالم الذي يتفاجأ، غير الغير المتواضعين هم الذين يعتبرون بأنهم لا يتفاجؤون، ولكن بكامل الصراحة أشياء وقعت في هذه الخمس السنوات لم نكن ننتظرها، أشياء أولا إيجابية، بكامل الصراحة: عملية الخوصصة التي نجحنا فيها، ما كان شاي المخطط ينتظر بأنه.. ولكننا احنا نعتبر بأنه سيكون هذا النجاح، هذه مداخيل أساسية.

القرار المتخذ لبناء ميناء طنجة المتوسط وهو مهم جدا لأنه سيؤدي... هذا هو الميناء ديال القرن 21، بحال الدار البيضاء الذي كان ميناء ديال القرن 20، ما كان شاي مقرر. نظام إصلاح التعليم ما كان شاي عندنا مقرر النقط السلبية. مشاكل ديال صناديق التقاعد ما كناشاي تنعرفها بهذه التفاصيل متاعها، عرفناها حسابيا وعرفنا بأن الصندوق المغربي للتقاعد كاين حسابيا بأنه العجز أو المتأخرات هي 11 مليار لأن كان لا بد ما ناخذ بعين الاعتبار كذلك أنه التقاعد ديال الموظفين الفرنسيين الذين كانوا في بداية الاستقلال خدامين واللي التقاعد ديالهم مشى إلى فرنسا وخصو كان يتحسب هذا الشي كله أشياء عارفينها، كذلك ما كناشاي عارفين بأنه سننجح في الدفع بالسياسة السياحية ابتداء من 2001، هذه أشياء اللي غادي..

فإذن انطلاقا من هذا، أنا قلتها داخل اللجنة خصنا واحد الوقفة باش تخطيطنا القادم يأخذ بعين الاعتبار بأن العالم الآن راه لم يبق عالم جديد، راه إذا بقينا نتكلم على التخطيط بحال اللي كنا في الستينات، راه الستينات غادية 40 عام دازت، أنا شخصيا والناس اللي أكبر مني عاشوها وخاصة في الحركة الوطنية إلى آخره، عشنا هذه الأشياء كلها، وعرفنا بأن العالم تغير بزاف، ولكن أكثر من أن العالم يتغير كل ساعة وكل أسبوع وكل سنة وبسرعة كبيرة، خصنا ويجب أن نتأقلم، ولكن في نفس الوقت أقول لكم ونحن نتأقلم سنبقى متشبثين بالقيم الوطنية..

وبالنسبة للبعض فلينا القيم كذلك التقدمية غاذي نبقاو.. هذه نقط أساسية، وطبعا القيم التي تجمعنا كلنا قيم الديموقراطية، فإذن هذا التعامل مع عملية التخطيط في هذا الإطار خصنا نشوفها ونحن نعتبر بأنه على أي حال كاين إمكانيات باش المغرب يصاوب تخطيطه ويأخذ بعين الاعتبار قراءة تطبيق هذا التخطيط السابق وكما قلت لكم في الواقع تجاوزنا التخطيط السابق. في كثير من الأحيان، منين تيجي الوزير الأول في خطابه الأخير أمامكم ويقول بأن وتيرة بناء الطرق الريفية أو وتيرة مشاريع الماء أو الكهرباء ستتزايد.. هذه الأشياء لم تكن في التخطيط والآن نحن نطبقه والأشياء مع الأسف سلبية لأنه تفرضت علينا: سنوات الجفاف لم تكن في التخطيط، حتى هي نقول فوجئنا بها لم تكن في التخطيط ولكن كان العون متاعها، وواجهنا الجفاف كلنا والبرلمان لعب دور أساسي في مواجهة الجفاف بطبيعة الحال بجانب الحكومة، بجانب الجماعات المحلية إلى آخره، ومشينا فيه ودائما احنا أولا وقبل كل شيء مسلمين كنقول دائما الله يرحمنا..

بالنسبة للأرقام أولا أستسمح راه صعيب نقول المغرب عنده أرقام مغلوطة، بل أكثر من هذا المغرب يعتبر من الدول العربية والإفريقية والمتوسطية أكثر تشددا مع نفسه في قضية الأرقام، أكثر تشددا، وعلى أي حال راه اليوم لم يبق في العالم شي واحد الذي يستطيع أن يغلط، يغلط أو يكذب في الأرقام، ماكاين شاي، لأن العالم راه شفاف، وكاين مقاييس موضوعية اللي العالم كله يعرف ما هو الواقع، ولذلك أرقامنا أرقام تتسم بكثير من الشفافية والموضوعية..

بطبيعة الحال، أنا لما أقول بأن معدل النمو ديال 3٪ في السنة القادمة دائما أقول هذا ليس معدل النمو الذي سيكون، هذا معدل النمو الذي اعتمدناه لبناء القانون المالي، والذي يتسم دائما، هذا الاعتماد يعتمد على شيئين، المزيد من الحذر لأنه دائما الله يحفظ. ومزيد من الإرادية، لأنه خص تكون عندنا الإرادية. هذين شيئين اعتمدناهما، لكن النص هو مهم هو هذه الأربع السنوات الأخيرة معدل النمو كان 4.5٪ أكثر مما كان من قبل،

هذا هو المهم، وأكثر من هذا سنة عن سنة ونحمد الله عن ذلك شوية تدريجيا، ولا يمكن أن يكون هذا إلا تدريجيا لأنه صعيب، عن التساقطات المطرية، ولكن في نفس الوقت تطلب من الله دائما يرحمنا. لما تنقول بأنه اخترنا 35 دولار للبرميل، العالم كله اختار هذا الرقم أو ما حوله ولكن راه مربوط بواحد القضية أخرى، مربوط بـ 35 الآن، وهذ 35 ما كنقول شاي من الآن. ابتداء من فاتح يناير، القانون وهو متوسط إلى نهاية السنة 31 ديسمبر القادمة، ماشي هذا ديال 2005 ولكن مربوط بواحد شيء آخر وهو العلاقة ما بين الاورو وما بين الدولار، احنا واخذين 1.20 % باش تعرف العلاقة الآن هي 1.33 % - 1.32 %- وصلت حتى إلى 1.34% إذن راه احنا واقعيين وربما لا نتضرر، هذه الأرقام التي اخترناها يمكن أن نتحكم فيها.

كذلك لما نقول بأنه المداخيل السياحية والتحويلات ديال المهاجرين والاستثمارات الخارجية، والاستثمارات الخارجية إن شاء الله ستكون مزيانة، غير بعملية الخوصصة، ولكن أكثر من هذا 2003 كنا أول بلد - هذه أرقام 2003 معروفة، أول بلد في المحيط المتوسطي اللي في المجال المتوسطي بالنسبة - للاستثمارات الخارجية. فإذن بالإضافة إلى هذا، هنا بعض الخطابات اللي بسهولة تقول بأنه نحن تابعين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما عندنا أي عقدة، أولا ما عندنا لم يبق في المغرب علاقة مؤسسية ديال الشروط، كانت وتوقفت، كانت في الثمانينات وبقات رسميا حتى لسنة 93، ولكن من بعد احنا الذين نتحكم في مصيرنا الآن، طبعا في العالم كامل هذه المؤسسات الدولية حاضية الدنيا كاملة: الكبار والصغار: إذا لم تحترم بعض الضوابط أولا غادي تخلق لك المشاكل لراسك، لأنه إذا ما احترمت شاي بعض الضوابط من الذي سيؤدي الديون؟ أولادنا وبناتنا ما غنشوف فيها لا الداخل ولا الخارج، لا بحال أي واحد في عائلته إذا خسر أكثر مما يربح إما يأخذ الديون، إذا طول الله عمره هو الذي يؤدي الديون، إذا توفي عائلته هي التي تؤدي ديونه.. نفس الشيء بالنسبة للدولة، نفس الشيء، ومعناه أنه إذا هدم الديون بحال اللي وقع في الثمانينات وأواخر السبعينات، تيولي انشغال الدولة هو هذا، وطبعا ذاك الوقت لما تكون الوضعية حرجة، المؤسسات الدولية تتدخل وتتدير سياسة التقويم الهيكلي..

احنا ماخصناشاي نوصل لهذه الوضعية، خصنا نبقى مستقلين، ويولي القرار متاعنا، وهذه هي روح الوطنية، والآن نحن مستقلين في القرار، ولكن بحال في مجال الإصلاحات راه إذا ما صاوبناشاي الإصلاحات احنا ستفرض علينا، وإذا فرضت علينا ستفرض عوجة، هذيك الإصلاحات، خصها متاعنا إلى آخره..

محور آخر وفي نفس قضية الأرقام بعض التدخلات تتكلم على بنية الميزانية تتقول بأنه البنية على أي حال لم تتغير، لا تتغير بزاف، أولا من ناحية الاستثمارات - استثمارات الوزارات في هذا القانون المالي تزايدت بـ15٪، باستثمارات المؤسسات العمومية من تحويلات الدولة المؤسسات العمومية تناقصت، ومعنى هذا أن هذا شيء إيجابي، معنى هذا أن المؤسسات العمومية ولات تعتمد على راسها في كثير من... ماشي كلها، ولكن لم تبق تعتمد على الدولة بحال من قبل في إطار التحويلات، وهذا هو الذي جعل بأن الدولة تهتم أكثر بالوزارات، ماشي كل الوزارات، ولكن بعض الوزارات أكثر، كاين اللي تنعطيوها أولويات، لأنه السياسة الاقتصادية والمالية دائما فيها أولويات، السياسة هي أولا اختيار وأولويات بطبيعة الحال، يمكن هذه الاولويات تتغير من سنة لسنة، تتأقلم إذا مشيت في واحد القطاع أعطته أهمية كبيرة العام الجاي عاود تتعطيه لقطاع آخر، مثلا قطاع الصحة هذه 3 سنوات وهو تعطى له أهمية نظرا للعجز اللي عنده ولأننا نهيئ أنفسنا لسياسة التغطية الصحية الاجتماعية، كان لابد ما نمشيو في هذه....

كذلك بكامل الصراحة نفقات التجهيز ما خصناشاي نقبض فيها غير ميزانية الاستثمار أو التجهيز، خصنا نزيد فيها نفقات صندوق الحسن الثاني، لأن هي كذلك موارد الدولة من الخوصصة، خصنا كذلك نأخذ بعين الاعتبار الصناديق، اليوم عندنا عدة وزارات، نأخذ مثلا السكنى، تأخذ شوية الفلاحة، وتأخذ الثقافة، نأخذ غير السكنى كمثال وزارة السكنى كتخدم أكثر من الحساب الخاص الممول من مداخيل الأسمنت أكثر من ميزانيتها..

فإذن هكذا خصنا ندير القراءة ديال الميزانية، وبهذا الشكل هذا البنية تغيرت كثيرا بالنسبة لعديد من الوزارات، بالنسبة للموارد كذلك بأنه أقبل كانت الموارد تعتمد إلى حد كبير على المديونية.. آه، كاين اللي قال هذا العام المديونية تزادت، تزادت باش؟ تزادت بـ 11 المليار لأن ذاك 11 المليار ديال صندوق

التقاعد هي من جهة نفقة، وهي من جهة ديون، غادي نردها على 20 عام، ولكن هذا الدين ديال هذه السنة هو استثنائي لن يكون في السنة القادمة، ولكن في نفس الوقت حل مشكل بنيوي أساسي وإلا كنمادرناه شاي في 2008 وهي قريبة 2008، الصندوق المغربي للتقاعد ما يمكن شاي يخلص المتقاعدين..

ولذلك احنا مشينا في هذا التوجه التشبيهي ديال مجهود الدولة اللي تنرده برقم 70 مليار درهم واللي فيه المؤسسات العمومية بطبيعة الحال، حتى هذا الرقم مثلا العام الجاي في 2005، اتصالات ما غادي تبقى شاي فيه، لأنها غادي تولي شركة خاصة، إذن غادي تنقص وغادي تزاد أشياء أخرى، غادي تجي استثمارات أخرى في المكان..

كاين بطبيعة الحال محور آخر ـ السيد الرئيس ـ شيء طبيعي أنه في هذا المجلس الموقر للمستشارين.. وقع الاهتمام بقضية الجهوية، أولا تلاحظون بأن في تقديم الميزانية تندير واحد المجهود خاص بكم باش تنعطيكم ما هو المجهود في توزيع هذه الميزانية هنا ما بين قوسين حتى التوزيع قد يظهر بأنه غير متكافئ، ولكن راه هو إلى حد ما متكافئ، لماذا لأنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار طبعا المجالات ديال مختلف الجهات.

كذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان لأنه المواطنون والمواطنات المغاربة كاينين المحلات اللي هما مستقرين فيهم بكثافة. وفي هذا الإطار، يمكن أن أقول لكم بأننا نتقدم في إطار السياسة الجهوية، طبعا التنظيم الجهوي الذي جاء في الإصلاح الدستوري الأخير أو ما قبل الأخير، هذا التنظيم الجهوي هو مسألة جديدة، أحنا ماعندنا شاي التجربة ديال قرنين أو 3 بحال ألمانيا أو أسبانيا أو ايطاليا، لذلك احنا كندير الجهوية، ولكن أنا أعترف بأن الجهوية تتصاوب بالأساس، مازال تتصاوب من الرباط لصالح مثلا للشمال أو الجنوب أو الشرق إلى آخره، يجب أن نخلق جميعا ـ وأنتم ستلعبون دورا أساسيا ـ واحد الديناميكية اللي تجعل كذلك بأنه حركة الجهوية تجي كذلك يجي كذلك من الأقاليم ومن الجهات.

السيد الرئيس،

دائما أنا تنمشي بسرعة لاحترام الوقت وبطبيعة الحال أنكم كذلك...

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

بقيت لكم 10 دقائق، الآن استهلكتم 30 دقيقة، بقيت 10 دقائق.

<u>السيد وزير المالية والخوصصة</u>:

بقيت 10 للتحدي.

الإصلاحات.

أولا في هذا القانون الإصلاحات الأساسية ديال القضاء، ديال التعليم، ديال الماء، ديال النقل، ديال القطاع المالي، غادي نبقاو غاديين فيها، إضافة إلى ذلك كاين واحد مشاريع مهمة في هذا القانون المالي اللي أساسي ديال الإصلاحات، ديال الورقة الالكترونية ديال Les services في قطاع الاتصالات، ديال كذلك المتعلق بالمسائل الضريبية، إلى آخره، المساطر الجبائية.... إلى آخره، هنا بطبيعة الحال ربما عدة التدخلات وفي شكل مشروع وأنا أفهم كان الكلام على الإصلاحات الجبائية.

أولا من ناحية مراجع الأنظمة اطمئنوا المغرب عنده نظام جبائي عصري، على عكس العديد من البلدان اللي في مستوانا وهذا شيء راه من أواسط الثمانينات اللي ولى عندنا 4 ضرائب أساسية وهي: La TVA; IGR; TPS والتسجيل، عندنا هذا الشيء، الآن ما هو المشكل الأساسي، هو شيئين أو 3.

أولا: تحسين العلاقات ما بين الإدارة والملزمين.

ثانيا: العمل ـ هذا الشي تنعمل فيه، وأنتم لابد أن نتعاون كلنا ـ على خلق انسجام ما بين مكونات الضرائب من ناحية المساطر، من ناحية طرق المراقبة، من ناحية مكونات التدبير، احنا غاديين سنة عن سنة بفضل مساندتكم في القوانين المالية الأخيرة ومنها هذه النوبة اللي دوزنا المساطر كذلك الجبائية، احنا غاديين إلى أن يكون عندنا قريبا إن شاء الله مدونة الجمارك.

ثالثا: احنا هذه الإشكالية بحال اللي قلتم، عندنا من جهة الضرائب.. عندنا من جهة مداخل الجمارك تنقصو..

ما ننساوشاي بأن مداخل الجمارك تنقص، من ستفيد؟ يستفيد المستهلك المغربي والمقاولة المغربية، لان حتى هي جزء من الضغط الضريبي، وعندنا من جهة مداخل الخوصصة التي يجب أن لا نعتمد عليها، لم نبق نعتمد عليها، ونحن لسنا معتمدين عليها، وخا مصاوبينها تندير واحد السياسة بنيوية باش منين ما تبقى شاي، يكون الدولة عندها مسائلها، إذن ما هو الحل؟ الحل هو الذي يوجد بجميع الدول، هو توسيع الوعاء، طبعا واحد العدد ديال القطاعات غير ممسوسة، ونعرف الضرائب هو واحد الواجب وطني، لكن احنا هذا الشي غادي

نمشيو فيه بشوية وغادي نعمل في عمل بيداغوجي ونتعاون فيه، وهنا سأفتح قوسين باش نقول بأنه على عكس ما قيل، التعاونيات لم تضرب، لكن بعض الأنشطة الصناعية اللي خلق مشاكل بالنسبة لضوابط المزاحمة والتي يمكن أن تؤدي في آخر الأمر إلى إقفال معامل وطرد عمال، هذا شيء حرام كذلك أنه نؤدي أن المزاحمة لم تبق، وهذا يؤدي كذلك إلى طرد وإلى توقيف معامل أو أنه بعض الشركات تحول راسها إلى تعاونيات، هذا شيء غير معقول.

كذلك بالنسبة لقطاع زيت الزيتون أؤكد بأنني المعاصر التقليدية، وإن أدخلت بعض التقنيات الحديثة، ستبقى لن تمس، الذي يمس هو القطاعات الصناعية بالأساس، لأنه همنا هو في هذه البلاد يكون نوع من التكافؤ الاجتماعي.. ومهما يكن احنا ما غاديين شاي ب.... احنا غاديين بشوية، شوية، وبطبيعة الحال نحن نتمنى أن نمس القطاع الغير المنظم، ولكن نعرف بأنه إذا بدأنا نمس القطاع الغير المنظم، فإن الأمور لم تكن سهلة، ورد الفعل لم يكن صعب.

بالنسبة لمصاحبة المقاولة أنا معكم، وهذا القانون المالي كان فيه، إضافة إلى القرارات التي كانت في القوانين المالية، كاين إجراءات أخرى تتعلق بكلفة الكهرباء التي ستنص، تتعلق بتخفيض الضريبة على الشركات لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي ستزيد من رأس مالها، تتعلق بإحداث صندوق إعادة التسوية... إلى آخره.

بالنسبة للبعد الاجتماعي نحن نعتز بأن هذا القانون المالي عنده بعد اجتماعي كبير جدا، ونعتز بأنه هذه السنة طبعا بصفة استثنائية نظرا للقرار الذي اتخذ في مجال التقاعد وصلنا لـ 55٪ من الميزانية عندها طابع اجتماعي، ولكن سنمشي في هذا الاتجاه، وفي هذا الاتجاه أيضا ستعطى سنة عن سنة أهمية للقطاع الصحي لخلق بنية استقبالية أساسية لصالح التغطية الصحية، طبعا أنا معكم بأن العالم القروي أساسي، هو مركز أساسي لتوازن بلادنا، بالرغم من أن المغرب اليوم وسترون في أرقام الإحصائيات إن هناك تداخل كبير اليوم مابين المدن ومابين العالم القروي، وما حول المدن، ولكن من المؤكد أن التوازن لا الاقتصادي ولا السياسي ولا الابسيكولوجي هو مرتبط إلى حد كبير بالعالم القروي، وما خصنا نشوف العالم القروي فقط غير قضية الفلاحة، خصنا نشوف الفلاحة ولكن نشوف التنمية القروية التي قد تكون صناعية غدا وبعد غدا سياحية وفي التعليم... إلى آخره، إذن لها شمولية.

السيد الرئيس،

أنا أشكر كل المتدخلين الذين ركزوا، وكذلك أنا درت جهدي إلى حد كبير بأن أركز، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، حضرات السيدات والسادة نشرع الآن في التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي رقم 04.26 للسنة المالية 2005، المعطيات العامة للتوازن المالي.

الباب الأول

الأحكام المتعلقة بالموارد المالية

المادة الأولى والمادة الثانية

والمادة الثالثة والمادة الرابعة لم يأت في شأنهم أي تعديل، أعرض هذه المواد على التصويت بالإجماع.

المادة الخامسة ورد بشأنها تعديل من فريق المعارضة

الكلمة لأحد مقدمي التعديل

السي البنا لكم الكلمة... تفضل آ السيد الفريق المادة 5 التعديل الأول ديال المعارضة

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

تعديل المادة 5 نطلب الرفع من الضرائب المفروضة على استهلاك مادة السيكار باعتباره تبغا من جهة، والتشجيع على الإقلاع عن استهلاك هذه المادة المضرة من جهة أخرى، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أطلنا كثيرا في اللجنة، هنا ستسمحوا لي أن ابدأ الخص تدخلاتي، الحكومة تدفع بفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الفصل 51، الآن اعرض المادة كما جاءت في المشروع.

الموافقون: 59

المعارضون: 13

الممتنعون: 10

إذن صادق المجلس على المادة 5 بـ 59 نعم، والمعارضون 13 والممتنعون 10.

المادة 6 والمادة 7 لم يرد بشأنهما أي تعديل أعرض هاتان المادتان على التصويت: الإجماع
المادة 8 ورد بشأنها تعديل من المستشار السيد جامع المعتصم. السيد المستشار... تفضل آ السيد المستشار.
السيد المستشار جامع المعتصم:
شكرا السيد الرئيس،
بالنسبة لهذا التعديل كما سبق أن أشرنا له في اللجنة، نحن نطلب بأن يكون هناك إعفاء لشركة Phos بوكراع مبني على عقد برنامج الذي سيؤدي إلى إعادة هيكلة هذه الشركة لكي تتجاوز حالة الإعفاء في المستقبل، وإلا فسيبقى هذا الإعفاء يتابعنا باستمرار داخل هذا المجلس، شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الجلسة:
الكلمة للسيد الوزير.
السيد وزير المالية والخوصصة:
السيد الرئيس،
واش ما يمكن شاي عفاك غير توضيح الأشياء بحال اللي صاوبنا في اللجنة أنه الفرق التي عندها تعديلات تقدمنا كلها في هذا الفصل مثلا السيد المستشار عنده تعديل آخر، يعني قدمهم وتجاوب إذا أمكن..
السيد المستشار جامع المعتصم:
إذا سمحتم عندنا تعديل واحد في فصل 8
السيد وزير المالية والخوصصة:
الحكومة غير متفقة مع هذا التعديل الأول، أولا لأنه جاء التعديل من مجلس النواب والذي يقول بأنه خصنا نوقف هذا الإعفاء مع المرحلة للولاية التشريعية الحالية، لأنه يصعب على النواب، كذلك النواب أنهم يعطيو واحد - وهم ماشين بحالكم، هو غادي يمشيو يعطيوا واحد الإعفاء للفترة السابقة، فهم وقفوها إلى 1997، وأعتقد لذلك نحن غير متفقين مع تعديل السيد المستشار.
السيد رئيس الجلسة:
الحكومة تعارض، الآن أعرض التعديل على التصويت:
الموافقون على التعديل: 14
المعارضون: 61
الممتنعون: 10
رفض التعديل، أعرض المادة 8 كما وردت في المشروع:
الموافقون: 61
المعارضون: 14
الممتنعون: 10
المادة 9 لم يرد بشأنها تعديل: الإجماع
المادة 10 ورد بشأنها تعديلان الأول من طرف المعارضة والثاني من طرف السيد المعتصم، السيد المستشار جامع المعتصم الكلمة لأحد مقدمي التعديل فرق المعارضة.
تفضل السي اطريبش... المستشار السي اطريبش
السيد المستشار محمد اطريبش:
فيما يتعلق بالمادة 10 هناك تعديل هو أنه لابد من إشراك السيد الوزير الوصي على قطاع الاقتصاد الاجتماعي لتحديد شروط منح الإعفاءات المذكورة في التعديل المقترح الذي هو تحديد كيفية منح الإعفاء من الرسوم والضرائب المذكورة بقرار الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالاقتصاد الاجتماعي.
السيد رئيس الجلسة:
شكرا، المستشار السيد المعتصم
السيد المستشار جامع المعتصم:
نفس التعديل، الكلمة للحكومة.
السيد وزير المالية والخوصصة:
الحكومة بحال في اللجنة ترفض هذا التعديل لأنه الأمر لا يتعلق إلا بالطابع الجمركي، ومن المؤكد كما تعلمون بأن الوزارة المكلفة بالقضايا الجمركية هي وزارة المالية، ليست وزارة أخرى.
السيد رئيس الجلسة:
إذن، إذا سمحتم، نظرا لأن التعديلين مرتبطين بموضوع واحد نعرض التعديلين معا للتصويت:
الموافقون على هذين التعديلين الذي هو في الواقع تعديل واحد:
الموافقون: 14
المعارضون: 61
الممتنعون: 10
ما كاين إشكال رفض التعديل
أعرض المادة 10 كما وردت في المشروع:
الموافقون: 61
المعارضون: 14
الممتنعون: 10
نمشيو لنفس العدد.. وقع التوافق آ السي... إذن، أعرض المادة 11، لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.
آه.. هذه المادة 10 مكرر
تفضل آ السي....

السيد المستشار:
شكرا السيد الرئيس،
بالنسبة لهذه المادة، نقترح أن يتم تحديد قرار لوزير المالية، أن يحدد الحد الأقصى للفوائد التعاضدية في مجال السلفات الصغرى، وطبعا مبررا لهذا التعديل وهو أنه الآن في إطار نشاط جمعية السلفات الصغرى نلاحظ أن معدل الفوائد لا سقف له.
وبالتالي نجد الجمعيات التي تصل إلى مستوى 30% ديال الفائدة، في حين المفروض أن يكون هناك تحديد سقف أعلى من طرف السيد وزير المالية بقرار من السيد وزير المالية لكي يتم ضبط هذه العملية، شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الجلسة:
ألتمس من الأخوين يخليوا المقعد لزميلهم إذا جاء على خاطركم، باش ما يبق واقف، لأنه عندنا تعديلات مشتركة،...السي الهلالي.
السيد وزير المالية والخوصصة:
الحكومة ـ السيد الرئيس ـ غير متفقة مع هذا التعديل لأنه يتناقض مع مقتضيات القانون الحالي وخاصة الفصل 8 الذي يقول بأن الحد الأقصى للفوائد التعاقدية محددة بقرار من الوزير المكلف بالمالية، شكرا.
السيد رئيس الجلسة:
الموافقون:1
أعرض التعديل...آه، السيد المستشار المناقشة انتهت في اللجنة آ السيد المستشار.
الموافقون على التعديل: 14
المعارضون:61
رفض التعديل: 10
إذا سمحتم انتقل إلى المادة 11 لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع
المادة 12 ورد بشأنها التعديل الأول من فريق المعارضة والثاني من المستشار السيد جامع المعتصم.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من المعارضة تعديل المادة 12.
السيد المستشار:
السيد الرئيس،
المادة 12: إن من شأن مثل هذا المقتضى يضرب في الصميم الروح التي أنشئت من أجلها التعاونيات، هذه الأخيرة، وكما لا يخفى على أحد منا لقد لعبت ولا تزال تلعب أدوارا جليلة ورئيسية في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لفئات واسعة من المواطنين، هنا اللي بغينا نقصده هو هذاك التقريب ديال التعاونيات ماشي الشكل الذي يقول السيد الوزير، فالتعاونيات عندنا تعاونيات.. ولو تعاونية الحليب وتعاونية الفلاحة وتعاونية السكن وتعاونية الصناعة التقليدية، والصناعة التقليدية هي تقبض مواد وتحولها وتصنعها لتصبح أثاثا. هل هي داخلة في هذا الإطار أم لا؟ كذلك التعاونيات الفلاحية التي هي بدورها تشتري الحبوب وتتدير لها عاد كتولي يمكن لها تخرجها للسوق، التعاونيات الحليب، كاينة التعاونية اللي واصلة إلى 30 أو 15 ألف معاون مالين 15.000 حتى 30.000 متعاون هاذو وهم هم نيت فعلا تعاونيات أم لا؟ هذا هو اللي بغينا السيد الوزير يشرح لنا، شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الجلسة:
السيد جامع المعتصم.. السيد المستشار.
السيد المستشار جامع المعتصم:
شكرا السيد الرئيس،
طبعا المقترح فعلا أن يتم الاستمرار في إعفاء التعاونيات الفلاحية وتعاونيات الصناعة التقليدية، وذلك في إطار الاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن اتفاقيات التبادل الحر خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فنعتقد أن إجراء تضريب هذه التعاونيات هو إجراء معاكس تماما لما كان ينبغي أن تقوم به الوزارة أو الحكومة من تأهيل هذه التعاونيات للقدرة على هذه المنافسة، ثم بالنسبة لبقية التعاونيات إذا كان هناك من تضريب فينبغي أن يكون على أساس يعني مرتبط بحدود الدخل الذي يتم تضريبها في الأجور يعني 24.000 درهم التي نقترح بنسبة لكل متعاون يكون هذا هو الأساس المعتمد من أجل إمضاء هذه الضريبة، شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الجلسة:
الكلمة للحكومة، السيد الوزير.
السيد وزير المالية والخوصصة:
الحكومة، السيد الرئيس، بالنسبة للتعديلين تدفع بالفصل51.
السيد رئيس الجلسة:
إذن نعرض المادة 12 كما وردت في المشروع.
الموافقون: 62
المعارضون: 14
الممتنعون : 10

المادة 13 ورد في شأنها تعديلين من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديلين، السيد البنا لكم الكلمة.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس.

نعتبر حقيقة أن المقتضيات التي جاء بها هذا القانون المالي بخصوص تخفيض 10٪ من الضريبة على الشركات في حالة الرفع من رأس مالها... من رأس مال الشركة التي تتوفر فيها شروط معينة هو إجراء إيجابي وتحفيزي غير أنه وكما يعلم الكل فإن المبدأ سليم إذ لم يوازيه الجهد التحفيزي الكافي، فالنتيجة تصبح غير مضمونة، ولنا في إجراء التقاعد الإرادي بالنسبة لسنة 2004، مثل يحتذى به، من جهة أخرى تخفيض 10٪ ربما من شأنه أن يحفز فقط شركات ذات المساهم الوحيد، في حين قد لا يجد فيها الآخرون ما يكفي من الإيعاز والتحفيز، فلأجل هذا، وكذلك أخذنا بعين الاعتبار أن كل زيادة في رأس المال قد توضح العديد من الأمور المرتبطة بالمراقبة الضريبية، إذ حسب منظورنا تقديم أغلبية الشركات لحسابات ذات نتيجة سلبية يرجع أساسا لحجم الضريبة على الشركات، وبالتالي فإرجاء التخفيض الذي نقترحه إلى 30٪ من شأنه أن يبرز من هو قادر على تغيير النتائج بشكل مفاجئ إذا تعلق الأمر باستفادات من امتياز معين، لا نقول أن سوء النية هي القاعدة، ولكن نقول إنه من التحقيق في حالة الزيادة قد تتضح لنا بعض الحالات الجديرة بالمراقبة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل الثاني، السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد البنا:

الشرط الذي جاء به هذا البند 2 الفقرة [ب] نراه معيقا لروح ما نطمح إليه جميعنا مع العملية المرتبطة بالزيادة في رأس مال الشركات، لهذا وحتى نضمن انخراطا أوسع لأكبر قسط من الشركات التي قد يهمها الأمر، فنحن نقترح نسه الشرط المذكور أعلاه.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعديلين، الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

قضي الأمر، أعرض المادة 13 كما جاءت في المشروع.

الموافقون: 62

المعارضون:14

الممتنعون: 10

المادة 14 ورد بشأنها 9 تعديلات الأول من طرف فرق المعارضة و7 تعديلات من طرف المستشار السيد جامع المعتصم.

الكلمة للسيد المستشار السيد البنا.

السيد المستشار أحمد بنا:

السيد الرئيس يعني هذا التعديل رقم 6 ديال المادة 14 والتعديل كذلك 7 ديال المادة 14 مكرر، هما راه سبق لنا أن شرحناهم داخل اللجنة باش ما نطول شاي على السادة المستشارين وباش نقول غير للسيد الوزير أننا راه كنجيبوا البديل، لأنه ماشي المعارضة ما كتجيب شاي البديل، لا، المعارضة كتجيب البديل، ولكن تواجه بأغلبية عددية كبيرة، والحكومة بنفسها راه هي كتمشي بالبرنامج ديال هذه المعارضة، الحكومة الآن غادية بالبرنامج الليبيرالي ديال المعارضة الحالية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار جامع المعتصم التعديلات كاملة.

السيد المستشار جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس. الأصل في هذه المادة عندي تعديل 1 السيد الرئيس، لكن قبل أن أتحدث عن هذا التعديل فعلا أنا أسجل أنه عندنا مشكل حقيقي مع أجوبة السيد الوزير والطريقة التي يستخدم بها سواء الفصل 51 وسبق ونريد أن نسجل مرة أخرى أنه السيد الوزير يستخدم الفصل 51 في غير محله.

لأننا نحن نؤكد أننا بصدد مناقشة مشروع قانون مالية ولسنا بصدد مناقشة قانون المالية وهذا الفصل 51 البرلمان يستخدمه قبل الحكومة، النهار اللي كيولي هذا القانون مشروع حينها هو الذي يمارس ويطبق هذا الفصل 51 بأنه سيرفض كل تعديل يأتي من أجل لمس بمداخيل الدولة، ولكن الغريب أيضا أن السيد الوزير يدفع حتى في الأمور وفي التعديلات، التي تأتي بالرفع من موارد الدولة يدفع بنفس الفصل.

المسألة الثانية وهو أنه حينما تحدثت عن القرار أنا تنطلب السيد الوزير باش نكون واضحين إذا كان قرار السقف الأعلى لفائدة السلفات الصغرى فليخبر بها

الرأي العام الآن، لأنه صغار أو المواطنين من ذوي الدخل المحدود وفي العالم القروي يخضعون للابتزاز من بعض الجمعيات التي تشتغل في إطار السلفات الصغرى.

بالنسبة لتعديل المادة 14 نقول ماشي معقول أن يستمر الاقتطاع الضريبي من عند المأجورين الذين لا يأخذون حتى الحد الأدنى من الأجور، فنقول على الأقل ما معدل... ما يرتبط بالحد الأدنى للأجور هذا ينبغي أن يكون معفى بشكل أوتوماتيكي، ثم في نفس الوقت أضفنا إضافة لأنه سنويا نقدم هذا مع أنه سنويا يقع تخفيض هذه الأجور قياسا إلى معدل التضخم، ولذلك الأصل، إذا بغينا نكون عادلين في هذا الاقتطاع الضريبي، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المؤشر ديال التضخم في التأكيد على هذا الدخل ديال هؤلاء الناس الذين سيتم إخضاعهم للضريبة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير،... آه، تفضل.

آالسيد الدعيدعة

المستشار السيد محمد دعيدعة:

بخصوص هذه المادة الفريق الفيدرالي تقدم بخمس تعديلات السيد الرئيس، وأنا أتعجب كيفاش أغفلتها، فيما يخص التعديل الأول قدموه خمسة ديال الناس، راه كيهضر على الإيرادات المهنية.

أ ـ إيقاف العمل بنظام الاتفاقيات الضريبة وقاعد مساهمة الوينا.

ب ـ تمتيع المهن الحرة بالامتيازات التي ينص عليها ميثاق الاستثمار.

التعليل: من أجل احترام مبدأ العدالة الضريبة الذي من شأنه أن يحسن مساهمة هذه الشريحة في إرادة الضريبة العامة على الدخل، بما يفوق مليارين من الدرهم.

التعديل المقترح الثاني، خفض الضريبة العامة على الدخل بنقطتين مئويتين، نسبة الضريبة الوينا لتصبح 11 بدل 13٪، نسبة الضريبة العليا لتصبح 42 عوض 44٪، لكن بخصوص شريحة المداخيل التي تفوق 60.000 درهم دون أن تتعد 70.000 درهم هذا معناه أن نسب 21 و35 في المائة والشرائح التي تطبق عليها لن يطرأ عليها أي تغيير.

وكذلك الشأن فيما يخص نسبة 44٪، لكن عندما يتعدى الدخل الخاضع للضريبة 70.000 درهم بدل من 60.000 درهم حاليا.

التعديل الثالث، أننا نضيف فيما يخص الفقرة 22 تسري مسطرة التصحيح المنصوص عليها في المادتين 11و12 من كتاب المساطر الجبائية على كل تغيير في الربح الأدنى المحسوب كما هو مبين أعلاه. الهدف من هذا التعديل هو تطبيق التصحيح فيما يتعلق بالربح الأدنى، يهدف إلى المساواة بين الخاضعين للضريبة العامة على الدخل، ذلك أن إدخال تغيير على الأساس الضريبي بالنسبة للذين يخضعون للنتيجة الصافية المبسطة يتطلب اتباع مسطرة التصحيح المتمثلة في إخبار الملزم بعزم الإدارة على تصحيح ما صرح به، بينما يلاحظ أن أي تغيير يدخله المفتش على الأساس المتخذ كحد أدنى بالنسبة للخاضعين للضريبة حسب الربح، وأن الملزم ليس له الحق في هذه الحالة لمعرفة الأسباب التي دفعت بالمفتش إلى تغيير ذلك الأساس، وبالتالي لا يعرف كيف تمت الزيادة في مقدار الضريبة.

التعديل الرابع: تعويض كلمة علاوة اللي واردة في النص بغرامة، وذلك لأن كلمة علاوة تعني هبة أو منحة، وبالتالي فإنها لا تفي المقصود منها داخل النص، ولذلك وجب تعويضها بكلمة غرامة التي هي المقصودة داخل النص.

التعديل الخامس: أضفنا فقرة اللي هي " والتي تؤثر على النتيجة الضريبة "، يهدف هذا التعديل التميز بين الإغفالات التي تؤثر على النتيجة الضريبة والتي يمكن أن تؤدي إلى فرض غرامة قدرها 15٪، وبين الإغفالات التي لا تؤثر على النتيجة الضريبية والتي يمكن أن تخضع لغرامة أقل أولا تخضع لأي غرامة على الإطلاق، والمراد من هذا التعديل هو فرض الجزاء المناسب حسب خطورة الإغفال، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

المقترح السادس.

السيد المستشار جامع المعتصم:

المقترح السادس، آه، أيضا، أضفنا مصرح على النص الأصلي، وذلك من أجل التمييز بين المؤسسة البنكية كدافع والملزم كمصرح، لتفادي اللبس والمشاكل الناتجة في مثل هذه الحالات.

فيما يخص الفرع الخامس حذفنا كلمة غير معدل لغرض مهني، ويهدف هذا التعديل إلى التسوية بين الخاضع للضريبة الذي ينفق الأموال على بناءات معدة لغرض مهني، لأن هذه النفقات الأخيرة إذا كانت غير

مثبتة المصدر فإنها تشكل هي الأخرى مداخيل يمكن إخضاعها للضريبة ولو أنفقت على مجالات مهنية، لاسيما وأن تبيض الأموال لا يكون في العقارات المعدة للسكن، ولكن كذلك في العقارات المعدة لفرض مهني كالمقاهي مثلا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعديل الذي جاء من عند فرق المعارضة الحكومة غير متفقة عليه، لأنه تطبيقه سيؤدي إلى تفاقم في المضاربة العقارية.

بالنسبة للتعديلات ديال الفريق الكونفدرالي.

بالنسبة للتعديل الأول الذي يتكلم على الإيرادات المهنية، الحكومة، غير متفقة عليه لان هذا التعديل ما مرتبط شاي بمكونات مشروع قانون المالية، وبالتالي ليس له ارتباط بالقانون المالي.

بالنسبة للتعديل الثاني، سيكون عنده انعكاسات مالية الحكومة تدفع بالفصل 51.

بالنسبة للتعديل الثالث، الحكومة لم تتفق عليه لأن مقتضيات المادتين 11 و12 لا تطبقان إلا في حالة لتصحيح أسس فرض الضريبة في إطار المراقبة الضريبية.

بالنسبة للتعديل الذي من بعده الحكومة لم تتفق عليه لأن لفظة علاوة متداولة في جميع النصوص الجبائية الحالية وليست وليدة المشروع الحالي، لكن كما قلت في اللجنة في إطار إعداد المدونة العامة للضرائب سيتم ملاءمة وتوحيد المصطلحات الجبائية وإزالة كلمات لربما قد تكون غير صحيحة.

التعديل الذي من بعده ـ دائما الفريق الكونفدرالي ـ الحكومة غير متفقة عليه لأن الإغفالات التي تؤثر عن النتيجة الضريبية الواردة في المادة 34 من القانون المتعلق بالضريبة العامة على الدخل هي وحدها التي تخضع لغرامة 15٪.

التعديل الأخير أو ما قبل الأخير ـ ديال الكونفدرالية ـ الحكومة غير متفقة عليه كذلك لأن الالتزامات المتعلقة بدفع الضريبة كما ينص عليها القانون في مجال الضريبة المحجوزة في منبع، تفرض دائما على الطرف الدافع، ويجعل الملزم خاضع للضريبة.

التعديل الأخير ـ ديال الفريق الكونفدرالي ـالحكومة غير متفقة عليه، لأن النفقات المتعلقة بالعربات والعقارات الغير المعدة لغرض مهني هي التي تؤخذ بعين الاعتبار لتقييم نفقات الخاضعين للضريبة عند دراسة مجموع الوضعية الضريبية.

التعديل المقدم من طرف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الحكومة تدفع بالفصل 51، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، إذا سمحتم، فيما يتعلق بتعديل السيد جامع المعتصم، الفصل 51، كذلك التعديل رقم 2 للفريق الكونفدرالي، الفصل 51، وتبقى التعديلات 6 للفريق الكونفدرالي، باش تتعرض على التصويت، إذا سمحتم أولا، وكذلك من بعد سنصوت عليهم، وسنعرض التعديل ديال فرق المعارضة، إذن سأعرض 6 تعديلات ديال الفريق الكونفدرالي الذين رفضتهم الحكومة.

الموافقون: 10

المعارضون : 62

الممتنعون: 14

إذن، التعديلات ب 6 ديال الفريق الكونفدرالي رفضت.

الآن أعرض التعديل المقدم من طرف فرق المعارضة للتصويت، إذن.

الموافقون: 14

المعارضون: 62

الممتنعون: 10

رفضت هذه التعديلات، أعرض المادة 14 كما جاءت في المشروع.

الموافقون: 62

المعارضون : 24

الممتنعون: لا أحد

اذن صادق المجلس على المادة 14 كما جاءت في المشروع ب 62 صوت ومعارضة 24.

المادة 14 مكرر....

تفضل السي..

السيد المستشار:

غير الله يخليك السيد الرئيس، احترموا ترتيب التقديم مع ترتيب التصويت، نحن نعرفكم أن لكم تجربة طويلة وحتى إذا ولات 24 راه ما غادي شاي تضركم راه عندكم 62، ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

الأرقام لا تتغير، هي الشيء الذي لا يتغير بالآن كاين تعديل من فرق المعارضة يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 14 مكرر، قدمتيه، إذن رفضت الحكومة،

إذن التعديل رفض، إذن سننتقل إلى المادة 15 ورد بشأنها 12 تعديلا 7 من طرف فرق المعارضة و2 من طرف الفريق الكونفدرالي و3 من طرف المستشار السيد جامع المعتصم.

الكلمة لأحد مقدمي التعديلات 7 للفرق المعارضة لتقديم 7 تعديلات.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

هو التعديلات سبق لنا أن قدمناهم في اللجنة ب 7، والآن نتمنى أن يقول لنا السيد الوزير كلمته فيهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

السيد الوزير باقي عندنا تعديلات أخرى، كاين تعديلات اللي هما2 ديال الفريق الكونفدرالي، تفضل السي الدعيدعة.

السيد المستشار محمد الدعيدعة:

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص التعديل الأول واحد التدابير الرسمية الرامية إلى إخضاع خدمات أو مواد أساسية كانت معفاة من الضريبة، رفع نسب الضريبة المطبقة على الخدمات أو مواد أساسية. ثانيا إخضاع مواد الطرف للضريبة على القيمة المضافة بسعر على يصل إلى 30٪.

تعليل: إذا ما طبقت هذه التدابير فسينتج عنها ارتفاع ثمن المواد والخدمات الحيوية، وبالتالي تدهور القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود على الخصوص وهم أكثرية، إضافة إلى أن مثل هذه التدابير تدخل في خانة ما يصطلح عليه بالقمع المالي والاجتماعي.

لقد كان هذا السعر مطبقا إلى غاية 1992.

أما بخصوص لائحة مواد الطرف يجب أن تحدد وفق مقاييس وأسس محددة من طرف الإدارة الضريبية، ويمكن أن تبلغ الإرادات الضريبية في هذه الحالة مابين 500 مليون درهم و600 مليون درهم.

فيما يخص التعديل الثاني: وهو متعلق بمسطرة التبليغ، هو الرفع من أجل التبليغ من 10 أيام كما وردت في النص إلى 20 يوما وذلك انسجاما مع ما هو معمول به في مدونة تحصيل الديون العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار السيد جامع المعتصم، 3 تعديلات.

السيد المستشار جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،

طبعا، بالنسبة لهذه المادة دخلت عليها 3 تعديلات سأؤكد على التعديل الثاني، سأركز على التعديل الثاني وأتمنى السيد الوزير.....

سأركز على التعديل الثاني في هذه المادة والذي يتعلق بالإعفاء على الضريبة من القيمة المضافة بالنسبة للبيوع الواقعة على مادة السكر، والمنتجات الصيدلية هذا هو الذي جاءت به الحكومة، والأصل في هذا النص هذا من قبل كان مفتوحا يتعلق بكل المواد التي لها أسعار منظمة ومقننة بمقتضى المرسوم الذي يطبق قانون حرية الأسعار والمنافسة، هذا المرسوم كانت مجموعة من المواد اللي فعلا تعرضت ل.. أو أخضعت للضريبة على القيمة المضافة ولكن بقيت بعض المواد، اليوم في هذا التعديل هذا التي جاءت به الحكومة يعني دخلت جميع المواد، لذلك في هذاك المرسوم كاين باقي أكياس الدم ومشتقاته وكاين المنتجات المعدة للاستعمال البيطري، فتقول هل الحكومة مدركة بأنها اليوم بهذا المقتضى القانوني راها كتدير الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لأكياس الدم ومشتقاته على الأهمية التي يمكن أن تكتسيها الناحية الانسانية لهذا الموضوع هذا، وأيضا بالنسبة للمنتجات المتعلقة بالاستعمال البيطري، واللي أيضا هذه عندها علاقة بالجانب الفلاحي، وبالتالي في مجال التأهيل اللي كان خص تفكر فيه الحكومة بشكل جيد في مجال الفلاحة، فهذا هو السؤال الذي أطرحه على السيد الوزير هل هناك إدراك حقيقي لأن هذه المواد زدتم دخلتموها يالله دخلت الآن بمقتضى هذا التعديل في إخضاعها للضريبة على القيمة المضافة، وأشنو الموقف فعلا ديال الحكومة في هذا الموضوع بالنسبة لهذين المادتين الأساسيتين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير، تفضل بالنسبة ل 7 تعديلات.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

إذن السيد الرئيس بالنسبة للتعديلات 7 ديال فرق المعارضة المحترمة، الحكومة تدفع فيهم بالفصل 51.

بالنسبة لتعديل الفريق الكونفدرالي الحكومة غير متفقة عليه، لأنه يتعارض مع السياسة الرامية إلى التقليص من عدد الأسعار بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، كما أن هذا السعر يبين أنه ليست له مردودية لأنه قد يشجع بل سيشجع على التهريب، اذن ما متفقين شاي مع هذا التعديل.

بالنسبة لتعديلين الاتحاد الوطني للشغل.. 3 تعديلات

السيد رئيس الجلسة:

ولكن الفريق الكونفدرالي 2 تعديلات

السيد وزير المالية والخوصصة:

أنا عندي هنا 3

السيد رئيس الجلسة:

لا، الفريق الكونفدرالي تكلمتم على تعديل 1 هو عنده 2، 2آسيدي....20 يوم بدل 10 أيام في مسطرة تصحيح أسس الضريبة المادة 10، كيفية التبليغ، قانون المسطرة المدنية، ماشي الجنائية.

السيد وزير المالية والخوصصة:

يمكن، الحكومة غير متفقة عليه ـ السيد الرئيس ـ ولكن بكامل الصراحة كنا رفضناه في اللجنة، وانطلاقا من ذلك من نفس المقتضيات ما متفقينشاي عليه كذلك.

بالنسبة لتعديلات الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وهي 3، الحكومة تدفع فيهم ب3 بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، اعرض فقط التعديلين ديال الفريق الكونفدرالي.

الموافقون: 10

المعارضون: 62

الممتنعون: 14

إذن، رفضت هذه التعديلات

الآن أعرض المادة 15 كما وردت في المشروع.

الموافقون: 62

المعارضون: 24

إذن ننتقل الآن إلى المادة 16 و17 و18 و19 و20 و21 لم يرد بشأنها تعديل.

الإجماع

المادة 22 كذلك لم يرد بشأنها تعديل

الإجماع

المادة 23 لم يرد بشأنها أي تعديل

المادة 24 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل تفضل السيد المستشار.. السيد البنا.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

رفقا بالمجلس راه هذا حتى هو سبق لنا هذا التعديل قدمناه داخل اللجنة، وخصنا غير الرد الحكومة، ربما تغير رأيها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير،

السيد وزير المالية والخوصصة:

كذلك رفقا، الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض المادة 24 كما وردت في المشروع:

الموافقون: 62

المعارضون:14

الممتنعون: 10

المادة 25 والمادة 26 لم يرد بشأنها أي تعديل:

الإجماع

المادة 27 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة للمستشار السيد البنا.

السيد المستشار أحمد البنا:

التعديل حتى هو سبق لنا تقديمه داخل اللجنة، نطلب رأي الحكومة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة، السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة ـ السيد الرئيس ـ هنا تدفع بالفصل 51، لأن الأمر يتعلق بالمقتضيات المرتبطة بالسلطة التنظيمية حسب الفصل 53 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة:

عدم الدرس، عدم الاختصاص، طيب، هنا السادة، الحكومة تدفع بعدم الاختصاص، نحن...

ماذا تقولون، السادة المستشارين، تتشبثون بالتعديل أو تتمشيو...اذن، التصويت.

الموافقون على التعديل: 14

المعارضون : 62

الممتنعون: 10

إذن نعرض المادة 27 كما جاءت في المشروع:

الموافقون: 72

المعارضون: 14

المادة 28 لم يرد بشأنها أي تعديل:

الإجماع

المادة 29 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة للسيد المستشار السيد البنا.

السيد المستشار أحمد بنا:

نفس الشيء ـ السيد الرئيس ـ سبق لنا أننا قدمنا المادة 29 داخل اللجنة، نتمنى أن يكون تغيير لدى الحكومة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة ـ السيد الرئيس تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض المادة 29 كما وردت في المشروع:

الموافقون: 62

المعارضون:14

الممتنعون: 10

السيد وزير المالية والخوصصة:

ويتعلق الأمر كذلك بالمادة 30 نفس الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

المادة 30 نفس الشيء ونفس الموضوع.

اذن الموافقون: 62

المعارضون: 14

الممتنعون: 10

المادة 31 و32 و33 و34 و35 لم يرد بشأنها أي تعديل؟ الإجماع.

المادة 36 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة الكلمة لأحد مقدمي التعديل...

تفضل السي اطريبش.

السيد المستشار محمد اطريبش:

فيما يتعلق بهذه المادة 36، التعديل الذي قدمناه وهو تنسخ أحكام ومقتضيات المادة 36 كما جاء بها مشروع قانون المالية رقم 4 ـ 0 ـ 26 للسنة المالية 2005.

فيما يخص التعليم، لا نجد تفسيرا يبرر موضوعية إحداث الصندوق المغربي بمقتضى المادة 36 من مشروع قانون المالية، كما جاء في الصندوق المذكور سواء من حيث أسباب نزوله المزعومة أو نوعية مداخيله ونفقاته. يمكن أن يمر بطريقة أكثر وضوحا وشفافية، وفي انسجام تام مع روح القانون التنظيمي للمالية.

لذلك، فنحن نقترح التخلي عن هذا الإحداث، الذي ليس من شأنه سوى توسيع قاعدة الآليات الجانبية لميزانية الدولة على حساب الهيكل الرئيسي والمراقبة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة،

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

الحكومة غير متفقة مع هذا التعديل، لأن إحداث هذا الحساب أولا هو مطابق لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، وإضافة إلى ذلك هو أداة من أدوات تحديث الإدارة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

اذن، الموافقون على التعديل: 14

المعارضون: 62

الممتنعون: 10

الآن أعرض المادة 36 كما وردت في المشروع:

الموافقون: 62

المعارضون:14

الممتنعون: 10

المادة 37 و38 و39 و40 و41 و42 و43 و44 و45 و46 و47 و48 و49 و50 و51 و52 و52 مكررة.

أعرض هذه المواد التي لم يرد بشأنها أي التعديلعلى التصويت.

الإجماع.

المادة 53 ورد بشأنها تعديل من طرف السيد المستشار جامع المعتصم، لكم الكلمة.

السيد المستشار جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم دائما يقدم هذا التعديل اللي طبعا الحكومة لا يمكن لها أن تقبله بشكل طبيعي، لا يمكن لها أن تقبله لأن الديون الداخلية مرتبطة بتقلبات، ولا يمكن أن تحدد مسبقا على عكس الديون الخارجية، فهي مرتبطة بتطور الكتلة وحاجيات تمويل القطاع الخاص، ولذلك عندها طبيعة أكثر مرونة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون: 24

المعارضون: 62

الممتنعون: لا أحد

إذن رفض التعديل، أعرض المادة 53 كما وردت في المشروع.
الموافقون: 24
المعارضون: 62
الممتنعون: لا أحد
المواد 54 و55 و56 و57 لم يرد بشأنهم أي تعديل: الإجماع.
إذن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت:
الموافقون: 24
المعارضون: 62
الممتنعون: لا أحد
الباب الثاني: أحكام تتعلق بالتكاليف
المادة 58 لم يرد بشأنها أي تعديل؟ الإجماع.
المادة 59 ورد بشأنها تعديلان الأول من فرق المعارضة والثاني من الفريق الكونفدرالي، الكلمة لكم السيد المستشار السي البنا.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،
التعديل الذي قدمناه في المادة 59 سبق لنا أن شرحناه في داخل اللجنة، فنطلب رأي الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد دعيدعة.

السيد المستشار محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس،
فيما يخص التعديل الذي تقدمنا به هو الرفع من عدد مناصب الشغل، خاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية أو القطاعات الإدارية كوزارة المالية التي هي بحاجة إلى الموظفين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس.
بالنسبة لتعديل المعارضة الحكومة غير متفقة عليه، لأنه ما فيها باس نعمل على ترشيد التوزيع، وهذا يتطلب نوع من الوقت، ولذلك ما فيها باس السيد الوزير الأول تكون عنده واحد الهامش بضعة أسابيع حتى يشوف أشنو هي الإمكانيات التي يمكن أن تستعمل في هذه 300 منصب على أساس انه 6700 منصب راه هي موزعة كما تعلمون.
بالنسبة لتعديل الفريق الكونفدرالي الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض فقط التعديل المقدم عن طرف الفرق المعارضة.
الموافقون: 14
المعارضون: 62
الممتنعون: 10
ورفض التعديل وأعرض المادة 59 كما وردت في المشروع.
الموافقون: 24
المعارضون: 62
الممتنعون: لا أحد
المادة 60 لم يرد بشأنها أي تعديل؟ الإجماع.
ورد تعديل من السيد المستشار جامع المعتصم بإضافة مادة جديدة تحمل رقم 60 مكرر. لكم الكلمة.

السيد المستشار جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،
أنا في الحقيقة، أستغرب مرة أخرى، من أن قدرة الحكومة على التوقع محدودة جدا، وبالتالي لما نقول راه غياب الرؤية واضحة، هذا أحد الأدلة عليها، سواء فيما يتعلق بموضوع الموظفين أنه لا يمكن أن تتوقع واحد 300 ديال فاين غادي يكون، يعني خص تاخذ واحد الفترة أخرى، فهذا غير معقول، فهذا التعديل الذي نضيفه هنا مرتبط أيضا مرة أخرى بالتوقع، الحكومة تلجأ إلى أداء نفقات ضريبية لا نجد لها أثرا في قانون المالية، وهذه النفقات ملزمة بمقتضيات كما قلت بالمادة الأولى من القانون التنظيمي باش نوضحها، وأن الإجراء الذي يتم على المستوى العملي وهو الحديث على أنه كنحط الصافي ديال الضرائب ما بين ما يتم تحصيله وما يتم أداؤه، فهذه عملية ممنوعة من الناحية القانونية بمقتضيات المادة 9 من القانون التنظيمي للمالية، ولذلك فنقترح إحداث باب خاص بالنفقات الضريبية يدرج فيه توقع النفقات التي ستؤديها الحكومة، خاصة وقد أثبتت قبل قليل أنه عثرت داخل قانون المالية على ما يشبه ذلك في الرسوم الجمركية.
أما الرسوم الجمركية يتم تقدير الموارد، وفي نفس الوقت، يتم تقدير النفقات. فلماذا، إذن، لا يتم الأمر نفسه بالنسبة للضرائب، تطبيقا لمقتضيات القانون؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:
السيد الرئيس،
الحكومة غير متفقة مع التعديل، لأن تقديرات الموارد الضريبية المدرجة في مشروع القانون المالي تقدم على أنها موارد صافية من الإرجاعات، شكرا.
السيد رئيس الجلسة:
الموافقون على التعديل: 14
المعارضون: 62
الممتنعون: 10
رفض التعديل
ننتقل إلى المادة 61 و62 و63 و64
إذن أعرض المواد 61و62 و63 و64 لم يرد بشأنهم أي تعديل، الإجماع.
المادة 65 ورد بشأنها تعديل من طرف الفريق الكونفدرالي. الكلمة لكم السيد المستشار دعيدعة.
السيد المستشار محمد دعيدعة:
شكرا السيد الرئيس،
هذه المادة خاصة بإحداث واحد 3 الحسابات الخصوصية، الحساب الأول هو إحداث حساب موحد لأمور خصوصية يسمى صندوق التعويض عن فقدان الشغل والبطالة.
الحساب الثاني هو إحداث حساب موحد لأمور خصوصية يسمى صندوق المساعدة الطبية بالنسبة للمعوزين.
الحساب الثالث هو إحداث الصندوق الوطني للمحافظة على البيئة.
السيد رئيس الجلسة:
الكلمة للحكومة.
السيد وزير المالية والخوصصة:
الحكومة تدفع بالفصل 51 ـ السيد الرئيس ـ لأنه موارد بعض هذه الحسابات المقترحة ستؤدي إلى تخفيض موارد عمومية. شكرا.
السيد رئيس الجلسة:
قبل، كان هناك السيد المستشار عندكم تعديل ديال جدول"ب" المادة 77 الذي يتعلق بنفس .. الذي سنعرضه أعتقد أن غادي... احنا الآن في المادة 65.
المادة 65 أعرضها كما جاءت في المشروع
إذن الموافقون: 62
المعارضون: 24
إذن ننتقل إلى المادة 66 والمادة 67 والمادة 68 والمادة 69 و70 و71 و72 و73 لم يرد بشأنهم أي تعديل؟ الإجماع.
أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت:
الموافقون: 62
المعارضون: 24
الممتنعون: لا أحد
الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة.
المادة 74 ورد بشأنها تعديل من طرف المستشار جامع المعتصم، لكم الكلمة.

السيد المستشار جامع المعتصم:
شكرا السيد الرئيس،
جامع المعتصم عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، هذا التعديل في المادة 74 يهدف إلى ضمان شفافية جدول التوازن المالي الذي تقدمه الحكومة في مشروع القانون المالي داخل البرلمان، وطبعا سبق أن قدمت هذا التعديل سنتين على الأقل وللتأكيد على أنه الحكومة تقوم بإدخال موارد الخوصصة ضمن الميزانية العامة، ومن بعد الآن ولات تتدخلهم لحساب مفتوح ببنك المغرب، ثم بعد ذلك تقسمهم بواسطة..
عن طريق مرسوم لكي تقوم بإدخال نسبة إلى الميزانية العامة ونسبة إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية، فأعتقد أنه يتم تقدير جميع مداخيل الخوصصة، ينبغي فعلا أن تتم داخل إطار الميزانية، وفي نفس الوقت، ما يتم تخصيصه لصندوق الحسن الثاني ينبغي أن يكون ضمن النفقات التي يتم صرفها، وبالتالي ينبغي أن تكون حاضرة في جدول التوازن المالي ولهذا الشيء هذا تمت إضافة 6 مليار درهم المخصصة لصندوق الحسن الثاني حسب تصريح السيد وزير المالية داخل لجنة المالية، وبالتالي فزيادة التكاليف على الموارد سترتفع أيضا بـ 6 مليار درهم بناء على ذلك. شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الجلسة:
الكلمة للحكومة.
السيد وزير المالية والخوصصة:
الحكومة بغت تقول 2 ديال الحوايج: أولا لابد نذكر بأن هذه المقتضيات المجلس الدستوري قال فيها كلمته وأقر بدستورية المقتضيات المتعلقة بهذه الإجراءات المرتبطة بصندوق الحسن الثاني، ثم ثانيا حسب التعديل الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نعرض المادة 74 كما وردت في المشروع، كما أعرض في هذه المادة التصويت مرفقا بالجدول "أ" المضاف إليها كما ورد في المشروع.

إذن المادة 74:

الموافقون: 62

المعارضون:14

الممتنعون: 10

المادة 75 لم يرد بشأنها .. الفريق الكونفدرالي الجدول "ب" المادة 77. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

فيما يخص هذا التعديل السيد الوزير هو في الحقيقة التزام الحكومة، لأنه الحكومة التزمت طبقا لمقتضيات ميثاق التربية والتكوين بزيادة 5٪ في ميزانية التجهيز لوزارة التعليم، هو الذي اقترحناه.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 51، إذن الآن نكون قد صوتنا على المادة 75 والمادة 76 وهذه المواد لم يرد بشأنهما أي تعديل، 75 و76 الإجماع.

وأعرض الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت:

الموافقون: 62

المعارضون: 24

الممتنعون: لا أحد

الآن أعرض للتصويت الجزء الأول برمته.

الموافقون: 62

المعارضون: 24

الممتنعون: لا أحد

بهذا نكون قد أنهينا أشغال هذه الجلسة بتصويتنا على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2005.

أشكر السادة الوزراء، وأشكر السادة المستشارين، وأعلن عن رفع الجلسة.